جـامعـة يحي فارس بالمديـــــة

كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

الموضوع:

قياس قدرة السياسة الجبائية على تفعيل النّمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير

تخصص: علوم مالية

من إعداد الطالب: دخلي عبد الرحمان

تحت إشراف: أ.د حميدي يوسف

أعضاء لجنة المناقشة		
أ.د رتيعة محمد	جامعة المدية	رئيساً
أ.د حميدي يوسف	جامعة المدية	مقرراً
أ.د ناصر مراد	جامعة البليدة 02	عضواً
أ.د حميد بوزيدة	جامعة بومرداس	عضواً
أ.د حيدوشي عاشور	جامعة البويرة	عضواً
د.بلهادي محمد	جامعة المدية	عضواً

السنة الجامعية 2022-2023


بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وعرفان:

من أصول طلب العلم أن يُرَّد القول لصاحبه، وأن يُنسب الفضل لمقدمه، وعليه سأخص بالشكر الأستاذ المشرف البروفيسور حميدي يوسف على تقديم النصح والتوجيه والإرشادات، صوَّب أخطائي وذلل كل الصعوبات، ولم يدخر أي جهد في مد يد العون لي، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما لا يفوتني أن أتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة سلفا على تسخيرهم لوقتهم وجهدهم وتفضلهم بقبول مناقشة هذا العمل، وتصويبه من الخلل والزلل، وإثرائه بملاحظاتهم القيمة.

إهداء:

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

الوالدين الكريمين

الزوجة العزيزة

المؤنسة الغالية

ولي العهد

المستخلص:

تهدف هاته الدراسة لقياس قدرة السياسة الجبائية على تفعيل النّمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 ، فالسياسة الجبائية تعتبر أداة هامة من أدوات السياسة المالية تستطيع الدولة بواسطتها التأثير على المتغيرات الإقتصادية الكلية وتصحيح الإختلالات، فكان الفصل الأول عبارة عن تقديم لأهم المفاهيم النظرية الأساسية المتعلقة بالسياسة الجبائية والنمو الإقتصادي كما حاولنا من خلاله تحليل أداء النمو الإقتصادي وتطور الحصيلة الجبائية في الجزائر خلال فترة الدراسة، أما الفصل الثاني تطرقنا إلى أهم نظريات الفكر الإقتصادي التي عنت بموضوع النمو،وركزنا على تلك التي حاولت ربط العلاقة بين متغيرات الدراسة، الفصل الثالث عبارة عن دراسة قياسية بطريقة منهجية التكامل المشترك باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئةARDL باستخدام برنامج EViews 12، فخلصت الدراسة القياسية إلى وجود علاقة إيجابية بين الجباية البترولية في الأجلين القصير والطويل على النمو الإقتصادي و بمعنوية جيدة، في حين أن متغير الجباية العادية يؤثر بشكل سلبي في الأجلين القصير والطويل على النمو الإقتصادي.

الكلمات المفتاحية : سياسة جبائية ؛ نمو إقتصادي ؛ نموذجARDL .

تصنيفJEL: C01، E62 ،O47

Abstract:

This study aims to measure the ability of fiscal policy to promote economic growth in Algeria during the period 1990-2018. Fiscal policy is an important instrument of financial policy by which the government can influence macroeconomic variables and tackle imbalances. The first chapter is a presentation of the most basic theoretical concepts of fiscal policy, and economic growth, and an analysis of the performance of economic growth and the progress of Algeria's fiscal yield during the study period. The second chapter deals with the most important theories of economic thought of growth that link the study variables. The last chapter is an econometric study using the method of Cointegration by applying the models of the autoregressive distributed lag and equilibrium correction (ARDL) using EViews 12 program. The econometric study concludes that there is a significant positive correlation in the short and long term between petroleum revenue tax and economic growth. However, ordinary taxation has a negative effect on economic growth in the short and long term.

Keywords: fiscal policy; economic growth; ARDL model.
Jel Classification Codes: C01 ;E62 ; O47

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
كلمة شكر وعرفان.....	I
الإهداء.....	II
المستخلص.....	III
فهرس المحتويات.....	VI....IV
قائمة الأشكال.....	VII
قائمة الجداول.....	VIII
قائمة الملاحق.....	IX
مقدمة.....	أ – د
الفصل الأول: السياسة الجبائية وتحليل أداء النمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة 1990-2018	01
تمهيد.....	02
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياسة الجبائية والنمو الإقتصادي.....	02
المطلب الأول: ماهية السياسة الجبائية.....	02
أولا: مفهوم السياسة الجبائية.....	02
ثانيا: الأسس الإقتصادية للسياسة الجبائية.....	08
ثالثا: أدوات السياسة الجبائية	14
رابعا: الآثار الإقتصادية للسياسة الجبائية.....	18
المطلب الثاني: ماهية النمو الإقتصادي.....	25
أولا: تعريف النمو الإقتصادي.....	25
ثانيا: علاقة النمو الإقتصادي بالتنمية الإقتصادية.....	26
ثالثا:أنواع النمو الإقتصادي.....	27
رابعا: عناصر النمو الإقتصادي	28
خامسا: محددات النمو الإقتصادي.....	28
المبحث الثاني: تحليل العلاقة بين السياسة الجبائية والنمو الإقتصادي في الجزائر 1990-2018.....	31
المطلب الأول: تطور الحصيلة الجبائية خلال فترة الدراسة 1990-2018	31
أولا: تطور الحصيلة الجبائية خلال الفترة 1990-1999	31
ثانيا: تطور الحصيلة الجبائية خلال الفترة 2000-2009.....	35
ثالثا: تطور الحصيلة الجبائية خلال الفترة 2010-2018.....	38
المطلب الثاني: تطور معدل النمو الإقتصادي خلال فترة الدراسة (1990-2018)..	41

أولا: وضعية النمو الإقتصادي خلال فترة الدراسة (1990- 2000)	40
ثانيا: وضعية النمو الإقتصادي خلال فترة الدراسة (2000- 2018) المطلب الثالث: مقارنة معدل نمو الإيرادات الضريبية إلى معدل نمو الناتج الداخلي الخام	45
أولا: مقارنة معدل نمو الإيرادات الضريبية إلى معدل نمو الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1990-2000.....	44
ثانيا: مقارنة معدل نمو الإيرادات الضريبية إلى معدل نمو الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2018.....	47
ثالثا: علاقة الجباية البترولية بالنمو الإقتصادي.....	50
خلاصة الفصل..	55
الفصل الثاني: العلاقة النظرية بين الجباية والنمو الإقتصادي	57
تمهيد.....	57
المبحث الأول: نظريات النمو الإقتصادي.....	58
المطلب الأول: النّمو الإقتصادي عند الكلاسيك والكينزيين	59
أولا:النموذج الكلاسيكي للنمو الاقتصادي.....	58
ثانيا:النمو الإقتصادي عند الكينزيين.....	67
المطلب الثاني: نماذج النمو النيوكلاسيكية.....	71
أولا: جوزيف شومبيتر1883-1950.....	71
ثانيا: نموذج روبرت سولو(1956).....	74
ثالثا: أهم الإنتقادات الموجهة لنماذج النمو النيوكلاسيكية.....	78
المطلب الثالث: نماذج النمو الداخلي.....	80
أولا: النمو والمردودية السلمية (نموذج AK).....	80
ثانيا: الإنتاجية الخارجية والتكنولوجيا الداخلية (نموذج Romer).....	82
ثالثا: نموذج النمو الداخلي ورأس المال البشري (Lucass1988).....	84
رابعا: إسهامات نظرية النّمو الداخلي والإنتقادات الموجهة لها.....	87
المبحث الثاني: النظريات الرابطة بين الجباية والنمو الإقتصادي.....	90
المطلب الأول :نماذج الكينزيين المحدثين للجباية	90
أولا: نموذج سميث W.L.Smith ووايت M.I.White	90
ثانيا: إدخال الجباية ضمن النماذج الديناميكية في الأجل الطويل "نموذج K.K.Kurihara".....	97
المطلب الثاني: السياسة الجبائية في النماذج النيوكلاسيكية.....	99
أولا: نموذج J.Cornowall.....	99
ثانيا: نموذج K. Sato.....	101

المطلب الثالث: الجباية في نموذج Barro1990.....	104
أولا: الخارجية والانحراف الجبائي (externalité et distorsion fiscal).....	104
ثانيا: الجباية المثلى حسب طبيعة السلع المعروضة من طرف الدولة.....	107
خلاصة الفصل.....	111
الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة الجبائية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئةARDL	112
تمهيد.....	113
المبحث الأول: منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL.....	115
المطلب الأول: اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية والإستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج.....	118
أولا: اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية.....	118
ثانيا: اختبار الإستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج.....	121
المطلب الثاني: اختبارات الكشف عن جودة النموذج.....	121
أولا: اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Normality test.....	122
ثانيا: اختبار عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء Autocorrélation.....	122
ثالثا: اختبار عدم ثبات التباين Homoscedasticity.....	122
المبحث الثاني: دراسة قياسة لأثر السياسة الجبائية على النمو الإقتصادي باعتماد نموذج الإنحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL.....	123
المطلب الأول: دراسة السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة.....	124
أولا: دراسة السببية.....	124
ثانيا: تحليل ودراسة إستقرارية السلاسل الزمنية	124
المطلب الثاني: نمذجة العلاقة بين السياسة الجبائية والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018.....	127
أولا: نموذج الدراسة.....	127
ثانيا: تقدير نموذج ARDL.....	127
ثالثا: إختبارات تشخيص المعالم.....	133
رابعا: تقييم جودة النموذج القياسي المقدر	136
خلاصة الفصل.....	137
خاتمة.....	143 -140
قائمة المراجع.....	150-145
الملاحق.....	157-152

IV- قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	منحنى لافر.....	07
02	الهيكل الجبائي لدول منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية لسنة 2017.....	10
03	صور الإعفاءات الجبائية.....	17
04	أثر زيادة الضرائب على مستوى الإنتاج في الاقتصاد.....	21
05	منحنى لورنز لتركيز الدخل.....	23
06	تطور حصيلة الجباية العادية و الجباية البترولية خلال الفترة 1990 – 1999.....	34
07	تطور الحصيلة الجبائية خلال الفترة 2000-2007	37
08	تطور حصيلة الجباية العادية و الجباية البترولية خلال الفترة 2010-2018.....	39
09	تطور معدلات النمو خلال الفترة (2000- 2009).....	43
10	تطور معدلات النمو خلال الفترة (2010- 2018).....	44
11	مقارنة نمو الإيرادات الضريبية و نمو الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2018.....	52
12	تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي.....	62
13	نموذج طوماس مالتوس حول النمو الاقتصادي.....	63
14	النمو عند سولو.....	77
15	منحنى يمثل الضرائب النسبية والدفع الجزافي.....	106
16	نتائج تحديد درجة التأخير الزمني المثلى لنموذج ARDL	128
17	اختبار المجموعة التراكمية المعادة لكل من البواقى ومربعات البواقي بالنسبة للنموذج	135

VII- قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	ملخص النسب الرئيسية للإيرادات الضريبية في بعض دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية.....	12
02	تطور حصيلة الجباية العادية و الجباية البترولية خلال الفترة 1990 – 1999.....	32
03	الضغط الجبائي في الجزائر.....	33
04	تطور حصيلة الجباية العادية و الجباية البترولية خلال الفترة 2000- 2009.....	35
05	: نسبة تطور الإيرادات الجبائية 2000-2007.....	37
06	تطور حصيلة الجباية العادية و الجباية البترولية خلال الفترة 2010-2018.....	38
07	معدلات النمو الإقتصادي خلال الفترة 1990-2000 نسبة مئوية(%).....	41
08	مقارنة معدل نمو الإيرادات الضريبية ومعدل نمو الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1990-2000.....	46
09	تطور النمو الإقتصادي خلال الفترة 1993-1998 (%)	48
10	مقارنة معدل نمو الإيرادات الضريبية ومعدل نمو الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2018.....	50
11	تطور نسبة الجباية البترولية الى الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 1990- 2018.....	52
12	اختبار السببية.....	124
13	نتائج اختبارات جذر الوحدة ADF و pp.....	125
14	اختبار فترات الإبطاء المثلى للنماذج المختارة والمقدرة....	128
16	نتائج اختبار الحدود للنماذج.....	129
17	نتائج تقدير طويل الأجل وقصير وفق طريقة ARDL....	130
18	نتائج التقدير وفق طريقةARDL	131
19	نتائج إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.....	133
20	اختبار الإرتباط الذاتي التسلسلي للأخطاء.....	133
21	اختبار عدم ثبات التباين.....	134

VIII-الملاحق:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	بيانات الدراسة	152
02	الصور البيانية: الجباية العادية	153
03	الصور البيانية: الجباية البترولية	153
04	الصور البيانية: النمو الإقتصادي	154
09/08/07/06/05	مخرجات EViews 12	157-155

المقدمة

مقدمة

مقدمة:

تكتسي دراسة النمو الإقتصادي أهمية كبيرة في تحليل الواقع الإقتصادي، تأتي هذه الأهمية من الجوانب المهمة التي يغطيها ويعنى بها، فقد حاز جزءا كبيرا من التناول سواء على مستوى التنظير الإقتصادي، أو على مستوى المؤسسات والهيئات الدولية والإقليمية ومراكز البحث، أو حتى على مستوى السياسات الإقتصادية للدول وتوجهاتها، ويعتبر المحرك الأساسي الذي يساعد على تحسين مستوى معيشة الأفراد عن طريق توفير مختلف السلع والخدمات وفرص العمل، وبالتالي فرصاً أكثر للقضاء على الفقر وتحقيق الرفاهية، وارتفاع معدله في بلد ما دليل على نجاح السياسة الإقتصادية المتبعة فيه، كما أنه يعتبر من أهم المؤشرات العامة الدّالة على تطور الوضع الإقتصادي نظرا لإرتباطه بالزيادة في معدل نمو الناتج عن معدل نمو السكان، الأمر الذي يرفع نصيب الفرد من الناتج الحقيقي، وأن الزيادة في هذا الأخير تساهم في حل مختلف المشاكل الإقتصادية والإجتماعية.

الفهم الصحيح لمصادر النمو الإقتصادي وأسباب التوازنات والإختلافات بين البلدان في معدلات نمو الدخل الفردي يعد الموضوع الأكثر أهمية في الفكر الإقتصادي منذ عدة عقود، حيث أن الأبحاث في هذا الموضوع تهدف إلى تحديد الدور الجديد لمختلف السياسات العمومية التي تؤدي إلى الزيادة في معدلات النّمو الإقتصادي حاليا وكيفية الحفاظ عليها مستقبلا.

تلعب المتغيرة الجبائية دورا هاما ضمن السياسات الإقتصادية للدولة تمكنها من التأثير على المتغيرات الكلية وتستطيع من خلالها إستهداف معدل النمو الإقتصادي خاصة في البلدان النامية نظرا لوضعها الإقتصادي الذي يتميز بالنقص الفادح في الموارد المالية و الإختلالات الإقتصادية والإجتماعية والذي يتطلب تعبئة الإدخار والعمل على تقليص التفاوت في المداخيل عن طريق إعادة توزيع الدخل، فسعت هاته البلدان للقيام بإصلاحات واسعة النطاق تهدف الي إحداث توازن في ميزانيتها العمومية وكذا في ميزان مدفوعاتها و ذلك من خلال ترشيد الإنفاق العام والرفع من الموارد الضريبية و تشجيع الصادرات و محاولة جذب الإستثمارات الأجنبية من أجل تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية الكلية وزيادة معدلات النّمو الإقتصادي.

كل من النيوكلاسيك والكينزيين المحدثين أعطوا نظرة متكاملة حول الجباية وعلاقتها بالنّمو الإقتصادي، الأمر الذي كان غائبا بالنسبة للمدارس السابقة ، فالكينزيون المحدثون نظروا إلى الجباية على أنها متغيرة محفزة لمعدل النمو التوازني واعتبروها من أهم الأدوات التي تستعملها الدولة لاستهدافه، لما تخلفه من آثار مالية،

اقتصادية، وحتى إجتماعية وسياسية، و على هذا الأساس حاولت النظريات الحديثة في النمو الإقتصادي ربط العلاقة بين ظاهرتي الجباية والنّمو.

من هذا وذاك، و على ضوء ما تقدم ذكره تتضح معالم الإشكالية الرئيسية لهذا الموضوع فنصوغها على النحو التالي :

إلى أي مدى ساهمت السياسة الجبائية في تفعيل النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018؟

يقودنا هذا السؤال المحوري إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية نوجزها فيما يلي:

1. كيف كان أداء النمو الإقتصادي مقارنة مع تطور الحصيلة الجبائية خلال فترة الدراسة 1990-2018؟
2. ما هي نظرة مختلف التيارات الفكرية الإقتصادية لظاهرة النمو الاقتصادي؟ وما هي أهم النماذج الإقتصادية التي حاولت ربط العلاقة بين السياسة الجبائية والنمو الإقتصادي وحاولت تفسيرها؟
3. هل يمكن إعطاء بعد كمي لمتغيرة الجباية مع النمو الإقتصادي بالإعتماد على معطيات الإقتصاد الجزائري؟
4. هل للسياسة الجبائية أثر ايجابي، سلبي أو محايد على النمو الإقتصادي في المديين القصير والبعيد؟

فرضيات الدراسة:

1. عرفت كل من معدلات النمو الإقتصادي والإيرادات الجبائية المحققة نوعا من التذبذب راجع إلى التغيرات الإقتصادية و الإجتماعية التي عرفتها فترة الدراسة .
2. كل من النيوكلاسيك والكينزيين المحدثين أعطوا نظرة حول السياسة الجبائية وعلاقتها بالنّمو الإقتصادي، الأمر الذي كان غائبا بالنسبة للمدارس التي سبقتهم.
3. نظرا لخصوصيات الإقتصاد الجزائري الريعي الذي تعتمد ميزانيته العمومية على مداخيل المحروقات ،وعلى اعتبار أن الجزائر لا تستطيع التحكم في أسعارها لأنها تخضع لعوامل خارجية (سيتم شرحها لاحقا)،فإنه لا يمكن إعطاء بعد كمي لظاهرتي الجباية والنمو.
4. للسياسة الجبائية علاقة طردية مع النمو وتؤثر عليه تأثيرا ايجابيا في المديين القصير والطويل.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الموضوع من خلال الإعتبارات التالية:

- بالنظر إلى المجهودات التي تبذلها الدولة في إتباع سياسة اقتصادية فعالة من أجل الارتقاء بالإقتصاد الوطني والرفع من معدل النمو الإقتصادي، ومن هنا تكمن أهمية السياسة الجبائية في محاولة تحقيق هذا الهدف؛
- أهمية السياسة الجبائية ودورها في حل إشكالية التمويل، خاصة وأن الجزائر عرفت ظرفا إقتصاديا وماليا عسيرا في ظل تقلبات أسعار النفط، الذي إستدعى تعبئة مصادر التمويل المحلي لتمويل التنمية عن طريق محاولة الإعتماد على مداخيل الجباية العادية والتقليل من هيمنة الجباية البترولية ؛
- أهمية السياسة الجبائية في معالجة الإختلالات الإقتصادية تماشيا مع الظروف الراهنة التي يمر بها الإقتصاد الجزائري، من خلال إجراءات وقرارات جبائية مؤسسة للتلاؤم مع تحقيق توازن الإقتصاد الوطني.

أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى:

- تأكيد صحة فرضيات البحث من عدمه والإجابة عن الأسئلة الفرعية من خلال تحليل بيانات متغيرتي الجباية والنمو الإقتصادي وتقديرها لمعرفة النتائج؛
- محاولة فهم آلية عمل السياسة الجبائية في الجزائر كأداة من أدوات السياسة المالية، ومدى مواكبة الاصلاح الجبائي للإصلاح الإقتصادي خلال فترة الدراسة التي سايرت أهم الإصلاحات الجبائية 1992، 2001، 2008؛
- إبراز الأهمية التي يمكن أن تشكلها السياسة الجبائية كأداة من أدوات السياسة المالية بالتنسيق مع السياسات الأخرى في الجزائر ؛
- تقييم مساهمة الجباية بنوعيها العادية والبترولية في تفعيل النمو الإقتصادي في الجزائر، والمساهة في التخفيف من حدة الإختلالات الإقتصادية؛

المنهج المعتمد :

نعتمد على المنهج الوصفي للإجابة على الإشكاليات المطروحة، والمنهج التاريخي في تتبع مسار وواقع الجباية والنمو الإقتصادي وعرض التطورات التي عرفها الإقتصاد الجزائري، واعتمدنا على المنهج التحليلي في تقييم أداء النمو الإقتصادي والحصيلة الجبائية، وأخيرا المنهج التجريبي عن طريق الإستعانة بالأسلوب القياسي، واستخلاص النتائج ثم مقارنتها مع النظريات، والدراسات السابقة.

صعوبات الدراسة:

واجهتنا مجموعة من الصعوبات أثناء القيام بهذه الدراسة تواجه جل الباحثين المستعينين بالأدوات الكمية تمثلت في تضارب البيانات والمعطيات الخاصة بالدراسة نظرا لاختلاف وتعدد مصادر تجميعها(الديوان الوطني للإحصائيات، بنك الجزائر، البنك الدولي)،بالإضافة لتأخر إصدار بنك الجزائر لتقريره السنوي لسنة 2018.

حدود الدراسة:

يتحدد البعد المكاني في الجزائر على اعتبار أن معطيات متغيرتي الدراسة "السياسة الجبائية والنمو الإقتصادي" التي تم الإعتماد عليها قد تم تحقيقها في هذا البلد، أما البعد الزماني فيتزامن مع الفترة التي عاشت فيها الجزائر أهم الإصلاحات الجبائية والهيكلية بحيث قمنا بتحديد فترة الدراسة ضمن الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2018.

هيكل الدراسة:

يتضمن هذا البحث مقدمة وثلاثة فصول تليهم خاتمة، الفصل الأول والثاني يمثلان الشق النظري للدراسة، أما الفصل الثالث فهو عبارة عن دراسة قياسية لمتغيرات الدراسة ، بحيث ارتاينا من خلال الفصل الأول الإلمام بالجوانب والأسس النظرية للسياسة الجبائية من حيث التعرض لمفهومها وأدواتها وآثارها على المؤشرات الكلية للإقتصاد، ثم عرجنا للتعريف بالنمو وعلاقته بالتنمية ، وتناولنا أنواعه وطرق قياسه، كما حاولنا تحليل العلاقة التي تربط بين السياسة الجبائية والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة 1990-2018، من خلال معرفة تطور أداء النمو من جهة وحصيلة الجباية من جهة أخرى.

الفصل الثاني حاولنا من خلاله عرض نظرة وتصورات أهم المدارس المشكلة للفكر الإقتصادي للنمو الإقتصادي، ثم تناولنا النماذج الرابطة بين ظاهرتي الجباية والنمو الإقتصادي بدءا بنماذج الكينزيين المحدثين ووصولا الى نماذج الكلاسيكيين الجدد.

الفصل الثالث هو عبارة عن إسقاط الشق النظري على حالة الجزائر من خلال إبراز فعالية السياسة الجبائية منذ بداية الاصلاحات الإقتصادية في فترة التسعينيات(منذ بداية فترة الدراسة)، وإظهار مساهمتها في التأثير على متغيرة النمو الإقتصادي في الأجلين القصير والطويل بواسطة نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL بالإستعانة ببرنامج EViews 12 .

الدراسات السابقة:

أكد كينز على وجود علاقة ايجابية وطردية من خلال تأثير الضرائب على الطلب الكلي وحجم الاستثمار من خلال تقديم التحفيزات والتخفيضات الضريبية، ويعتبرAschour 1989 من بين الأوائل الذين درسوا مساهمة إنتاجية رأس المال العمومي، ثم تلتها دراسة سنة 1990 لـ Bavo التي تعتبر من أهم الدراسات في هذا الموضوع بحيث سمحت بتوضيح الدور الإيجابي الذي يمكن أن تقوم به السلطات العمومية في النشاط الإقتصادي.

كان أثر الجباية على النمو الإقتصادي موضوع نقاش منذ القدم لدى الكثير ومايزال إلى هذه اللحظة من بين المسائل ذات الأهمية الكبيرة، خاصة في الدول النامية كون هذه الأخيرة تسعى لتحقيق النمو الإقتصادي والرفع من معدله، لذلك كانت هناك دراسات قياسية بطرق ومنهجيات متعددة، فحسب إطلاعنا و في حدود ما توفر لدينا من معلومات و مراجع حول موضوع البحث هناك مجموعة من الدراسات و البحوث العلمية التي أنجزت سواء على الصعيد العالمي أو العربي أو الوطني تناولت موضوع الجباية والنمو الاقتصادي ، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر مايلي:

- ✓ دراسة(1991 Robert Barro) :

Robert J. Barro, Economic Growth in a Cross Section of Countries, The Quarterly Journal of Economics, Vol. 106, No. 2. (May, 1991), pp. 407-443.

قام R.Barro بالبحث في محددات النمو الإقتصادي عن طريق الأساليب القياسية (تحليل الانحدارات لحوالي 100دولة) بهدف معرفة مختلف المحددات المشتركة الدافعة إلى النمو الاقتصادي بين الدول المختارة ، و أوضح أن هناك العديد من المتغيرات ذات الأثر المعنوي على معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل مثل مستوى التعليم و نسبة الاستثمار و الاستقرار السياسي و المستوى المبدئي للدخل أي حصة الفرد من الناتج في عام 1960.

- ✓ دراسة بختاش راضية بعنوان "الجباية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي دراسة اقتصادية وقياسية –حالة الجزائر– " رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص التحليل الإقتصادي، بجامعة الجزائر، سنة 2006/2005 ، بحيث تطرقت الباحثة إلى علاقة الجباية بالنمو الإقتصادي، وذلك حسب مختلف النظريات الإقتصادية، بالإضافة إلى مختلف النماذج القياسية الخاصة بدراسة أثر الجباية على النمو الإقتصادي. وقامت بتطبيق نموذج Percebois على حالة الاقتصادي الجزائري وذلك من خلال نموذج اقتصادي يتكون من 29 معادلة منها 18 معادلة سلوكية و 11 توازنية، وتم تقدير مختلف المعادلات بتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) باستخدام برنامج Eviews، وبعد تقدير أثر مختلف أنواع الضرائب و الرسوم على النمو الاقتصادي توصلت . الباحثة إلى ضعف جدوى الحوافز الضريبية الممنوحة للمستثمرين المحليين والأجانب، كما أن هيمنة الجباية البترولية على الإيرادات الضريبية أفقد فعالية السياسة الجبائية في التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية كالاستثمار، الادخار، الاستهلاك. كما أن الجزائر وبعد انتهاجها لبرامج التعديل الهيكلي تمكنت من تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وتحقيق معدل نمو اقتصادي موجب بعد فترة الركود التي أعقبت أزمة 1986 ، إلا أن هذا النمو يبقى نمو ريعي ولم تتمكن من تحقيق النمو خارج المحروقات.
- ✓ دراسة رتيعة محمد ، السياسة الجبائية الإنفاق العام و النمو الإقتصادي، دراسة قياسية حالة الجزائر 1970– 2006، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد و الإحصاء التطبيقي فرع: الطرق الكمية، المعهد الوطني للتخطيط و الإحصاءINPS ، 2007، هدفت الدراسة لمحاولة معرفة دور وأثر السياسة الجبائية والإنفاق الحكومي على النمو الإقتصادي على المدى البعيد في الجزائر مع التركيز على مدى فعالية السياسة الجبائية ودورها في تحقيق الأهداف الإقتصادية الكلية على العموم والنمو الإقتصادي على الخصوص وتحديد أهم المتغيرات المفسرة لنمو دالة الإنتاج للإقتصاد الكلي انطلاقا من

المفاهيم الأساسية للحضور الفعلي للدولة في الحياة الإقتصادية، و هذا باستعمال أدوات الإقتصاد القياسي، فاستخلص أن السياسة الجبائية والنفقات العمومية تلعبان دورا أكثر أهمية في سياق النمو لأنهما يعطيان عدة اعتبارات، ففي حالة الجزائر رأى أن مساهمة كلا منهما لهما الأثر السلبي على النمو، إلا أن إزالة الضرائب غير المباشرة و النفقات غير الإنتاجية الذي يحسن من معنوية النموذج و يظهر الأثر الفعلي الإيجابي للضريبة على الدخل المباشرة، كما استنتج أن نفقات التجهيز لها أثر سلبي على النمو، على خلاف ماجاء في البعد النظري الذي تطرق إليه، وهذه النفقات الإنتاجية قد تحتاج إلى فترة أطول لكي يظهر أثرها الفعلي الإيجابي على النمو الاقتصادي، في حين نفقات التسيير كانت جد مثالية في تفسيير الظاهرة بحيث كان أثرها في بعض الأحيان ايجابي و أحسن من نفقات التجهيز.

- ✓ دراسة قام بها داليا محمد اسماعيل واخرون سنة 2014 ، هدفت الى معرفة مدى تأثر الناتج المحلي بالسياسة الضريبية في السودان 1980- 2012، باستخدام المنهج القياسي، وتوصلت الدراسة الى أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الناتج والضرائب، وأن الضرائب تؤثر سلبا علي الناتج المحلي.
- ✓ دراسة قام محمد مخلوف مفتاح سنة 2014 ، بها تهدف الى معرفة اثر الإيرادات الغير نفطية على الدخل المحلي الإجمالي في ليبيا للفترة 1962 - 2012 ، باستخدام التكامل المشترك و شعاع تصحيح الخطأ، وأظهرت نتائج تحليل هذا النموذج عن طريق تقدير دوال الهيكل الضريبي للإقتصاد الليبي إن متغير الناتج المحلي الإجمالي له تأثير على جميع متغيرات الهيكل الضريبي في الاقتصاد الليبي .كما تؤكد هذه الدراسة على وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة.
- ✓ دراسة قام بها لحول ابراهيم، وبومدين حسين سنة 2019 ، هدفت الى تقييم أثر السياسة الجبائية على النمو في الجزائر 1990- 2017 باستخدام نموذج **ARDL** ، وتوصلت الى ان هناك تأثير ايجابي لكل من النفقات الجبائية والجباية البترولية وتكوين راس المال المادي في الأجلين الطويل والقصير في حين الجباية العادية معنوية لكن اثرها سلبي على النمو في الاجل القصير و الطويل.
- ✓ كش محمد، اسماعيل مراد ، دور السياسة الجبائية في تحقيق النمو الإقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية- ، مقال منشور في مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 06،العدد 01، جوان 2021،ص 29-44،جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، هدف البحث إلى دراسة وتحليل دور السياسة الجبائية في تحقيق النمو الإقتصادي في الجزائر، بحيث تطرق في الجانب النظري إلى واقع السياسة الجبائية وتطورها

في الجزائر، بعدها إلى ماهية النمو الإقتصادي والنظريات الرابطة بين الجباية والنمو الإقتصادي، كخطوة ثانية، أما الجانب التطبيقي فقد خصصه كدراسة قياسية ركزت على العلاقة بين متغيرتي الدراسة من خلال استخدام أسلوب من أساليب التنبؤ واتخاذ القرار (طريقة التكامل المتزامن، فخلص إلى أن معامل الجباية البترولية في علاقة تكامل سالب ومعنوي ، الأمر الذي يدل على أن منح أي تسهيلات أو تحفيزات وإعفاءات جبائية يدفع بالمؤسسات الأجنبية على الإستثمار وخاصة في قطاع المحروقات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الصادرات البترولية، وبالتالي زيادة الناتج الداخلي الخام، وهذا ما يفسر معنوية معامل الإستثمار الأجنبي في العلاقة.

- ✓ هندي كريم، الجباية البترولية وأهميتها في الاقتصاد الجزائري-في ظل الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات -، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: تحليل اقتصادي- جامعة الجزائر، السنة الجامعية :2008،2009 ، قام الباحث بدراسة أهمية الجباية البترولية في الإقتصاد الجزائري من خلال التعريف أولا بالجباية البترولية و مكوناتها المحاسبية الأساسية ثم تطرق الى مراحل تطور الإطار القانوني للجباية البترولية من العهد الإستعماري الى غاية قانون المحروقات لسنة 2005 و التعديلات التي تلته سنة 2006، و بعدها قام بدراسة أهمية قطاع المحروقات في الجزائر في ظل الشراكة الأجنبية في هذا القطاع بحيث تناول دراسة السوق البيرولية و تطور أهم مؤشراتها و هذا بالمقارنة مع تطور النظام القانوني للجباية البترولية في الجزائر كما تحدث عن مستقبل الشراكة الاجنبية و آفاق تطوير الصادرات في مجال المحروقات، و في الأخير سلط الضوء على أهمية الجباية البترولية في الإقتصاد الجزائري من خلال مساهمتها في ميزانية الدولة و أثرها على الناتج الداخلي الخام. خلص الى أن الناتج الداخلي الخام يتأثر بشكل كبير بإيرادات الجباية البترولية،كما اتضح له أن التناسب الطردي بين تطور هيكل الناتج الداخلي الخام وهيكل الجباية الكلية التي تعتمد بدورها بنسبة كبيرة على عائدات الجباية البترولية.

الفصل الأول

السياسة الجبائية وتحليل أداء النمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة 1990 – 2018

تمهيد:

يعرف الإقتصاد الجزائري كغيره من الإقتصادات الريعية، اختلالات في البنية الهيكلية ناتجة أساساً عن هيمنة القطاع النفطي بشكل كبير في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وفي سياق انخفاض الإيرادات النفطية نتيجة تراجع أسعار النفط، سعت الجزائر إلى تنويع اقتصادها وإعادة تشكيله انطلاقاً من تنفيذ إصلاحات هيكلية واسعة النطاق للحد من الإعتماد على النفط وتحقيق تنويع الإقتصاد، وكان من جملة تلك الإصلاحات، إصلاح السياسة الضريبية سنة 1992 الذي كان الهدف الأساسي منه إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، وذلك كون الجباية العادية تمثل إيرادً مالياً مضموناً ومستقراً نسبيًا على عكس الجباية البترولية.

تعد عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية إحدى الآليات التي من شأنها تقليل الإعتماد على العائدات النفطية، وهذه العملية لا تعني زيادة معدلات الضرائب أو أنواعها وإنما يتطلب الأمر توسيع الأوعية الجبائية وخلق نطاق جبائي كفء وفعال من خلال التوجه نحو القطاع الصناعي، السياحي، الفلاحي.

وفرت السياسة الضريبية في الجزائر مجموعة من الحوافز تهدف بالأساس إلى تشجيع الاستثمار سواء الأجنبي أو المحلي، وترشيد الإستهلاك وتعبئة الإدخار ورفع معدلات النمو خارج المحروقات وترقية الصادرات، وتجسد ذلك من خلال قوانين الإستثمار ومختلف التشريعات الضريبية التي تضمنت جملة من الإعفاءات والتخفيضات لصالح القطاعات غير النفطية، من أجل تعزيز إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي تحقيق التنويع الإقتصادي، وقبل استعراض البيانات الإحصائية الخاصة بمتغيرتي الجباية (بشقيها) والنمو الإقتصادي التي شهدته فترة الدراسة والتعليق عليها كان من الضروري التعرف على ماهيتهما أولا.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياسة الجبائية والنمو الإقتصادي

تعتبر السياسة الجبائية أداة هامة من أدوات السياسة المالية تستخدمها الحكومة من أجل الحصول على الموارد المالية، تصحح بها الإختلالات، تضبط بواسطتها الإقتصاد الوطني وتوجهه نحو الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وعليه إما أن تكون السياسة الجبائية عاملا مساندا في دعم الإقتصاد الوطني ونجاح السياسات الإقتصادية المستهدفة التي تؤدي بالضرورة إلى زيادة معدلات النمو الإقتصادي ، أو تكون نقطة الضعف التي تتسبب في فشل البرامج الاقتصادية المعتمدة، ما يؤدي بالضرورة إلى إعادة صياغة سياسة جبائية على أسس علمية مستحدثة ومبتكرة تتلاءم مع التطورات الإقتصادية الحاصلة، نابعة من واقع المجتمع وظروفه الإقتصادية والإجتماعية والسياسية خاصة، وقبل أن نتطرق إلى تحليل العلاقة التي تجمع كلا من السياسة الجبائية و النمو الإقتصادي في المبحث الثاني ارتأينا أن نستعرض ماهية كل منهما على حدة.

المطلب الأول:ماهية السياسة الجبائية

عادة ما يتم استخدام السياسة الجبائية في إطار نظام ضريبي معين على اعتبار أن النظام الضريبي ما هو إلا تحكيم بين مجموعة من القضايا الإقتصادية التي تعكس رغبة وأهداف السلطات، وبالتالي فهو مجموع القواعد والأصول الحاكمة للمجتمع الضريبي الممثل في الممولين والإدارة الضريبية، ويعبر عن مجموع الضرائب المطبقة بالفعل في اقتصاد ما[1].

إن محاولة تحديد ماهية السياسة الجبائية هو تحديد ضمني للسياسة الإقتصادية والإجتماعية التي يتبعها كل مجتمع نظرا لوجود ارتباطات عضوية بين الجباية ، التوجه السياسي، وكذا وضعية التنمية الإقتصادية.

أولا: مفهوم السياسة الجبائية

تعبر السياسة الجبائية على مجموعة من التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة من جهة ثانية، وهي تمثل بذلك جزءا من الكل بالنسبة للسياسة الاقتصادية وتصب في إطار تحقيق أهدافها عن طريق استعمال مختلف الأدوات والتقنيات الضريبية والمزج بينهما تبعا للظروف الاقتصادية والاجتماعية وأهمية الأهداف المراد تحقيقها، كما أنها تمثل الشق الثاني للسياسة المالية والمتمثل في الإيرادات والمكملة لسياسة الدين العام وكذا الإيرادات من دخل أملاك الدولة ومن الإصدار النقدي وذلك على اعتبار أن السياسة المالية هي تلك السياسة

[1]عبد المجيد قدي، السياسة الضريبية في الجزائر :محاولة للتقييم، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الوطني الأول حول :السياسات الإقتصادية في الجزائر :محاولة للتقييم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، يوم 13 ماي 2013 ، ص128 .

التي بموجبها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها لإنتاج آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف.

1. تعريف السياسة الجبائية

تعرف السياسة الجبائية بأنها قرارات الدولة بشأن الضرائب، وهناك العديد من التعريفات، نذكر منها:

- السياسة الجبائية هي مجموعة القرارات والإجراءات والتدابير المتخذة بهدف تأسيس وتنظيم الاقتطاعات الجبائية طبقا لأهداف السلطات العمومية[1]
- السياسة الجبائية هي مجموعة من البرامج تضعها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة، لإحداث أثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة، وتجنب أية أثار غير مرغوب فيها من أجل تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية[2]

يتضح من هذا التعريف أن:

-السياسة الجبائية هي مجموعة متكاملة من البرامج وليست مجموعة متناثرة من الإجراءات؛

- السياسة الجبائية تأخذ بعين الإعتبار الإيرادات الجبائية المحصلة فعلا والمحتملة التحصيل؛

-السياسة الجبائية هي أداة من أدوات السياسة المالية تستعملها الدولة للتأثير على الجوانب الإقتصادية؛ السياسية والإجتماعية.

- هي عملية تحديد للإجراءات الجبائية التي تسمح بتطبيق النظام الجبائي، وتسهيل عملية دراسة أشكال النشاط المالي لتحقيق الأهداف التي ترغب الدولة في تحقيقها بناءا على رغبات أفراد المجتمع، ولها علاقة مباشرة مع باقي السياسات الأخرى، وهي تسمح بالبحث في الظواهر الضريبية وتحليل أوجه النشاط المالي.[3]

من خلال التعريف السابق نلاحظ أن السياسة الجبائية هي أداة تستخدم من قبل السلطات العمومية من تحقيق أهداف المجتمع المختلفة سواء الإقتصادية أو الإجتماعية وحتى السياسية، لكن من جانب أخر تستخدم كذلك للتأثير على هذه الرغبات؛ فعلى سبيل المثال تستخدم الدولة الضرائب من أجل التأثير على النمط الاستهلاكي لأفراد المجتمع أو السلوك الإدخاري وحتى على النمو الديموغرافي، وتوزيعه على أنحاء البلد.

---

[1] شريف محمد،السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازان الإقتصادي (حالة الجزائر)،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية،كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، 2010/2009، ص13.

[2] الحجازي مرسي السيد، النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 1998 ،ص145.

[3] رضا خلاصي، شذرات النظام الجبائي، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 487.

2. أهداف السياسة الجبائية

يمكن للأهداف في السياسة الجبائية أن تكون أساسية أو أدواتية* ، وهذا حسب التقسيم الذي اقترحه الأستاذ جنسون[1] فالأهداف الأساسية تتعلق بهدف النمو الذي يترجم في الواقع عن طريق تحفيز الإدخار والإستثمار وتتعلق كذلك بهدف الرفاهية والذي يترجم في الوقاع عن طريق توزيع للدخل يوصف بالأمثل على مستوى الأفراد وعلى مستوى الجهات أو المناطق.[2]

أما الأهداف الأدواتية فإنها تتعلق عادة بهدف التوازن الإقتصادي والمالي والذي يأخذ في الواقع مظاهر استقرار الأسعار، توازن الموازنة وتوازن ميزان المدفوعات.

و بما أن السياسة الجبائية تعتبر شأن من شؤون السلطات العمومية فإنه من المفروض أن تصب كل التوجهات في إطارها نحو عملية البحث عن المصلحة العامة و التي تعتبر مسألة شاقة صعبة و ضرورية في ظل النظام الإقتصادي الحر حيث تسود حرية المبادرة الفردية.

ومما يمكن ملاحظته أن الأنظمة الجبائية الحديثة تدرج ضمن مخطط عملها أهداف مالية، اقتصادية، و اجتماعية سواء كانت أساسية أو أدواتية لكن الإشكال يتعلق بمعرفة حصة كل فئة من الأهداف وكيفية إيجاد التوازن فيما بينها ضمن السياسة الجبائية ،خاصة وأن هدف المردودية المالية و هدف الفعالية الإقتصادية وكذا هدف العدالة الإجتماعية هي أهداف متناقضة ومن الصعب إيجاد التقارب بينهما.

إن استخدام السياسة الجبائية لتحقيق النمو الإقتصادي هو شرط ضروري وليس كاف، إذ لابد من مفاعلتها مع جملة السياسات الأخرى لتحقيق النتائج التي تصبو إليها الدولة، لكنه من الصعب الإلمام بدراسة الآثار الإقتصادية ، كونها ليست الوحيدة المؤثرة على حجم النشاط الإقتصادي، بل هناك عدة عوامل تتداخل آثارها والآثار الناجمة عن الجباية، وعلى أية حال فإن السياسة الجبائية تقوم بدور فعال تبرز آثارها على المستويات الماكروإقتصادية، إذ توثر على المستوى العام للأسعار، معدلات الاستهلاك والعمالة وحجم التجارة الخارجية بهدف تحقيق التوازن المنشود للسياسة العامة للدولة[3].

(*) objectifs fondamentaux et objectifs instrumentaux

[1] H.C JHONSON :The effects of income redistribution on agregate consumption with interdependence of consumer's perferences,ECONOMITRICA-LONDON-1952-p157.

[2] فلاح محمد، السياسة الجبائية، الأهداف والأدوات (بالرجوع إلى حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 22.

[3] شريف محمد، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان، 2010/2009، ص110.

3. الضغط الجبائي كأداة لتقييم فعالية السياسة الجبائية

يستخدم الضغط الجبائي في كثير من الأحيان كمؤشر لتقييم مدى فعالية السياسة الجبائية، فهو يعبر عن مدى الإمكانيات الجبائية المتاحة في الإقتصاد الوطني، ولكن المبالغة في الضغوط الجبائية الممارسة على الأفراد المكلفين بالضريبة قد يؤدي إلى نتائج عكسية[1].

أ- مفهوم الضغط الجبائي:

تؤثر الإقتطاعات الجبائية في مختلف مظاهر الحياة بالمجتمع، وهذا التأثير هو ما يعبر عنه بالضغط الجبائي فهذا الأخير يقيس المقدرة التكليفية، والتغيرات الاقتصادية، والاجتماعية التى يحدثها فرض الضرائب، ومن ثم فهو مؤشر للتقدير الكلى للضرائب على مستوى الاقتصاد الوطني، وكذلك يعد الضغط الجبائي أهم المؤشرات الكمية المستخدمة لتقييم النظم الجبائية.

هناك عدة تعريفات للضغط الجبائي نذكر منها:

- ✓ يمثل معدل الضغط الجبائي كل ما تحدثه السياسة الجبائية من تأثير على سلوك الأفراد في المجتمع، وتعديل خططهم في مجالات الإنفاق الاستهلاكي، والادخاري، والاستثماري."[2]
- ✓ يعتبر الضغط الجبائي مؤشرا للتقدير الكلي للضرائب على مستوى الاقتصاد الوطني، ويعد من أهم المؤشرات الكمية المستخدمة لتقييم النظم الضريبية[3].

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بان الضغط الجبائي يعبر عن مستوي الإقتطاعات الجبائية التي تفرضها الدولة على المكلفين بالضريبة منسوبة إلى مؤشر الناتج الداخلي الخام.

ب-حساب مؤشر الضغط الجبائي:

يمكن استخدام العلاقات التالية للحصول على مؤشر الضغط الجبائي:

$$\text{الضغط الجبائي الشخصي} = \frac{\text{الضريبة على مداخيل الشخص}}{\text{مداخيل الشخص الخاضعة}}$$

[1] قاسمي محمد، عصرنة الإدارة الجبائية ودورها في تفعيل السياسة الجبائية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2006-2018)، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة البليدة 02، 2018-2019،ص69.

[2]- عبد المنعم فوزي، النظم الضريبية، دار النهضة، 1973، ص128.

[3]- حميد بوزيدة، الضغط الضريبي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلى، الشلف، العدد الرابع، جوان 2006، ص 282.

$$\text{الضغط الجبائي الإجمالي} = \frac{\text{الحصيلة الجبائية}}{\text{الناتج الداخلي الخام}}$$

تجدر الإشارة إلى أن الضغط الجبائي الإجمالي أو الكلي لا يعبر عن حقيقة الضغوط التي يتحملها كل فرد وذلك لاختلاف طبيعة الضرائب المفروضة على كل شخص وكذا اختلاف المعدلات والإعفاءات الجبائية[1] .

ج- حدود الضغط الجبائي

حاول عديد المفكرين الإقتصاديين تعيين حدود لمعدلات الضغط الجبائي، وفي هذا الإطار سنوضح أفكار كل من المفكر الإسلامي عبد الرحمن ابن خلدون" باعتباره من الأوائل الذين تناولوا هذا الموضوع، كما سنستعرض أيضا في هذا المجال أفكار المفكر الإقتصادي" آرثر لافر ARTHER LAFER".

- **الضغط الجبائي عند ابن خلدون:**

يعتبر ابن خلدون* من بين المفكرين الأوائل الذين تناولوا الظواهر الإقتصادية بنوع من التحليل، وله في هذا المجال عديد الإكتشافات يمكن تلخيصها في مايلي: [2]

- إثبات موضوعية الحياة الإقتصادية، وتحديد ظواهرها الأساسية مع إبراز منهج أولي لإدراك الواقع الإقتصادي منعزلاً، أو متصلاً مع الواقع المجتمعي بأكمله.

- الإلحاح على أن الحياة الإقتصادية مرتبطة بالأرض، وهذا فيما يخص تاريخية هذه الحياة، وأسس انطلاقتها، مع الإقرار أنه قد يحصل شبه استقلال عن الأرض في الحياة المدنية التي تعتمد كثيراً على اختراعات الإنسان.

- التأكيد بأن العمل الإنساني هو تقريباً مصدر كل المعاش، وأنه لا معنى للخيرات الأرضية بدون عمل إنساني. هذا مع تصنيف للأعمال إلى أعمال طبيعية (الأعمال المنتجة)، وغير طبيعية وهي الأعمال التي يعتمد أصحابها على استغلال إنتاج الآخرين.

- إثبات أن الحياة المعاشية تمتد آثارها إلى مختلف النشاطات والميادين المجتمعية الأخرى من سياسة وسلوك أخلاقي وتنظيمات.

---

[1] قاسمي محمد،مرجع سابق، ص71.

* عبد الرحمان ابن خلدون مفكر إسلامي ولد سنة 1332م بتونس اشتهر بمؤلفاته في ميدان العلوم الإجتماعية، ولعل أبرزها كتابه المشهور بـ **"مقدمة ابن خلدون" أو" المقدمة"** توفي بالقاهرة سنة 1406م.

[2] - بن علي بن عزوز، عبد الكريم قندوز، "مبدأ الضريبة تقتل الضريبة بين ابن خلدون ولافر" ، ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر من تنظيم المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مدريد، أيام (3-5)، 2006، ص ص 3،4.

- التأكيد بأن الصراع مستمر بين المجموعات التي يتباين ويتناقض معاشها، ويتلخص ذلك في الصراع الدائم بين البدو أهل المعاش الزراعي، والرعوي المقتصر على الضروري، والإقطاعية السلطانية ومن حولها من الطبقات التى تعتمد على المعاش الحضري المترف المستمد ترفه من استغلال الطبقات المنتجة.

ومن بين الأفكار التي جاء بها ابن خلدون في موضوع الضغط الجبائي أن التوسع في فرض الضرائب يؤدى ببعض الأفراد إلى التخلي عن نشاطاتهم، وهو ما يؤثر على الحصيلة الجبائية بالنقصان، وهذا ما يدفع الحكام إلى زيادة المعدلات الضريبية من أجل جبر أو تعويض الحصيلة الضائعة، وفي هذا الصدد قال:

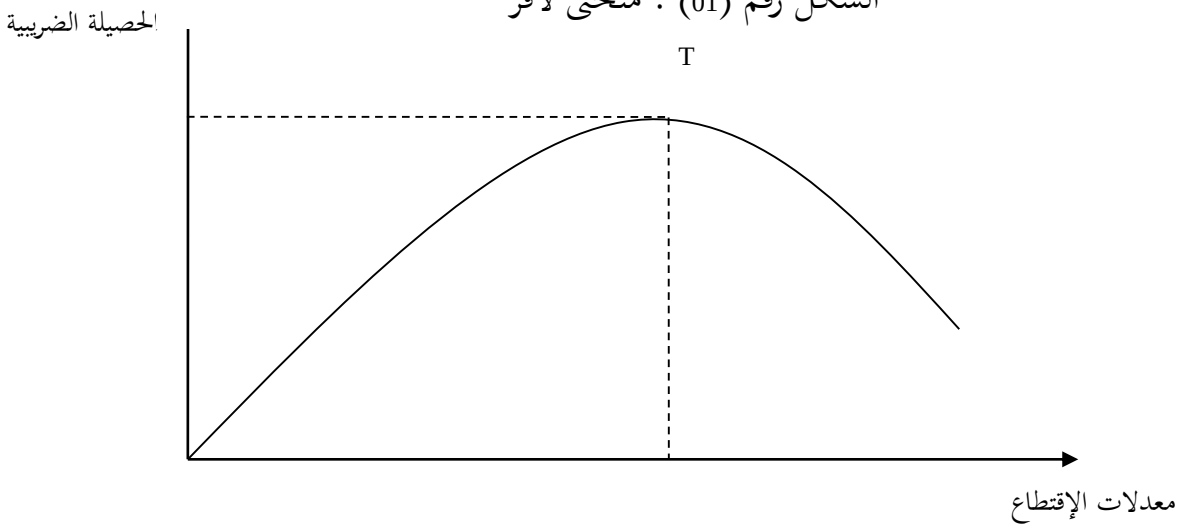
"لا تزال العملية في نقص ومقدار الوزائع والوظائف في زيادة لما يعتقدونه من جبر الجملة بها إلى أن ينتقص العمران بذهاب الآمال." [1]

من خلال ما سبق نلاحظ بان خلدون من الأوائل الذين نبهوا للآثار العكسية التي تنجر عن زيادة معدلات الضرائب .

- **الضغط الجبائي عند لافر:**

حاول الاقتصادي "لافر" إبراز هذه العلاقة من خلال منحني، والذي يعرف باسمه" منحني لافر" ومفاده أن **"كثرة الضرائب تقتل الضرائب".**[2] والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (01) : منحنى لافر



Source: Jean Marier Monnier, Les prélèvements obligatoires,_éd Economica, Coll. Poche ,paris ,1998,.p29

[1] بن عزوز بن علي، عبد الكريم قندوز، مرجع اسابق، ص 18.

[2] عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص 86.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن الزيادة في معدلات الاقتطاع يؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية أي أن هناك علاقة طردية بين المعدلات والحصيلة الضريبية وهذا العلاقة صالحة إلى غاية النقطة "T"، هذه الأخيرة تمثل نقطة الإنعطاف في هذه العلاقة فلو قامت السلطات العمومية بزيادة معدلات الاقتطاع الضريبية فان ذلك سيؤدي إلى تراجع الحصيلة الضريبية وهو ما يعرف **"كثرة الضرائب تقتل الضرائب"**.

- **الحدود المثلي للضغط الجبائي:**

اختلف المفكرون الاقتصاديون في تحديد المستويات المثلي للضغط الجبائي ؛ والتي لا يمكن تجاوزها حيث نادى **"الطبيعيون"** بأن لا تتجاوز نسبة الاقتطاع الجبائي 20% من دخل المكلف ،أما **"التقليديون"** فقد حددو النسبة المثلي إلى النصف من ذلك أي 10%، بينما الإقتصاديون المحدثون مثل الإقتصادي كولن كلارك **"COLIN CLARK"** فقد حدده ب 25% من الدخل الوطني.[1]

من خلال ما سبق نلاحظ انه لا يوجد معدل معياري للضغط الجبائي، ولكن يمكن القول بان هذا المعدل يتحدد من خلال توليفة من النواحي الإقتصادية، والإجتماعية، والمالية.

فمن الناحية الإقتصادية يتحقق المعدل المثالي من خلال تحفيز الناتج الداخلي الخام، أما من الناحية المالية فهو ذلك المعدل الذي يعظم الحصيلة الجبائية، أما من الناحية الاجتماعية فهو ذلك المعدل الذي يحافظ على القدرة الشرائية للمواطنين[2].

ثانيا: الأسس الإقتصادية للسياسة الجبائية:

من الصعوبة بمكان صياغة سياسة جبائية دقيقة تقترب من العدالة، فعلى الدولة أن تأخذ بعين الإعتبار جميع التطورات الإقتصادية الراهنة على المستويين المحلي والدولي حين تريد صياغتها لتكون لها فعالية وتستطيع من خلالها تحقيق الأهداف المسطرة.

1. **التطور الاقتصادي والمرونة الجبائية**

إن الفعل الجبائي الذي يحلل على أنه نقل للثروة، هو قبل كل شيء، فعل اقتصادي، و يرتبط مستوى التطور الاقتصادي لبلد ما بمدى مردودية و هيكلة نظامه الجبائي[3].

[1] يونس احمد البطريق، النظم الضريبية، الدار الجامعة، الإسكندرية ،2001،ص ص 91،92.

[2] قاسمي محمد،مرجع سابق، ص74.

[3] بلهادي محمد، النفقات الجبائية مع التطرق إلى حالة الجزائر، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير فرع النقود والمالية، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر 03، 2007/2006، ص3.

تتأثر هياكل الإنتاج مباشرة عن طريق تدخل الدولة برفع الإنفاق العام مما يؤثر في الدخل القومي، و بالتالي يقود إلى مضاعفة نفقات الهيآت العمومية و الهياكل القاعدية، و تؤثر النفقات بدورها مباشرة على الاقتطاعات الإجبارية قصد توفير الاستثمارات و زيادة كفاءة الأداء الاقتصادي بالسيطرة على الموارد المحصلة من القطاعات الإستراتيجية و لا يستفيد الممولون من هذه النفقات و هم الذين يتحملون أعباء هذه التضحية المقدمة بنفس الدرجة، و تتزايد هذه الأخيرة بتطور الوضع الاقتصادي، لذلك نجد نوع من المرونة الجبائية في البلدان الغنية، بحيث أن التطور الاقتصادي لا يحدد معدل المردودية لنظام جبائي في المستقبل القريب.

ينتج التطور الاقتصادي من خلال زيادة القدرة على الإنتاجية و تحول بنيات و هياكل الإنتاج، و يؤدي هذا التطور إلى البحث عن إيرادات جبائية، يمكن ملاحظة مدى أهميتها عند المقارنة بين الدول المصنعة و الدول النامية، و حسب موريس لوري فإن:" قدرة المساهمة الجبائية لأمة تعبر بشكل مباشر عن إنتاجيتها الاقتصادية و يمكن أن تثبت ذلك دون صعوبة[1]."

يتم قياس المرونة الجبائية(معبر عنها بالضغط الجبائي) وفق نسبة الإقتطاعات الإجبارية إلى الناتج الداخلي الخام،ويطلق على هذه النسبة بالمعامل الجبائي أو المعدل الإجمالي للاقتطاعات الإجبارية(TGPO) والذي يسمح لنا بمعاينة مستوى الجباية في بلد ما، و لكن لا يقدم لنا رؤية واضحة عن الضغط الذي يشعر به الخاضعون للضريبة و لا عن التضحية المقدمة من طرف أفراد الأمة[2].

ترتبط درجة الثقة و سلامة المعدل الإجمالي للاقتطاعات الإجبارية(TGPO) بمصداقية التقييم الإحصائي سواء تعلق الأمر بالناتج الداخلي الخام أو الاقتطاعات، صحيح أن تطور المعدل الإجمالي للاقتطاعات الإجبارية مرتبط بسرعة النمو الاقتصادي، ففي الدول التي تعرف مستوى دخل فردي مرتفع يكون معدل الاقتطاع الإجباري هاما إذ يقارب 40% .

يؤدي القطاع الصناعي إلى مضاعفة التبادلات و توسيع قاعدة الأجور وبالتالي يشجع التطور، مما يؤكد أن المجتمعات الصناعية تمنح إمكانية جبائية أعلى بكثير من تلك الممنوحة من طرف المجتمعات الفلاحية، و على العكس فحسب انخفاض أو ارتفاع درجة المرونة الجبائية ينخفض أو يرتفع إيرادها بوتيرة أقل أو أكثر سرعة.

2. الهياكل الجبائية:

تتميز أنظمة الاقتطاعات الإجبارية بالكيفية التي توزع بها التكلفة الإجمالية بين مختلف عمليات الإخضاع، التي يطلق عليها الهيكلة الجبائية أو هيكلة الإقتطاعات الإجبارية[3].

---

[1] شريف محمد، مرجع سابق، ص24.

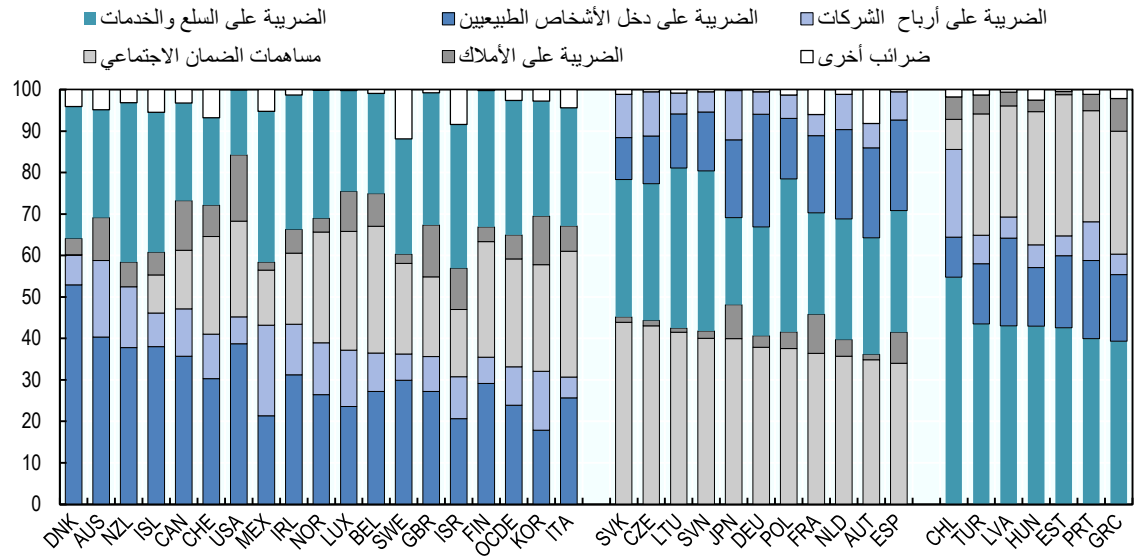
[2] عبدالمجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية وتقييمية الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2003، ص157.

[3] بلهادي محمد، مرجع سابق، ص9

أ- **الهياكل الجبائية للبلدان المصنعة** : لدى المجتمعات المصنعة والمتطورة كدول أوربا الغربية وأمريكا الشمالية هيكلا اقتصاديا يتميز بأهمية المعاملات والمبادلات التي تتحكم في أنماط النظام الجبائي وتؤثر على مميزات أنظمتها الجبائية، و تتميز ب:

- ✓ سيطرة الضرائب على الدخل، سواء بالنسبة للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين وعوائد رأس المال.
- ✓ يؤدي تثمين العمل في المجتمعات المصنعة إلى توفير مناصب عمل ويرفع من حجم العمالة من جهة، وتؤدي وفرة المداخيل من جهة أخرى إلى وفرة المادة الخاضعة، مما يؤدي بدوره إلى توسيع الوعاء الجبائي.
- ✓ تطور قطاع الصناعة والخدمات لديها، ومنها على وجه الخصوص المؤسسات المالية والمصرفية بما يمكنها من تعبئة الادخار، مما يجعل الضريبة على الإنفاق تنعكس على الهيكل الضريبي لهذه الدول.
- ✓ الإقتطاع المستخدم بكثرة في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) ناتج من الضرائب على أرباح الشركات وعوائد رأس المال ، والذي يمثل على الأقل أكثر من 40% من الاقتطاعات لمجموع دول(OCDE).

الشكل رقم 02 : الهيكل الجبائي لدول منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية لسنة 2017 (كنسبة مئوية من إجمالي الإيرادات الضريبية)



المصدر:الموقع الرسمي لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE، قاعدة البيانات العالمية لإحصاء الإيرادات العمومية[1]

[1] La base de données mondiale des statistiques des recettes publiques constitue la source publique la plus complète de données harmonisées sur les recettes fiscales, vérifiées par les pays et par les partenaires régionaux. Couvrant plus de 90 pays dans toutes les régions du monde, elle offre aux responsables publics et aux chercheurs un référentiel exhaustif et aisément accessible, fondé sur la méthodologie de l'OCDE internationalement reconnue.

يوضح الرسم البياني وجود ستة أنماط للضرائب في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، بنسب اقتطاعات مختلفة، بحيث نجد أن نسبة كبيرة من الإقتطاعات الجبائية لبعض دول المنظمة عبارة عن إشتراكات الضمان الإجتماعي، لأنها تشكل المصدر الرئيسي لإيراداتها كسلوفاكيا(43.88%) و اليابان (39.91%) و ألمانيا (37.88%)، بينما نجد دول أخرى تعتمد على نمط آخر متمثل في الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين خاصة الدنمارك (52.94%)،هاته النسبة التي تعتبر كبيرة تليها استراليا بـ (40.31%)،أما نسبة الضريبة على السلع والخدمات من إجمالي الإيرادات الضريبية فتبلغ أقصاها في الشيلي (54.8%) ثم تركيا بنسبة (43.47%)،أما نسبة مساهمة باقي الضرائب في إيرادات دول المنظمة فتختلف من دولة إلى أخرى إلا أنها ضئيلة مقارنة مع ما سبق ذكره.

يتم قياس الهياكل الضريبية من خلال حصة الضرائب الرئيسية في إجمالي الإيرادات الضريبية، في عام 2017 ، أظهرت الهياكل الضريبية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بعض الاختلافات. استمدت 18 دولة معظم إيراداتها من ضرائب الدخل والأرباح ، وأحد عشر دولة من مساهمات الضمان الاجتماعي ، وسبع دول من ضرائب الاستهلاك (بما في ذلك ضريبة القيمة المضافة). في عام 2017 ، لعبت كل من ضرائب الثروة والمرتبات دورًا ضعيفًا في هيكل الإيرادات في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، في المتوسط وفي معظم البلدان،وسنستعرض من خلال الجدول أدناه نسب مساهمة الإيرادات الضريبية لبعض دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية في ناتجها الداخلي الخام.

الجدول رقم 01: ملخص النسب الرئيسية للإيرادات الضريبية في بعض دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية

	% نسبة مئوية من إجمالي الإيرادات الضريبية في عام 2017										نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في الناتج الداخلي الخام			
	1100 ضريبة دخل على الأشخاص الطبيعيين	1200 ضريبة على أرباح الشركات	2000 مساهمة ضمان اجتماعي	4000 ضريبة على الأملاك	5111 رسم على القيمة المضافة	ضرائب أخرى على الإستهلاك	ضرائب أخرى	2000	2016	2017	2018p [1]
متوسط OCDE	23.9	9.3	26	5.8	20.2	12.2	2.6	33.8	34.4	34.2	34.3
كند ا	35.7	11.4	14.1	12.0	13.7	9.9	3.2	34.7	33.2	32.8	33.0
فرنسا	18.6	5.1	36.4	9.5	15.3	9.2	6.0	43.4	45.4	46.1	46.1
ألمانيا	27.1	5.4	37.9	2.7	18.4	7.9	0.6	36.2	37.4	37.6	38.2
و.م.أ	38.7	6.5	23.0	16.0	00	15.7	00	28.3	25.9	26.8	24.3
الدانمارك	52.9	7.2	0.1	3.9	20.7	11.1	4.1	46.9	45.7	45.7	44.9
المكسيك	21.4	21.8	13.3	1.9	23.1	13.2	5.3	11.5	16.6	16.1	16.1
كوريا	17.9	14.2	25.7	11.7	16.0	11.8	2.8	21.5	26.2	26.9	28.4
لوكسمبورغ	23.6	13.6	28.6	9.6	15.9	8.4	0.3	36.9	37.9	38.7	40.1

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OCDE

اختلفت نسب الإيرادات الضريبية / الناتج الداخلي الخام في دول المنظمة خلال عام 2018 اختلافًا كبيرًا من بلد إلى آخر مقارنة بعام 2017، فكانت أهم الملاحظات كما يلي:

- ✓ في عام 2018 ، سجلت فرنسا أعلى نسبة (46.1٪)، ثاني أعلى نسبة في عام 2018 (44.9٪) سجلتها الدنمارك التي كانت تحوز أعلى نسبة من بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بين عامي

[1] P= Prévision

2002 و 2016 ، أما المكسيك فقد سجلت أدنى نسبة من الضرائب إلى الناتج الداخلي الخام (16.1٪) خلال طول فترة الدراسة.

- ✓ ارتفعت نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في الناتج الداخلي الخام لدى معظم الدول قيد الدراسة أو على الأقل عرفت استقرار ماعدى الدنمارك والولايات المتحدة الأمريكية،هاته الأخيرة التي عرف النمو الإقتصادي فيها تباطئا بين سنتي2017 و 2018 نتيجة إلى انخفاض 2.5 نقطة في نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج الداخلي الخام نتيجة تنفيذ الإصلاحات الضريبية في إطار قانون تخفيضات الضرائب والوظائف،[1] مما أدى إلى انخفاض معدل ضريبة الأرباح على الشركات من 38.9٪ في عام 2017 إلى 25.8٪ في عام 2018، أدت هذه التغييرات إلى انخفاض بنسبة 1.1 نقطة في ضريبة الدخل (0.5 نقطة لضريبة الدخل الشخصي و 0.7 نقطة لضريبة دخل الشركات). بالإضافة إلى ذلك ، هناك انخفاض بنسبة 1.3 نقطة في الإيرادات المتأتية من ضرائب على الأملاك.
- ✓ يتم تفسير الزيادات التي لوحظت في النسبة بين عامي 2017 و 2018 في كوريا ولوكسمبورج (+1.5 و +1.3 نقطة على التوالي)، في كوريا ، عن طريق زيادة إيرادات الضرائب على الدخل (1.1 نقطة ، بعد الزيادة في معدلها من 24.2 ٪ في عام 2017 إلى 27.5٪ في عام 2018) ، وكذلك من خلال الزيادات المعتدلة في مساهمات الضمان الاجتماعي والضرائب على الأملاك. في حالة لوكسمبورغ ، ترجع الزيادة بشكل رئيسي إلى الزيادة في إيرادات الضرائب على الدخل (1.0 نقطة ، مقسمة بين ضريبة الدخل الشخصي وضريبة دخل الشركات) وإلى زيادات أقل في الضرائب على الأملاك وضريبة القيمة المضافة، لم تسجل أي دولة أخرى زيادة بأكثر من نقطة واحدة.

ب-الهياكل الجبائية للبلدان النامية :

يؤثر ضعف هياكل الإنتاج في هاته الدول مباشرة على النظم الجبائية وهياكلها القائمة ، فهناك ضعف في المبادلات وهو ما يؤثر على خصائص أنظمتها الجبائية حيث تتميز ب[2]:

-سيطرة بعض القطاعات على الهيكل الاقتصادي :ممثلة في القطاعات الإستخراجية و القطاع الزراعي.

-ضعف الاقتطاع الجبائي :وهذا بسبب انخفاض المستوى المعيشي للفرد نتيجة تدني مستوى النشاط الاقتصادي مما يؤثر سلبا على المداخيل، وهناك بعض الدول النامية تبذل جهدا جبائيا معتبرا كالبرازيل والجزائر، وعلى

[1]Statistiques des recettes publiques dans les pays de l'OCDE2019, Ratios impôts/PIB https://www.oecd-ilibrary.org/

[2]بلهادي محمد،مرجع سابق،ص27.

العموم فإن الضغط الجبائي بها لازال ضعيفا (الجزائر 18%خارج المحروقات)مقارنة بما هو عليه متوسط دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OCDE).

-هيمنة الضرائب على التجارة الخارجية :والتي تتمثل في الضرائب على الصادرات من المواد النفطية، والرسوم على المنتوجات الكمالية المستوردة، والتي تعد غير مباشرة لإمكانية نقل عبئها إلى الزبون الأجنبي.

-ضعف الضرائب على الدخل :لأن المداخيل النقدية ضعيفة في اقتصاد غير متنوع، فضلا عن ضعف الإدارة الجبائية من جهة أخرى، وغياب رقابة ومحاسبة فعلية تعكس الطاقة الضريبية الفعلية.

لا يتم إعداد النظام الجبائي مسبقا، فعموما يعد النظام الجبائي ليتلاءم مع الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدول المطبق فيها، حيث تعد العلاقة بين الهيكل الجبائي والأنظمة الاقتصادية في آن واحد حسب حالة التطور الاقتصادي والاجتماعي لكل بلد، في حين أن الوعاء الجبائي الموجود يتحكم في الضغط والهيكل الجبائيين الممكنين.

ثالثا: أدوات السياسة الجبائية

نجم عن تقييم تكلفة التدخل الجبائي إعداد مفهوم جديد يعبر عنه في الأدبيات الجبائية بـ "الإنفاق الجبائي" وتحت هذا المصطلح تتبين الإجراءات الاستثنائية المخالفة لواحدة أو عدة أحكام جبائية نهائية قطعية أو شائعة كمعيار، ومنح نظام جبائي ملائم لبعض الأنشطة أو بعض المجموعات من المكلفين ، وتعمل هذه الإستثناءات على تخفيض الموارد الجبائية، و تعد ذات أثر مالي مماثل لذلك المتعلق بالنفقات الموازنية وعليه لابد من تقييم هذه التكلفة.

تعتبر الضـــريبة حقا من الحقوق العامة، والتي يقع على عاتق المكلفين الوفاء بها في الوقت، والمكان المناســـبين، ويترتب على مخالفة ذلك عقوبات معنوية، ومادية، ولكن في بعض الحالات تتنازل الســـلطات العمومية لصـــالح أشـــخاص معينين عن هذا الحق كليا أو جزئيا بهدف تحقيق أهداف معينة، وهو ما يعرف بالإنفاق الجبائي.

1. مفهوم الإنفاق الجبائي

مصطلح الإنفاق الجبائي هو إختصار لعبارتين مأخوذتين من المالية العامة، فحسب مجلس الضرائب الفرنسي (1979 م)، يبرز هذا المصـــطلح كنظير لعبارة " نفقات الميزانية" وكنقيض لعبارة "الإيرادات الجبائية " ، ولا

يتعلق الأمر بالنفقات بالمعنى العادي (المألوف) للكلمة، بل بالتنازلات عن الإيرادات بتطبيق إجراءات جبائية ذات طابع إستثنائي[1].

من بين التعاريف المقدمة للإنفاق الجبائي نجد:

- ✓ عرف الإنفاق الجبائي بأنه " مجموعة الإجراءات الجبائية التمييزية التي تمنح لأشـــخاص معينين من قبل السلطات الحكومية، حيث تعتبرها هذه الأخيرة كنفقات مباشرة، لأنها تؤدي إلى تراجع حصيلة الإيرادات الجبائية لصالح الخزينة العمومية، بمقدار ما انفق من قبل السلطات العمومية"[2].
- ✓ كما عرف أيضـا" عبارة عن تخفيضـات تمس المعايير الضـريبية النمطية أو الأسـاسـية أو المعيارية، والهدف منها هو التأثير على بعض الســـلوكيات أو الأنشـــطة أو إعانة بعض فئات الممولين الذين يوجدون في وضـعيات خاصـة، كما تقوم الحكومات باسـتخدام النفقات الجبائية من دعم التنمية الاقتصادية، وتشجيع الادخار، ترقية البحث العلمي، وتشجيع العطاءات ذات الطابع الإحساني"[3]
- ✓ كما اعتبره البعض بأنه" أحد أدوات الدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي، لإحداث أثار مقصودة، ومحددة للحد من الآثار التلقائية للسياسة الجبائية، كما يعتبر تنازلا مقصودا من الدولة عن جزء من مواردها للأفراد لتحقيق أهداف مختلفة، كتشـجيع الاسـتثمار الخاص، في مجالات عديدة، أو تحقيق العدالة الاجتماعية".[4]

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص الخصائص التالية للإنفاق العمومي[5]:

- هو أداة من أدوات تدخل الدولة في النشـاط الاقتصـادي حيث لا تعتمدها الدولة إلا إذا كانت تهدف لتحقيق أغراض معينة وقابلة للقياس؛
- الإنفاق الجبائي عبارة عن رخصة استثنائية تخرج عن الإطار المرجعي للسياسة الجبائية المتبعة؛ خاصة فيما تعلق بعمومية الضريبة؛

[1] بلهادي محمد، مرجع سابق، ص58.

[2] Gilbert Orsoni , L interventionisme Fiscale :Aspect Théorique, puf ,Marseille,1995 ,p03 .

[3] – عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، مرجع سابق، ص 118.

[4] – فاطمة الزهراء زروط، دور السياسة الضريبية في الحد من التلوث البيئي، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، العدد 06، 2013، ص84.

[5] قاسمي محمد، مرجع سابق، ص 46.

- يؤدي الإنفاق الجبائي إلى تراجع إيرادات الدولة من الضرائب المحصلة، وبالتالي يمكن اعتباره إعانة سالبة من قبل الدولة.

مما سبق يمكن القول بان الإنفاق الجبائي عبارة عن إجراءات والتراخيص الجبائية وشبه الجيائية والتي تخرج عن الإطار العادي للنظام الجبائي المرجعي، حيث تتخذها السلطات العمومية بغرض التأثير على بعض المتغيرات لأجل إحداث آثار معينة.

2. أشكال الإنفاق الجبائي

تصنف منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية النفقات الجبائية إلى المجموعات التالية:

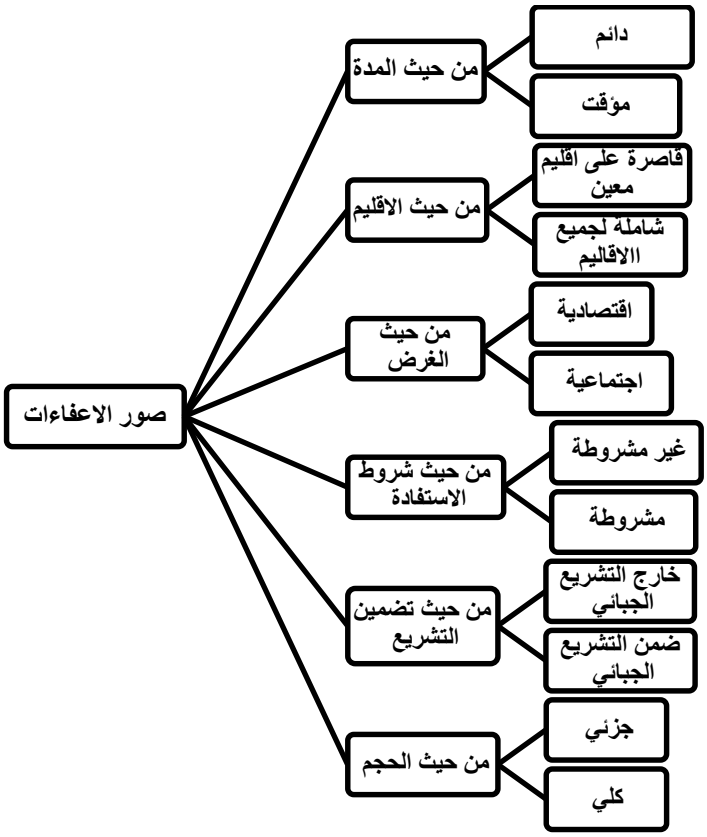
- الإعفاءات الجبائية Exonérations fiscale
- الخصومات الجبائية Déductions fiscale
- التخفيضات الجبائية (الوعاء أو المعدلات).Taux réduit d'imposition
- القرض الضريبي Crédit d'impôt
- تأجيل الضريبة Report d'impôt

أ- الإعفاءات الجبائية:

تعرف الإعفاءات الجبائية بأنها" تنازل عن ضريبة كان من الممكن تحصيلها حالة لو لم يكن هناك إعفاءات ، وذلك بالطبع يتقرر تحقيقا لأهداف معينة"[1]. حيث تأخذ هذه الإعفاءات عدة تقسيمات والشكل التالي يوضح أهم صور الإعفاءات الجبائية:

[1] عادل التابعي عبده الغزناوي، تحليل وتقييم الإعفاءات الضريبية واتجاهات لزيادة فعاليتها، بحث مقدم في المؤتمر الثامن حول إصلاح ضرائب الدخل في ضوء المتغيرات المحلية والدولية، جمهورية مصر العربية، بدون تاريخ، ص 08.

الشكل رقم (03): صور الإعفاءات الجبائية



المصدر: عادل التابعي عبده الغزناوي، مرجع سابق، ص 12.

تعتمد مختلف البلدان الإعفاءات الجبائية، ولكن لكل بلد سياسته الخاصة في ذلك تبعا للأهداف المحددة، وكذا الظروف السائدة فيها.

ب-التخفيضات الجبائية:

هو شكل من أشكال الإنفاق الجبائي؛ ففي بعض الحالات يلجا المشرع الجبائي إلى منح المكلفين بالضريبة تخفيضات خاصة، إما عن طريق التخفيض في حجم الوعاء الجبائي، أو من خلال التخفيض في معدلات الضرائب المفروضة.

- **التخفيضات الجبائية الخاصة بالوعاء:**

يمكن للمكلفين بالضريبة التخفيض من قيمة الوعاء أو المادة الخاضعة للضريبة من خلال الاستفادة من حسومات جبائية يوضحها المشرع الجبائي في حدود معينة، فعلى سبيل المثال في النظام الجبائي الجزائري يسمح المشرع الجبائي بترحيل الخسائر المحققة خلال النشاط للسنوات القادمة، ولكن في حدود أربع سنوات فقط، كما يخضع التصريح المشترك للزوجين في الضريبة على الدخل الإجمالي إلى تخفيض قدره 10%.

➢ **التخفيضات الخاصة بالمعدلات:**

يقوم هذا الأسلوب من الإنفاق الجبائي على التخفيض من قيمة الضريبة الواجب الدفع على عاتق المكلفين بها من خلال إخضاعهم لمعدلات منخفضة مقارنتا بالمعدلات العادية السائدة، ففي النظام الجبائي الجزائري نجد أن المكلفين بالرسم على القيمة المضافة يخضعون لمعدل عادي يقدر ب19% ومعدل مخفض يقدر ب 09% .

ج- القرض الضريبي:

هو امتياز ضريبي يمنح لبعض أصناف الدخل في سبيل تلافي مشكل الازدواج الضريبي، حيث يخصم مبلغ القرض بمعدل من صنف الدخل المعني، ويزود هذا الدخل ضمن الدخل الإجمالي أو الربح، ويخصم في الأخير من مبلغ الضريبة. كان يمنح امتياز جبائي على شكل قرض ضريبي فيما يخص بعض الاقتطاعات من المنبع في حين يعاد إدراج صنف الدخل الخاضع لهذا الاقتطاع مرة ثانية ضمن حساب الضريبة السنوية، ليتم خصم مبلغ القرض من الضريبة في الأخير لتفادي الازدواج الضريبي الناجم عن استخدام الوعاء مرتين في إخضاع الضريبة.[1]

د- تأجيل الضريبة:

يقوم هذا النوع من الإنفاق الجبائي على عدم حساب مبالغ معينة ضمن الوعاء الجبائي خلال فترة زمنية معينة، وتأخير ذلك إلى فترات زمنية أخرى، وبالتالي يمكن القول بأن هذا النوع من الإنفاق الجبائي يشبه التخفيضات الخاص بالوعاء ولكنه ليس نهائي وإنما تأجيل حسابه لفترات أخرى فقط.

رابعا: الآثار الإقتصادية للسياسة الجبائية

للجباية آثار بعيدة المدى على كافة نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع من المجتمعات تزداد أهميتها باستمرار مع اتساع نطاق دور الدولة وتزايد درجة تدخلها في النواحي المتقدمة، ولقد تطور مفهوم هذه الآثار تطورا كبيرا بتطور المالية العامة، وانعكس هذا التطور بدوره على الضريبة فنقلها من الحياد إلى التدخل بقصد إحداث تغيرات عميقة في النظام الضريبي بحيث يضمن فاعليته في تحقيق سياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية بأقل عبء ضريبي ممكن أي بحيث يحقق أكبر إشباع جماعي مستطاع بأقل تضحية جماعية ممكنة[2].

[1] حميد عبد الله الحرتسي، تطبيقات فنيات الضرائب بالنظام الجبائي، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص 74.

[2] رتيعة محمد، مرجع سابق، ص 18.

1. أثر الضرائب على الإستهلاك والادخار:

تؤثر الضرائب المفروضة على دخول المكلفين (الممولين) على حجم ما يستهلكونه من سلع وخدمات وذلك من خلال أثرها على مستوى الأثمان، ويتجلى هذا التأثير في أن الضرائب بتقليلها من دخول المكلفين تدفعهم إلى التضحية ببعض السلع والخدمات، وبخاصة السلع الكمالية فيقل طلبهم عليها، وتميل أثمانها نحو الانخفاض ، على أن الطلب على السلع لا يقل بنسبة واحدة، بل يتفاوت من سلعة إلى أخرى تبعا لدرجة مرونة الطلب عليها فالسلع ذات الطلب المرن يتأثر استهلاكها نتيجة الضرائب أكثر من السلع ذات الطلب غير المرن، التي لا يستطيع المكلفون الاستغناء عنها إلا في حدود ضيقة يضاف إلى ذلك، إن مدى تأثر استهلاك السلع بالضرائب يتوقف من ناحية أخرى على درجة مرونة طلب الطبقات التي تقع عليها الضريبة، فالضرائب التي تصيب الأغنياء خاصة لا تقلل من استهلاكهم لأنهم يدفعونها من مدخراتهم، أما التي تصيب الفقراء فأنها تقلل من استهلاكهم للسلع وبالأخص السلع ذات الطلب المرن، ومن جهة أخرى يتوقف أثر الضريبة على الاستهلاك على ما تفعله الدولة بالمتحصل من الضريبة فإذا استخدمته في طلب بعض السلع والخدمات ، فإن نقص استهلاك الأفراد الناتج عن فرض الضريبة قد يعوقه زيادة الاستهلاك الذي تنفقه الدولة.أما إذا جمدت الدولة حصيلة الضريبة فإن الاستهلاك يتجه نحو النقصان.

أما عن تأثير الضرائب في الإدخار فإنه يمكن القول بصفة عامة، أن هذا التأثير يتوقف وإلى حد كبير على توزيع استهلاك السلع الخاضعة للضريبة بين مستويات الدخل، ولما كان القدر الأكبر من الاستهلاك يتحقق في جانب أفراد المجتمع دون الدخول الصغيرة أو الدنيا، فإنه في حالة فرض الضرائب على السلع التي يقبل على استهلاكها الغالبية العظمى من الأفراد، فإن آثار الضرائب تتركز في تخفيض الاستهلاك،أما في حالة المنتجات التي يأتي الطلب عليها من أصحاب الدخول المرتفعة، فيتوقع أن تركيز أثر فرض الضرائب على هذه المنتجات أن يتأثر ادخارهم بالانخفاض.[1]

ولكن هنا يجب التمييز بين الأثر الذي تحدثه الضرائب المباشرة، والضرائب غير المباشرة على هذه المتغيرات كمايلي:[2]

[1] عادل أحمد حشيش، مصطفى رشدي شيحة، مقدمة في الاقتصاد العام، المالية العامة 1997،ص56.

[2] سعيد علي محمد العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى ، عمان ، 2011، ص ص، 161،162.

أ- الضرائب المباشرة:

يعتمد أثرها على كونها تصاعدية أم نسبية، فالضرائب النسبية تؤدي إلى خفض الاستهلاك بشكل اكبر من الضرائب التصاعدية لأنها تأخذ نسبة واحدة من جميع الدخول.وبما أن الدخول المنخفضة أكثر من العالية فان أصحابها سيقللون من ادخارهم فقط. أما الضرائب التصاعدية فإنها تصيب أكثر الدخول العالية لذلك تأثيرها يكون قليلا على الاستهلاك وكبيرا على الادخار.

ب-الضرائب الغير المباشرة:

تؤدي الضرائب غير المباشرة إلى رفع أسعار السلع التي فرضت عليها مما يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها والتقليل من استهلاكها وهذا الانخفاض في الاستهلاك يختلف من سلعة لأخرى وذلك تبعا لطبيعة الطلب على السلعة أو تلك.وحتى لو لم ينخفض استهلاك سلعة ما لأنها ضرورية والطلب عليها غير مرن أو انخفض بنسبة ضئيلة فان ذلك سوف يقلل من استهلاك السلع الأخرى، لزيادة ما خصص من الدخل للسلع التي ارتفعت أسعارها، ومنه كلما زادت الضرائب غير المباشرة انخفضت مستويات الاستهلاك الخاص، أما زيادة الضرائب المباشرة تؤدي إلى خفض الادخار الخاص.

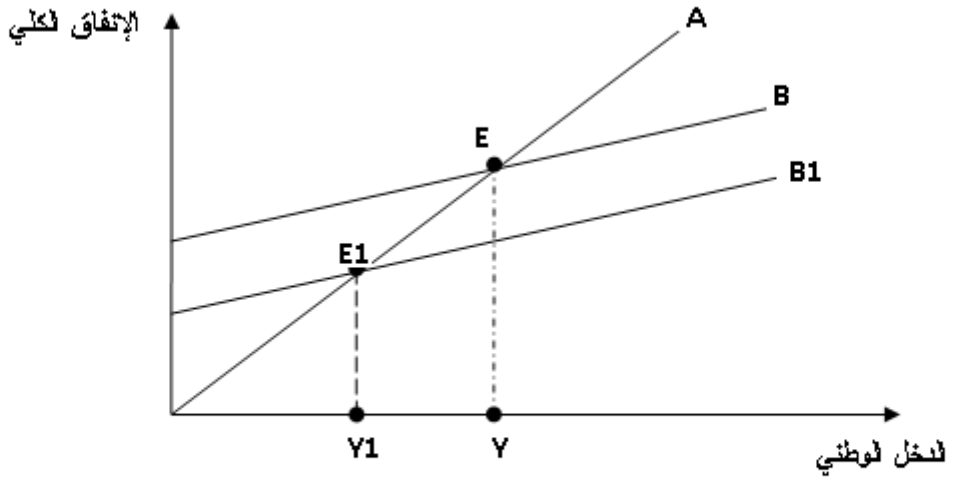
2. أثر الضرائب في الإنتاج والتوزيع:

إذا ترتب على فرض الضرائب نقض في الإستهلاك فإن ذلك يؤدي إلى نقص الإنتاج، كذلك يتأثر الإنتاج نتيجة تأثر الضرائب في عرض وطلب رؤوس الأموال الإنتاجية يتوقف على الادخار الذي يتبعه الاستثمار، والضرائب إذ تقلل من الدخل تؤدي إلى نقص الادخار وقلة رؤوس الأموال، ويحدث هذا بالأخص بالنسبة للضرائب المباشرة التصاعدية، لأن عبأها يقع على دخل الطبقات الموسرة المدخرة أما الضرائب غير المباشرة فإنها إذا تؤدي إلى نقص استهلاك الطبقات الفقيرة، ويمكن أن يترتب عليها ادخار جماعي تقوم به الدولة، هذا عن عرض رؤوس الأموال الإنتاجية أما طلبها فيتوقف على فرص الربح التي تعرض لأصحاب القائمين بالإنتاج، فإذا كان من نتيجة فرض الضريبة أن تقل فرص الربح، قل طلبهم لرؤوس الأموال، غير أن هذا النقص قد يعوضه طلب المشروعات التي يزداد الطلب على منتجاتها نتيجة إنفاق الدولة ما تحصله من ضرائب، وإلى جانب ذلك تؤدي الضريبة إلى تنقل عناصر الإنتاج بين فروع الإنتاج المختلفة[1].

[1] رتيعة محمد، مرجع سابق، ص 19.

يمكن للسلطات العمومية أن تستخدم السياسة الجبائية في التأثير على الكميات المنتجة، في الإقتصاد الوطني، وذلك من خلال التأثير على الكميات المطلوبة، من قبل الأشخاص، والشكل الأتي يوضح ذلك:

الشكل رقم (04): أثر زيادة الضرائب على مستوى الإنتاج في الإقتصاد



المصدر : محمود حسين الوادي، وآخرون، الإقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص 150.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن الاقتصاد في حالة توازن عند النقطة "E"، حيث أن الكميات المنتجة، والمعروضة في السوق مساوية للكميات المطلوبة، ولكن في حالة اعتماد الدولة سياسة مالية انكماشية من خلال زيادة معدلات الضرائب فان ذلك سيؤثر على الإنفاق الكلي بانتقال المنحني "B" إلى "B1 "، وذلك نتيجة لتراجع مستويات المداخيل المخصصة للاستهلاك، وزيادة التكاليف في الإقتصاد هو ما يؤدي إلى تراجع مستويات الإنتاج، والدخل التوازني إلى مستويات أقل عند النقطة"Y1".

3. أثر الضرائب في المستوى العام للأسعار:

تقتطع الضرائب في مجموعها جزء من دخول الأفراد، ودخولهم إذ يقل طلبهم في المعتاد على السلع والخدمات مما يجعل المستوى العام للأثمان يتجه نحو الانخفاض، ويتحقق هذا الاتجاه إذا أبعدت الدولة ما حصلته من

الضرائب على التداول ،بأن استخدمته في سداد قروض خارجية، أو في تكوين احتياطي مالي لها، أما إذا أعادت الدولة حصيلة الضرائب إلى التداول (من خلال الإنفاق العام) بأن استخدمت هذه الحصيلة في سداد ثمن ما تحتاج إليه من سلع وخدمات، كدفع مبالغ مستحقة للموردين المقاولين أومرتبات العاملين، وباستخدام هؤلاء ما يحصلون عليه من الدولة في طلب السلع والخدمات، فإن اتجاه المستوى العام للأثمان نحو الانخفاض لا يتحقق في التطبيق.

4. أثر السياسة الجبائية على الإستثمار

يعرف الاستثمار بأنه "توظيف المال بهدف تحقيق العائدات، و الدخل أو الربح و المال عموما، وقد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس أو على شكل غير مادي".[1] ويمكن للسياسة الجبائية أن تكون أداة فعالة في يد الدولة للتأثير على حجم الاستثمار الموجود في الاقتصاد، وكذا كيفية توزيعه على المناطق المختلفة للوطن كمايلي:

- للسياسة الجبائية أثار ايجابية على الاستثمار سواء أكان محليا أو أجنبيا، والتي من شانها أن تعمل على تسهيل إنشاء وجذب هذه الاستثمارات، وذلك من خلال تخفيف الأعباء الجبائية التي تفرض على هذه الاستثمارات، سواء كان ذلك عن طريق إزالة العوائق الضريبية التي تعترض طريقها، أو من خلال عبء الضريبة المفروض عليها بما تقدمه من إعفاءات ومزايا وجبائية.[2]

- كما تستخدم السياسة الجبائية كأداة لتوجيه هذه الاستثمارات على الفروع المختلفة للأنشطة الاقتصادية، وكذا توزيعها على المناطق المختلفة للوطن الواحد.

5. أثر السياسة الجبائية على إعادة توزيع الدخل

بدأ الإهتمام بدراسة العدالة في توزيع الدخل القومي، وقياس التفاوت في الدخل من قبل المفكرين الإقتصاديين بعد الحرب العالمية الثانية، سواء كان توزيع الوظيفي للدخل أم التوزيع الشخصي للدخل. ويقصد بالتوزيع الوظيفي للدخل تحديد حصة كل عنصر من عناصر الإنتاج ومساهمته في تكوين هذا الدخل، ويعكس هذا الأسلوب آلية النظام الإقتصادي في الدولة الذي يحدد طبيعة العلاقات الإقتصادية بين عناصر الإنتاج ذاتها. أما التوزيع الشخصي للدخل فبمقتضاه يتم توزيع الدخل القومي على أفراد المجتمع في معظم الدول النامية والمتقدمة على

[1]– طاهر حيدر حردان ، مبادئ الإستثمار ، دار المستقبل للنشر و التوزيع ، عمان، 1997، ص13.

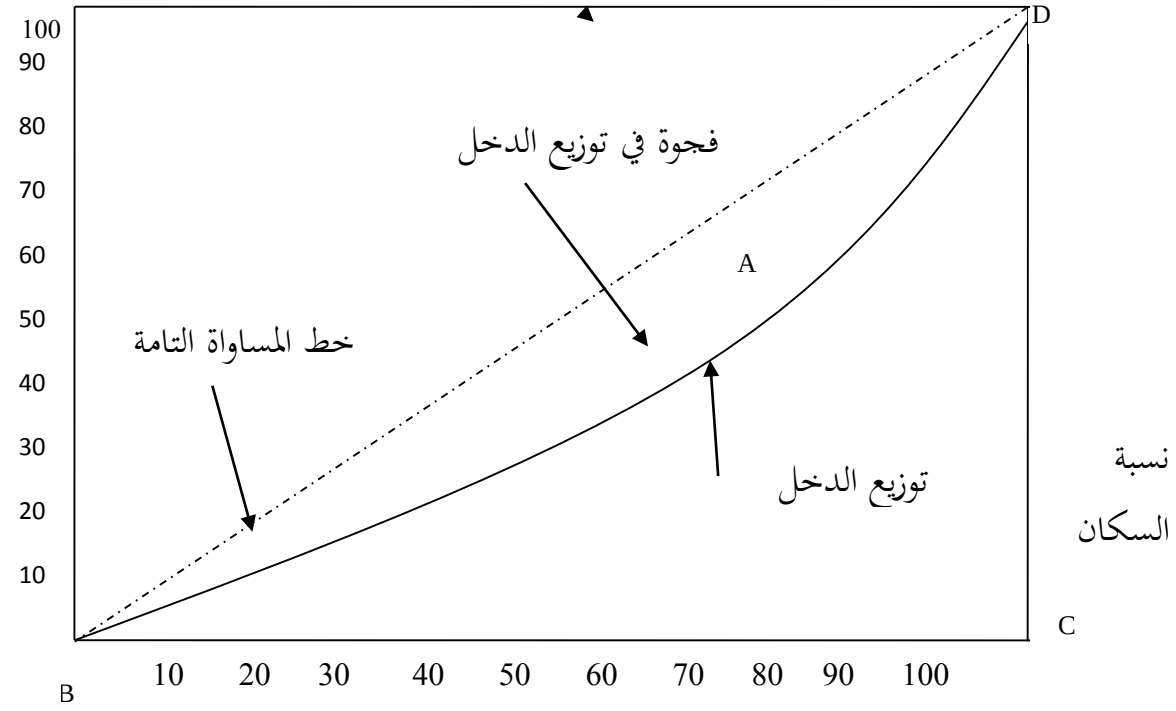
[2]– محمد برابح، دور السياسة الضريبية في تحفيز الاستثمار الاجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990–2014)، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2016، ص 84.

السواء من خلال تقسيم المجتمع إلى فئات عشرية أو خمسيه، ثم تحديد نصيب كل فئة من الدخل القومي، وبالتالي يحدث التفاوت في توزيع الدخل في حالة اختلاف نصيب كل فئة من الدخل القومي.[1]ويستخدم في قياس مدى عدالة توزيع الدخل في المجتمع عدة مقاييس من بينها منحني لونر "LORENZ" ومعامل جيني "GINI".

منحني لورنز "LORENZ":

يعد منحني "لورنز" من بين أهم الأساليب التي تستخدم في قياس العلاقة بين الكمية بين المداخيل التي يحصل عليها الأفراد نسبتا للدخل الإجمالي خلال فترات زمنية معينة وقد استخدم لأول مرة من قبل الإحصائي الأمريكي M.O.LORENZ سنة 1950 ، وهو حاليا من أكثر الأشكال البيانية استخداما للتعبير عن حجم التفاوت في توزيع الدخل أو الثروة وغيرها، والشكل الآتي يوضح هذا المنحني[2]:

الشكل:05 منحنى لورنز لتركيز الدخل



المصدر:عبد الخالق جودت، كريم كريمة، أساسيات التنمية الاقتصادية، دار النهضة، الطبعة الثانية، مصر، 2012، ص207.

[1]– عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص94.

[2] قاسمي محمد ، مرجع سابق، ص58.

1- **معامل جيني "GINI"**:

يعتمد معامل "جيني" على منحنى "لورنز"، من خلال حاصل القسمة للمساحة "A" أو فجوة توزيع الدخل على المساحة المحصورة ما بين النقاط "BCD" أو بعبارة أخري :

معامل جيني "GINI"= المساحة "A" / المساحة "BCD"

ويأخذ معامل جيني ثلاث قيم كمايلي: [1]

- معامل جيني مساوي للصفر : وهي تعبر عن حالة التوزيع المتساوي للدخل .
- معامل جيني قريب من الواحد الموجب: وهي تعبر عن أن منحني "لورنز" مساويا للمنطقة "A" .
- معامل جيني مســـاويا للواحد الســـالب : وهذا يعني أن منحني **"لورنز"** مائل ميلا لا متناهيا، وهي حالة مستحيلة.

وتعتمد فعالية السياسة الجبائية في إعادة توزيع الدخل على طبيعة الضرائب المفروضة، فإذا فرضت ضرائب غير مباشرة فإنها تصيب الطبقات الفقيرة أكثر من الغنية أي تعميق التفاوت في توزيع الدخل، أما إذا فرضت الضرائب المباشرة فأثرها يعتمد على كونها نسبية أو تصاعدية، فالضرائب النسبية تساهم في تعميق التفاوت في توزيع الدخل أما الضرائب التصاعدية فإنها تقلل التفاوت في توزيع الدخل.[2]

[1]– عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، مرجع سابق، ص 115.

[2]– سعيد علي محمد العبيدي، مرجع سابق، ص 163.

المطلب الثاني: ماهية النمو الإقتصادي

يعتبر النمو الإقتصادي من الأهداف الرئيسية التي تسعى غالبية الدول لتحقيقها، سواء المتقدمة أم النامية، والنمو الإقتصادي يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي، الأمر الذي يؤدي لتحقيق زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن[1] ، بمعنى أن معدل النمو لا بد وأن يفوق معدل نمو السكان، أما إذا كان معدل نمو السكان مساوياً لمعدل نمو الدخل الكلي، فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل سيظل ثابتاً

وهذا يعني أن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل نمو الدخل الكلي – معدل النمو السكاني[2]، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية(عادة ما تكون سنة)، أما الدخل الحقيقي فهو الدخل النقدي مقسوم على المستوى العام للأسعار أي أنه يشير إلى زيادة كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله القومي أي أن:

معدل النمو الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي – معدل التضخم

ولا بد أن تكون الزيادة المتحققة في الدخل على المدى الطويل، وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها.

يعد النمو الاقتصادي مصطلحا حديثا نسبيا، اقترن بظهور الرأسمالية وقدرتها الآلية وإنتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس المال أدت إلى تحولات جوهرية للمجتمعات، كانت قبل هذا النظام مجتمعات بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء، ولم تهتم بمقدار أو وتيرة الزيادة فيها،[3]

أولا: تعريف النمو الإقتصادي

يعد النمو الإقتصادي من أسمى الأهداف التي تسعى لتحقيقها السياسات الإقتصادية في كل دول العالم وعادة مايتم تعريفه على أنه « التطور الذي من خلاله ينمو إنتاج المواد والخدمات عن كل فرد عبر الزمن [4]» ، كما يتم قياسه بناء على الزيادة الحاصلة في الناتج الداخلي الخام وذلك لأن النمو الإقتصادي هو فعل تراكمي لا يمكن رصده إلا بعد مرور فترة زمنية[5]، وعلى هذا الأساس فالنمو الإقتصادي هو التغير الحاصل في الناتج المحلي الخام

---

[1] عجمية، محمد، وناصف، إيمان، ونجا، علي، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، .الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر،2006 ،ص73.

[2] عطية عبدالقادر، اتجاهات حديثة في التنمية، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، .الإسكندرية، مصر،2003 ،ص11.

[3] روب موريس،النمو الإقتصادي والبلدان المتخلفة ، ترجمة هشام متولي، الطبعة الثانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 1979 ، ص9 .

[4] ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار هومة، الجزائر،2003، ص41.

[5] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية:دراسة تحليلية تقييمية (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003)، ص35.

من سنة إلى أخرى، وكل هم الدول المحافظة على استقراره ومحاولة رفعه. وعليه يمكننا توضيح بعض النقاط التي نراها مهمة في خصوص هذا الشأن:

- ✓ لا يتوقف النمو الإقتصادي فقط على الزيادة في الناتج الداخلي الخام ، بل يتوجب الزيادة في دخل الفرد الحقيقي بمعنى أن معدل النمو يجب أن يفوق معدل النمو السكاني:

  معدل النمو الاقتصادي الحقيقي= معدل الزيادة في دخل الفرد – معدل النمو السكاني
- ✓ أن تكون الزيادة في دخل الفرد زيادة حقيقية و ليست نقدية فحسب لذا يجب استبعاد التضخم بمعنى:

  معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد – معدل التضخم
- ✓ أن تكون الزيادة في دخل الفرد لا تقتصر على فترة عابرة ، نتيجة عوامل عرضية بل تكون هذه الزيادة في الدخل على المدى البعيد[1].

ثانيا: علاقة النمو الإقتصادي بالتنمية الإقتصادية

تبدو العلاقة وثيقة بين النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية، لان النمو يعد أمرا ضروريا لإحداث تنمية اقتصادية، و إن كان غير كاف بحد ذاته لتحقيقها، فالنمو الإقتصادي يمكن أن يرفع من الإيرادات العامة التي يمكن أن تستخدم في عملية التنمية، كما يقوم النمو بتوسيع القاعدة المادية لتلبية الحاجيات البشرية، وهو بذلك يساير عملية التنمية، ورغم ذلك يفرق الإقتصاديون بين النمو والتنمية وذلك في عدة جوانب منها[2]:

- ✓ يرى بعض الإقتصاديين أن استخدام مصطلح النمو الإقتصادي يكون في الدول المتقدمة، أما مصطلح التنمية الإقتصادية فيستعمل للدول الأقل تقدما؛
- ✓ يميز بين المفهومين عن طريق عنصر الإرادة، فالتنمية الإقتصادية تكون إرادية تقوم بها الدولة بقرار سياسي واع يدخل فيه الإنسان كمقرر ومنتج، أما النمو الإقتصادي فيكون تلقائي يجري مع مرور الزمن وباستمرار، وينتج عن الحركة الدائمة للمجتمع نحو التقدم؛
- ✓ التنمية الإقتصادية هي تراكم نوعي يمس مختلف جوانب الحياة في المجتمع، بينما النمو الإقتصادي فهو تراكم كمي للسلع والخدمات فقط؛

[1] محمد ناجي حسن خليفة ، النمو الاقتصادي النظرية و المفهوم ، دار القاهرة ، مصر،2001،ص06.

[2] ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2014-2015، ص14.

- ✓ التنمية الإقتصادية هي مشروع شامل ومتكامل، ولذلك فهي تتطلب تغيرات اقتصادية وثقافية وسياسية واجتماعية، في حين النمو الإقتصادي لا يتطلب مثل هذه التغيرات.
- ✓ لا يمكن إحداث تنمية اقتصادية بدون نمو، كما لا يمكن إحداث نمو اقتصادي مرتفع بدون توفر حد أدنى للتنمية الإقتصادية، وهذا ما يثبت العلاقة المتبادلة بين النمو والتنمية؛
- ✓ يمكن أن يحدث نمو اقتصادي سريع ولا تحدث تنمية اقتصادية، وذلك عندما يكون النمو الإقتصادي مصحوبا بتقليص المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات السياسية والإجتماعية والإقتصادية؛
- ✓ يمكن أن لا تتحقق التنمية الإقتصادية حتى عند ارتفاع متوسط الدخل الفردي الحقيقي بمعدلات سريعة، وذلك إذا كان هذا النمو مصحوبا بزيادة درجة الإعتماد على الخارج، وبتفاقم التبعية الإقتصادية والتكنولوجية والعسكرية والسياسية في إطار النظام الرأسمالي العالمي ونظام العلاقات السياسية الدولية المرتبطة به.

ثالثا:أنواع النمو الإقتصادي

1. النمو التلقائي(Spontaneous Growth):

يتحقق النمو التلقائي بشكل عفوي، بفعل قوى السوق التلقائية، ودون إتباع التخطيط العلمي، ويكون دور الدولة دوراً مساعداً ومكملا للسوق، ويعتبر النمو التلقائي من النوع البطيء والتدريجي والمتلاحق، بالرغم من مروره في بعض الأوقات بهزات عنيفة قصيرة المدى بفعل الدورا ت الإقتصادية، ويكون النمو التلقائي ذاتي الحركة بفعل القوى الذاتية، مما يجعله يتميز بصفة الإستمرارية.

2. النمو العابر(Transient Growth):

يحدث النمو العابر نتيجة لعوامل طارئة مؤقتة، في الغالب تكون خارجية سرعان ما تزول وعندما تزول هذه العوامل يزول النمو، ويتصف النمو العابر بأنه لا يملك صفة الثبات والإستمرار، وهذا النمط هو الحالة العامة التي تتميز به معظم البلدان النامية، كالتحسن المؤقت أو المفاجئ في تجارتها الخارجية

3. النمو المخطط(Planned Growth) :

ينتج النمو المخطط بسبب عملية تخطيط شاملة للإقتصاد الوطني، ويكون إطار هذا النمو هو سيادة الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج الأساسية، والتخطيط المركزي الشامل، حيث ينمو الاقتصاد بناءً على خطة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويرتبط النمو المخطط ارتباط اً وثيق اً بقدرة المخططين، وواقعية الخطط المطروحة، وفاعلية المتابعة والتنفيذ، ويعتبر هذا النمو أيضاً ذاتي الحركة ويمتلك صفةالإستمرارية.

رابعا: عناصر النمو الإقتصادي

توجد العديد من العناصر الذي يؤدي تركيبها بنسب عقلانية إلى تحقيق النمو الإقتصادي وتتمثل أساساً في :العمل، رأس المال والتقدم التكنولوجي[1].

1. **العمل:** يعتبر عنصر العمل من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي، وأهم عنصر في تكوينه هو السكان ونوعية هؤلاء السكان والهرم السكاني، وزيادة السكان في هذه الحالة تعني زيادة عرض العمل، مع الأخذ بعين الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الدخل الوطني، حيث يعتبر ذلك مصدراً لزيادة النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي، ومن هنا وجب الاهتمام بتدريب العنصر البشري، وتنمية المهارات الفنية الأساسية لأن مجموع هذه المهارات تؤدي إلى زيادة الإنتاجية، وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي.
2. **رأس المال:** هو عبارة عن سلع تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى وهي تعتبر أيضا كعنصر أساسي ومهم للنمو الاقتصادي، ويعتبر رأس المال كل مؤشر يشرح مستوى ودرجة التجهيزات التقنية تحت شروط خاصة للظاهرة المشروحة فهو يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة، وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة من جهة أخرى.
3. **التقدم التقني:** هو تلك التغيرات ذات الطابع التكنولوجي لطرق الإنتاج أو لطبيعة السلع المنجزة، والتي تسمح بإنتاج أكبر بنفس كمية المدخلات أو بالحفاظ على نفس كمية الإنتاج بمدخلات أقل، حل مشاكل الاختناقات التي تحد من الإنتاج، إنتاج سلع جديدة من ذات نوعية أحسن فالتقدم التقني هو عبارة عن حقيقة ذات طابع كيفي، حيث يفرض في الواقع تقدير معتبر ومناسب في معاملات الإنتاج لأنه يدعو لتحسين تطوير الأداء الإقتصادي.

خامسا: محددات النمو الإقتصادي

إضافة إلى المصادر الأساسية للنمو الإقتصادي كرأس المال، العمل والتقدم التقني، تناولت نظريات النمو مجموعة من المحددات المرتبطة به والمؤثرة فيه، تنوعت هذه المحددات بين القدم والحداثة، وقد شهدت السنوات الأخيرة وضع الكثير من المحددات انطلاقا من الدراسات التجريبية التي أجراها بعض الإقتصاديين على عدة بلدان والتي حددت وجود ارتباطات إيجابية أو سلبية بين معدلات النمو الإقتصادي وتلك المحددات، فالنظريات الإقتصادية تختلف اختلافاً كبيراً في تحديدها للعوامل المحددة للنمو الإقتصادي بعدد من المتغيرات الجزئية، مثل :إنتاجية مدخلات عناصر الإنتاج، والمتغيرات الكلية مثل مدى توافر الموارد الطبيعية، لذلك فإن تحديد مصدر النمو يعتبر مهما لتفعيل

[1] زكريا مسعودي، خليفة عزي، محددات النمو الإقتصادي في الجزائر باستخدام نموذجي ECM وFMOLS ، د راسة قياسية للفترة 1980-2017، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والد راسات، المجلد 04 – العدد: 07 – ديسمبر 2019، ص119.

النمو الاقتصادي واستمراريته واستقراره، وذلك من خلال تبني سياسات اقتصادية ملائمة واحداث تغييرات هيكلية مناسبة، وهناك عدة عوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الإقتصادي، ويمكن إيجازها فيما يلي[1]:

1- **نفقات التجهيز والإستثمار**: يعتبر من المؤشرات المهمة لتفسير التغير في النمو الإقتصادي، ويشمل تكوين إجمالي رأس المال الثابت (الذي كان سابقاً يطلق عليه ب :الإستثمار الثابت المحلي) :تحسينات في الأراضي (لأسوار، الخنادق، المصارف، وما إلى ذلك)؛ شراء المصانع والمعدات والآلات؛ وبناء الطرق والسكك الحديدية وما شابه ذلك، بما في ذلك المدارس والمكاتب والمستشفيات والمساكن الخاصة والمباني التجارية والصناعية، ووفقاً لنظام الحسابات الوطنية لعام 1993 تعتبر عمليات الإستحواذ الصافية للأشياء الثمينة أيضاً تكوين رأس المال، ولقد أكدت العديد من الدراسات على إيجابية تأثير هذا المتغير على النمو الإقتصادي، التي من بينها دراسة(2003) LYS .

2- **نفقات التسيير** :حسب النظرية الإقتصادية والدراسات التجريبية الحديثة فإن هناك جدل كبير فيما يخص إشارة هذا المتغير(ايجابية أو سلبية)، فهناك من الدراسات التي وجدت تأثير سلبي للإستهلاك الحكومي على النمو الإقتصادي على غرار دراسةLYS (2001-2002)،(2006) Barro and William (1991) ، وهذا راجع أنه كلما زادت هذه النفقات كلما زادت حاجة الدول من الموارد المالية لتغطية عجز الميزانية، ومن الجانب الآخر وجدت دراسات أخرى علاقة ايجابية بين الإنفاق الاستهلاكي والنمو الإقتصادي، ومنها دراسة Garofalo (2005) وRomer (1986) ، وتفسير ذلك عند استخدام النفقات الحكومية في شراء السلع والخدمات المحلية مما سيعمل كمحفز للطلب.

3- **درجة الإنفتاح التجاري** : التجارة الدولية في رأي آدم سميث تقوم بوظيفتين هامتين :فهي أولا تخلق مجالا لتصريف الإنتاج الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلي و تستبدله بشيء آخر ذي نفع أكبر ، وهي ثانيا تتغلب على ضيق السوق المحلي ، وتصل كنتيجة لذلك بتقسيم العمل إلى أقصاه و ترفع من إنتاجية البلد المتاجر و ذلك عن طريق اتساع حجم السوق[2]، يحسب الإنفتاح التجاري المستعمل في النموذج بقسمة مجموع الصادرات والواردات على الناتج المحلي الإجمالي، ولقد أثبتت الدراسات السابقة على وجود علاقة إيجابية بين الإنفتاح والنمو الإقتصادي Bailliu et al (2002), Coudert and Dubert وهذا خاصة في حالة ، الدول التي يقودها قطاع التصدير.

4- **مؤشر تطور القطاع المالي** :في دراسة Bailliu et al 2002 استعمل الباحثون مقياس تطور القطاع المالي، وتم التعبير عليه بمؤشر حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وتم التوصل إلى أن هناك علاقة إيجابية بين تطور القطاع المالي والنمو الإقتصادي.

[1] زكريا مسعودي و آخرون، ص120.
[2] زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2004 ، ص11 .

5- **التضخم**: وفقاً لبحث أجراه:Barro في الفترة1960 - 1990 بشأن 100 بلد، فإن الآثار المقدرة للتضخم على النمو الإقتصادي كانت سلبية إلى حد كبير، وخلص إلى أن زيادة متوسط التضخم بمقدار 10 نقاط مئوية في السنة أدت إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد بنسبة 0.2-0.3 نقطة مئوية سنويا، ويرتبط التضخم والأداء الإقتصادي ارتباطاً سلبياً لأن ارتفاع مستوى الأسعار يجعل الناس أقل قدرة شرائية، وبسبب هذا، سوف يطلب المستهلكون بضائع أقل لأنهم لا يستطيعون سوى تحمل بضائع أقل بنفس المقدار من المال لديهم، وسيؤدي انخفاض الطلب على السلع إلى انخفاض عدد السلع المنتجة وسيؤدي إلى انخفاض مستوى الناتج المحلي الإجمالي، ولذلك، فإن معدل التضخم العالي من المتوقع أن يؤدي إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي.

6- **أسعار النفط** :تلعب أسعار النفط في الجزائر دوراً مهماً من خلال تمويل الإيرادات العامة للدولة، حيث يدفع ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة الإيرادات العامة مما يعطي دفعة قوية للإستثمارات العمومية، وهذا بدوره يزيد من النمو الإقتصادي[1].

خضعت النظريات الخاصة بالنمو الإقتصادي لظروف الزمان و المكان و متطلبات تحقيق التنمية ، و من النظريات التي تناولت موضوع تحقيق النمو الإقتصادي نجد نظرية النمو عند المفكرين الكلاسيك و تحديدا آدم سميث و دافيد ريكاردو و روبرت مالتوس و الذين يشتركون في فكرة التحليل الجزئي المرتبط بالقطاعات الإنتاجية و خاصة الزراعة و الربط بالزيادة السكانية ، هذا بالإضافة إلى نظرية النمو الكلاسيكية المحدثة (النيوكلاسيكية) التي تربط النمو الإقتصادي أساسا بالإدخار و التقدم التكنولوجي و عملية تكوين رأس المال ، ثم ظهرت النظرية الكنزية للنمو المتميزة بالتحليل الكلي أو التجميعي و فكرة الطلب الفعال الذي يخلق العرض و تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي من خلال القوانين و التشريعات و تحقيق التوازنات في الأسواق ، و أخيرا ظهرت نظرية النمو الجديدة (النمو الداخلي) التي اهتمت بالعوامل غير التقليدية المحركة للنمو الإقتصادي مثل رأس المال البشري و الإنفاق الحكومي و النظم السياسية[2].

[1] زكريا مسعودي و آخرون، ص121.

[2] وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الإقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها حالة :الجزائر، مصر ، السعودية،دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2013-2014، ص34.

المبحث الثاني: تحليل العلاقة بين السياسة الجبائية والنمو الإقتصادي في الجزائر 1990-2018

بذلت الدولة مجهودات كبيرة في إتباع سياسة اقتصادية فعالة من أجل الإرتقاء بالإقتصاد الوطني والرفع من معدل النمو الإقتصادي،و من هنا تكمن أهمية السياسة الجبائية في تحقيق هذا الدور.

المطلب الأول: تطور الحصيلة الجبائية خلال فترة الدراسة 1990-2018

تتكون الإيرادات الجبائية من نوعين :الجباية العادية والجباية البترولية، تتكون الجباية العادية من الضرائب المباشرة على غرار الضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات والضرائب غير المباشرة كالرسم على القيمة المضافة وكذا الضرائب الجمركية، أما الجباية البترولية فتتكون من مجموعة من الضرائب والرسوم، كالإتاوة والرسم على الدخل البترولي، وفيما يلي سنستعرض تطور حجم المداخيل الجبائية ونظرا لخصوصية المرحلة سنقسم فترة الدراسة إلى فترتين:

أولا: تطور الحصيلة الجبائية خلال الفترة 1990-1999

يندرج الإصلاح الضريبي الذي قامت به الجزائر منذ سنة 1992 في سياق مختلف التحولات التي طرأت على الساحة الدولية والوطنية كان هدفه الأساسي الذي سعى لتحقيقه محاولة إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، هاته الأخيرة التي شكلت نسبة كبيرة من إيرادات ميزانية الدولة، وبالنظر إلى عدم استقرار مداخيلها(الأمر الذي كشفت عنه الأزمة النفطية سنة 1986)، لأنها حبيسة عوامل خارجية :أسعار النفط التي تخضع للتقلبات السعرية في الأسواق الدولية، حصة الإنتاج المحددة من قبل منظمة "الأوبب" وسعر صرف الدولار كعملة تسعير النفط وتسوية الصفقات في هذا القطاع.

ولمعرفة مدى نجاعة تلك الإصلاحات الضريبية المتخذة ومساهمتها في تعبئة الجباية العادية سنستعرض تطور حصيلة الجباية بنوعيها خلال العقد الأخير من القرن الماضي كما يلي:

الجدول رقم 02: تطور حصيلة الجباية العادية و الجباية البترولية خلال الفترة 1990 – 1999

الوحدة: مليار دج

السنة	الإيرادات العامة	الجباية العادية	%	الجباية البترولية	%
1990	152.500	71.100	46,62	76.200	49,96
1991	248.900	82.700	33 ,22	161.500	64,88
1992	311.864	108.864	34,9	193.800	62,14
1993	313.949	121.469	38,69	179.218	57,08
1994	477.181	176.174	36,91	222.176	46,56
1995	611.731	241.992	39,55	336.148	54,95
1996	825.157	290.603	35.21	507.836	61.54
1997	932.668	314.013	33,66	570.765	61,19
1998	774.670	329.828	42,57	387.715	50,04
1999	950.496	314.767	33,11	560.212	58,93

Source: ONS, Rétrospective statistique 1962 -2011, CHAPITRE - XII - FINANCES PUBLIQUES P217, P218.

باستقراء الجدول رقم (02) تتضح مدى أهمية الجباية البترولية كمورد هام من موراد الدولة، بحيث تراوحت مساهمتها في مجموع الإيرادات العامة ما بين 46% و 64% وبالمقابل فإن مساهمة الجباية العادية بالنسبة الى الإيرادات الكلية كانت ضعيفة بحيث تراوحت نسبتها ما بين 33 % و 46%، مما يدل على عدم استطاعة الإصلاح الضريبي تجاوز إشكالية ثنائية الإقتصاد النفطي وغير النفطي وهذا راجع لعدة أسباب:

- ضعف المؤسسات العمومية وحل البعض منها؛
- كثرة التخفيضات والإعفاءات الرامية إلى تشجيع وتطوير الاستثمار والصادرات؛
- ضعف إنتاجية القطاع الزراعي؛

- ضعف استخدام القدرات الإنتاجية في القطاع الصناعي؛
- توسيع وانتشار الإقتصاد غير الرسمي؛
- تطور حصيلة الجباية البترولية نتيجة ارتفاع أسعار البترول وانخفاض قيمة الدينار؛
- ضعف مردودية النظام الجبائي، تم قياس الضغط الضريبي في الجزائر خلال فترة الدراسة فتم التحصل على مايلي:

الجدول رقم:03 الضغط الجبائي في الجزائر (%)

	السنوات						
	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
نسبة الضغط الجبائي على مجموع الجباية	28,15	89,74	33,48	34,48	35,34	28,44	30,95
الجباية العادية فقط (دون الجباية البترولية)	16,28	18,95	22,02	20,43	20,51	19,33	18,95

المصدر :رجراج أحمد، النظام الضريبي الجزائري تقييم الأداء وتحديات المرحة المقبلة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر2004 .

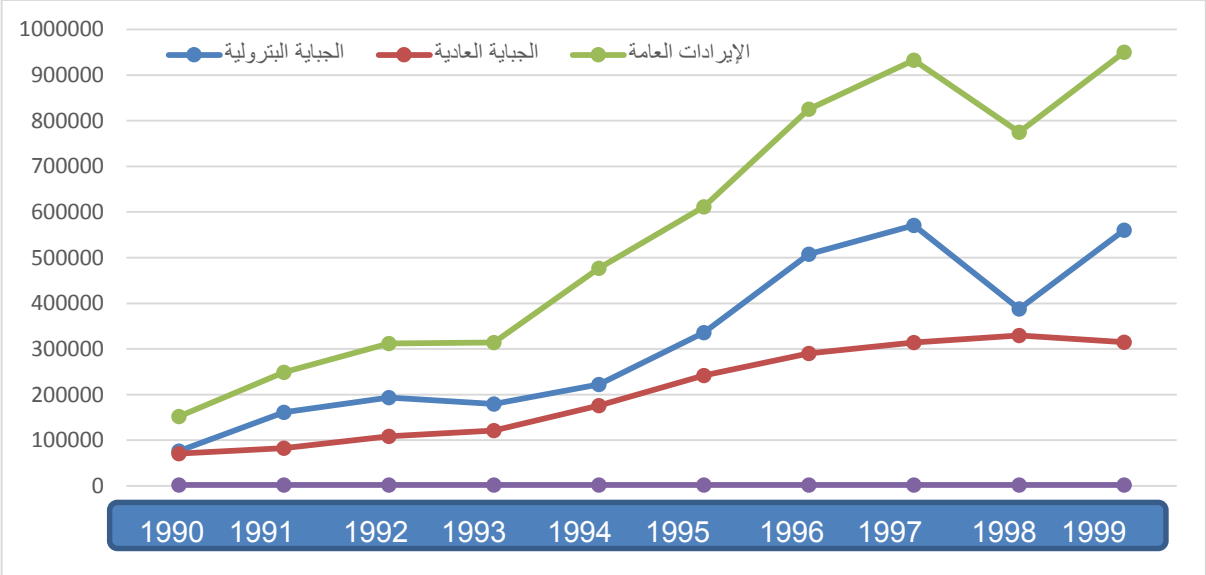
يقاس الضغط الضريبي من خلال نسبة الإيرادات الضريبية / الناتج المحلي الإجمالي في سنة معينة، وهو أحد مؤشرات تقييم مردودية النظام الجبائي ومدى تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، فلقد حدد الإقتصادي الأسترالي كون .كلارك مستوى الضغط الضريبي النموذجي ب % 25.

يعتبر الضغط الجبائي خارج الجباية البترولية منخفضا قياسا بدول أخرى، فمثلا متوسط الضغط في الأردن في سنة 2001 هو 24 % ، تركيا 23 % ، مصر 21 % ، ألمانيا 37,5 % ، الولايات المتحدة الأمريكية 29,7%، اليابان 30%وفرنسا. 45,1 % ، نتيجة ضعف الإدارة الجبائية في إيجاد أوعية ضريبية ملائمة ذات مردودية، و عدم فعاليتها وكفائتها في التحصيل.

انطلاقا من سنة 1992 ، أين صاحب هذه المرحلة قيام الجزائر بإصلاح جذري في نظامها الضريبي الذي شرع في سنة 1991، وبدأ تطبيقه سنة 1992 ، حيث نلاحظ ارتفاع حصيلة الجباية العادية من حيث المردودية المالية حيث بلغت 108.864 مليار دج سنة 1992 ، واستمرت في التزايد لتصل سنة 1998 إلى 828 329 مليار د.ج، إلا أن مساهمتها في تمويل ميزانية الدولة بقيت ضعيفة إلى حد ما فهي لم تتجاوز% 40 من

سنة 1991 الى غاية 1999 باستثناء سنة 1998، في حين أن الجباية البترولية كانت مساهمتها كبيرة في جل سنوات الدراسة لتتدهور سنة 1998 بسبب الإنخفاض في أسعار البترول من 19.9 $ سنة 1997إلى 12.7 $ سنة 1998 مما كان له الأثر الكبير على انخفاض حصيلة الجباية البترولية والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم 06: تطور حصيلة الجباية العادية و الجباية البترولية خلال الفترة 1990 – 1999



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول السابق رقم02.

ثانيا: تطور الحصيلة الجبائية خلال الفترة 2000– 2009

تميزت السياسة الجبائية خلال فترة الدراسة بتصاعد حجم الحصيلة الجبائية أي بزيادة معدل نمو مردودية الإقتطاعات الجبائية، ويرجع ذلك إلى التطورات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر، وقد أولت الدولة الإيرادات الجبائية مكانة هامة في الإيرادات العامة للميزانية، و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 04: تطور حصيلة الجباية العادية و الجباية البترولية خلال الفترة 2000– 2009

الوحدة: مليار دج

السنة	الإيرادات العامة	الجباية العادية	%	الجباية البترولية	%
2000	1 028,84	425,84	41,39	524	50,93
2001	1 234,38	411,38	33,33	732	59,30
2002	1 457,75	438,85	30,10	916.4	62,86
2003	1 451,45	475,89	32,79	836.06	57,60
2004	1 528,00	532,3	34,84	862.2	56,42
2005	1 635,83	596,93	36,49	899	54,96
2006	1 667,92	610,77	36,62	916	54,92
2007	1 802,62	676,12	37,51	973	53,98
2008	1 924,00	754,8	39,23	970,2	50,43
2009	2 786,60	921	33,05	1628,5	58,44

المصدر:وزارة المالية،المديرية العامة للضرائب،قوانين المالية لسنوات الدراسة،

الملاحق:الجدول أ:الإيرادات النهائية المطبقة على الميزانية العامة للدولة

نلاحظ أن مساهمة الإيرادات الجبائية في مجمل الإيرادات لم تنخفض عن 90 % في أسوأ حالاتها، وهذا دليل على مكانتها مقارنة مع الإيرادات الأخرى المتبقية، ورغم سعي الدولة للرفع من الحواصل المتأتية من الجباية العادية بغية إحلالها محل الجباية العادية من خلال الإصلاحات التي شرعت فيها ابتداء من سنة 1992،هاته الأخيرة التي آتت أكلها خاصة سنة 2000،بحيث بلغت 41.39 % من إجمالي الإيرادات،إلا أن هاته الأرقام تبقى محتشمة إذا ما قورنت مع تلك التي تحققها الجباية البترولية من جهة، ونسبتها إلى مجموع الحصيلة الجبائية الإجمالية من جهة أخرى،وهذا لعدة أسباب أهمها ضعف القطاع الصناعي المتمثل أساسا من المؤسسات العمومية التي لم تستطع الإيفاء بالتزاماتها الضريبية نتيجة الوضعية المالية المتعسرة التي آلت اليها، ناهيك عن كثرة الإعفاءات والتخفيضات ، فالعديد من القطاعات تحضى بإنفاق جبائي واسع مثل المشاريع المخصصة لدعم و تشغيل الشباب فقد بلغت تكلفة الإعفاءات و التخفيضات الجبائية للاستثمارات في إطار قرارات الاعتماد ANDI، APSI للفترة (2001-2006) مبلغ 285.3 مليار دج، أي أن الخزينة العمومية خسرت نسبة2.7 % من إيراداتها الجبائية لهذه الفترة، حيث بلغت هذه النسبة % 4.95 سنة 2003 بمبلغ يقدر ب 69.2 :مليار دج، كما تمثل تكلفة الإعفاءات الجبائية نسبة تتراوح ما بين 0.56%و 1.47 %من الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات و الفلاحة[1]، دون أن ننسى التهرب الضريبي وزيادة اتساع دائرة الإقتصاد غير الرسمي الذي لا يدر أية موارد مالية للخزينة العمومية بنسب خطيرة (42 % من الناتج الوطني الخام سنة 2003)[2]،كما حرمت هاته الأخيرة من أوعية ضريبية كانت ستزيد من حصيلتها العادية نتيجة ارتفاع معدلات البطالة بحيث بلغت نسبة 28.89 %سنة 2000 ، و27.3%سنة 2001[3]، و ترجع هيمنة نسب الجباية البترولية منذ سنة 2000 لعدة أسباب أهمها ارتفاع حصيلتها نتيجة الارتفاع المستمر لأسعار النفط. الأمر الذي أدى إلى نمو الإيرادات البترولية ، فقد بلغ معدل مساهمتها التمويلية للإيرادات العامة خلال فترة الدراسة هاته (2000- 2009) نسبة 55.98% [4]، وكانت أعلى نسبة لها سنة 2002 بحيث بلغت 62,86 % .

[1] شريف محمد، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان،2010/2009، ص172.

[2] بورعدة حورية،الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر، دراسة سوق الصرف الموازي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير في الإقتصاد،تخصص الإقتصاد الدولي،جامعة وهران،2014/2013، ص120.

[3] الديوان الوطني للإحصائيات،حوصلة إحصائية 1962-2011، الفصل -2- التشغيل، الجداول 17/ 18.

[4] بالاعتماد على نسب الجدول رقم 04.

لكن في حقيقة الأمر نجد أن الإيرادات الجبائية المحققة فعلا جاءت خلاف التوقعات، وعرفت تذبذبا كبيرا، هذا التذبذب راجع إلى التغيرات الإقتصادية و الإجتماعية التي عرفتها تلك الفترة، و هو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم05: نسبة تطور الإيرادات الجبائية 2000– 2007

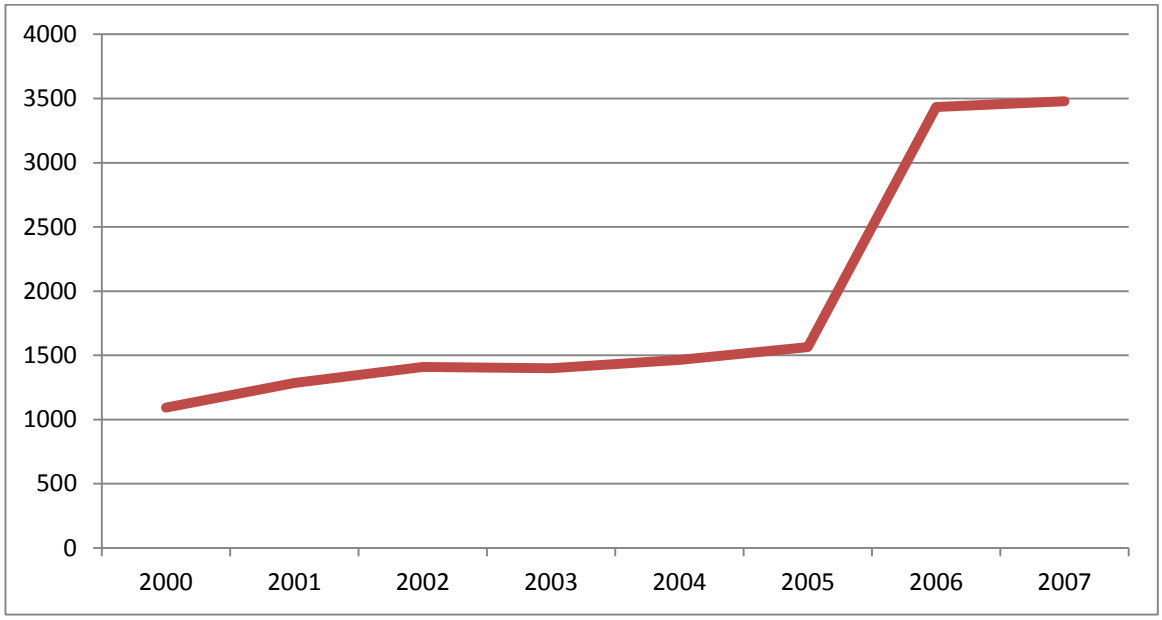
الوحدة :مليار دج

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الإيرادات الجبائية	1093.15	1285.09	1409.53	1398.94	1465.97	1563.8	3434.9	3478.6
نسبة التطور	-	17.55	9.68	-0.75	4.79	6.67	119.65	1.27

المصدر: شريف محمد، مرجع سابق،ص199.

ويمكن توضيح هذا التطور من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 07: تطور الحصيلة الجبائية خلال الفترة 2000–2007



المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات الجدول أعلاه

يتجلى من خلال الشكل ذلك التذبذب الذي أشرنا إليه سابقا، ولم يعرف الإستقرار الي الحصيلة الجبائية سبيلا، فقد شهدت تارة ارتفاعا بمعدل متناقص على غرار الثلاث سنوات الأولى(17.55%،9.68%)،ثم تلاه إنخفاض قدره 10.59 مليار دج سنة 2003 أي إنخفاض بنسبة 0.75%، في حين اتخذت منحا تصاعديا وارتفعت بمعدل متزايدا سنوات 2006/2005/2004 بـ 4.79%،6.67%،119.65% على التوالي، وفي سنة 2007 تزايدت بمعدل متناقص مقارنة مع السنوات التي سبقتها(1.27%).

ثالثا: تطور الحصيلة الجبائية خلال الفترة 2010-2018

تميزت السياسة الجبائية خلال هاته الفترة بتصاعد حجم الحصيلة الجبائية أي بزيادة معدل نمو مردودية الاقتطاعات الجبائية، والأرقام الظاهرة في الجدول أدناه تبين ذلك:

الجدول رقم 06: تطور حصيلة الجباية العادية والجباية البترولية خلال الفترة 2010-2018

الوحدة: مليار دج

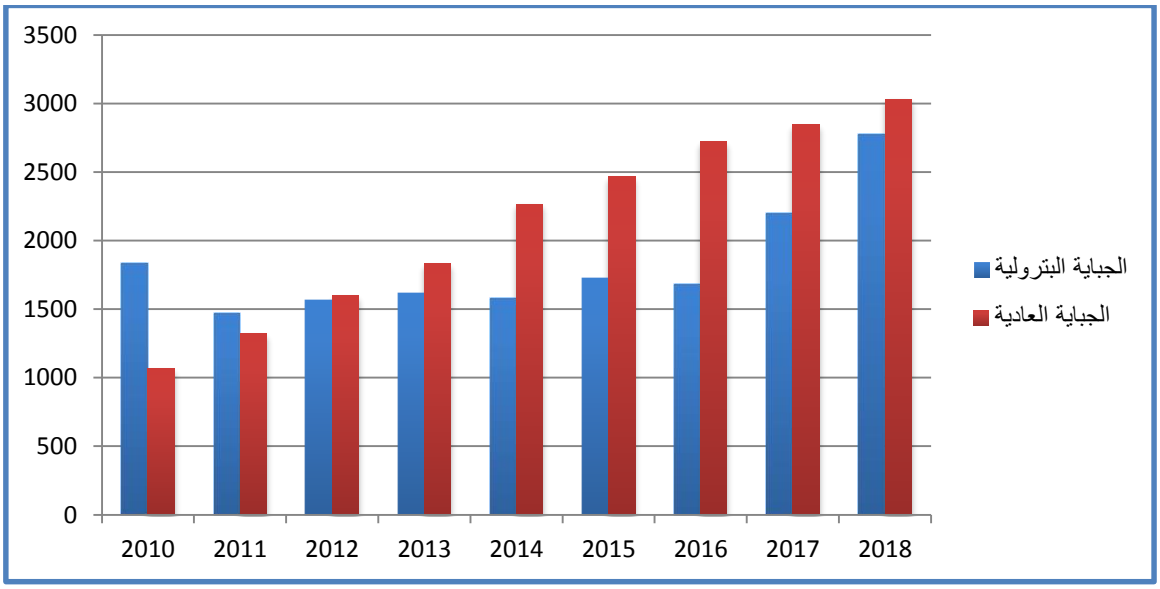
السنة	الإيرادات العامة	الجباية العادية	%	الجباية البترولية	%
2010	3 081,50	1068,5	34,67	1835,5	59,57
2011	2 992,40	1324,5	44,26	1472,4	49,20
2012	3455,65	1595,75	46,18	1561,6	45,19
2013	3820	1831,4	47,94	1615,9	42,30
2014	4218,18	2267,45	53,75	1577,73	37,40
2015	4684,65	2465,71	52,63	1722,94	36,78
2016	4747,43	2722,68	57,35	1682,55	35,44
2017	5635,514	2845,374	50,49	2200,12	39,04
2018	6714,265	3033,027	45,17	2776,218	41,35

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قوانين المالية لسنوات الدراسة،

الملاحق:الجدول أ:الإيرادات النهائية المطبقة على الميزانية العامة للدولة

يتضح من الجدول السابق أن الإيرادات العامة في ارتفاع مستمر نتيجة الإرتفاع المستمر للحصيلة الجبائية كما تظهره النسب، باستثناء سنة 2011 التي عرفت تراجعا كان سببه تراجع مداخيل الجباية البترولية بـ 10.37% كما هو مبين، بحيث بلغت 3 081,50 مليار دج سنة 2010 ثم ارتفعت الحصيلة إلى 4684.65 مليار دج سنة 2015 بنسبة نمو قدرت بـ 52% ، لتصل إلى 6714.265 مليار دج سنة 2018 بمعدل نمو بلغ 43%، لكن الأمر الذي استجد خلال هاته الفترة على عكس الفترة السابقة هو ظهور بوادر نجاح الهدف الأساسي الذي جاءت من أجله الإصلاحات الجبائية والمتمثل في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية و تراجع هيمنة هاته الأخيرة شيئا فشيئا، نظرا لزيادة المكلفين وخلق أوعية جبائية جديدة وتوسيعها نتيجة البرامج التنموية المتتالية: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) ، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005- 2009) ،البرنامج الخماسي (2010-2014)، برنامج توطيد النمو (2015- 2019) التي تزامنت وفترة الدراسة والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم08: تطور حصيلة الجباية العادية و الجباية البترولية خلال الفترة 2010-2018:



المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على الجدول رقم 06

نستنبط من الشكل أن إرتفاع حصيلة الإيرادات العامة كان نتيجة إرتفاع حصيلة الجباية العادية على عكس ما كان سابقا، فقد سجلت سنة 2012 ما قيمته 1595,75 مليار دج أي مايقابل نسبة 46.18% من إجمالي الإيرادات المحققة، لترتفع إلى 53.75 % و 57.35 % سنتي 2014 و 2016 على التوالي محققة بذلك أعلى نسبة مساهمة، وبالرغم من التراجع الطفيف الذي عرفته سنتي 2017 (2845,374مليار دج)،

و2018 (3033,027 مليار دج) محققة بذلك نسبتي 50.49 %،45.17 % على التوالي، إلا أنها حافظت على مكانتها معتلية الريادة مقارنة بنظيرتها الجباية البترولية، هاته الأخيرة التي عرفت تذبذبا خلال هاته الفترة نتج بسبب تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية، فابتداء من سنة 2014 عرفت المحروقات انخفاضات متتالية في أسعارها(بداية من شهر جوان)، أين تراجع سعر برميل النفط من 109.55$ للبرميل سنة 2013إلى 100.71$ للبرميل سنة 2014 ، وتواصل هذا التراجع إلى أن بلغ 50 $ مع بداية سنة 2015، مما انجر عنه انخفاض في إيرادات الجباية البترولية وبالتالي نسبة مساهمتها في إيرادات ميزانية الدولة والتي بلغت 36.78% ، ثم واصلت في الإنخفاض السنة التي تلتها فلم تحقق نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة إلا 35.44% .

المطلب الثاني: تطور معدل النمو الإقتصادي خلال فترة الدراسة (1990–2018)

شهدت فترة التسعينات تراجعا وانحسارا خطيرين في الوضع الإقتصادي الجزائري تاركةً آثارا واضحة على مختلف الأصعدة، لكن تلتها مرحلة مختلفة نحو الأفضل والأحسن بل نحو التحول المحوري في نهاية التسعينات وبداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إذ عرفت الجزائر عودة الإستقرار السياسي والشروع في تطبيق سياسات اقتصادية جديدة تخرج الإقتصاد من حالة الركود عن طريق إدخال إصلاحات هيكلية ومؤسسية، إذ سمح تحسن الوضعية المالية نتيجة الإرتفاع الكبير الذي عرفته أسعار المحروقات في رفع معدلات النمو الإقتصادي.

أولا: وضعية النمو الإقتصادي خلال فترة الدراسة (1990– 2000)

تلاشت دورة الإنتعاش التي عرفها النمو الإقتصادي خلال عشريتي السبعينات والثمانينات، وتحولت إلى انكماش بداية من سنة 1986 ، إلى غاية منتصف التسعينات، ويمكن إرجاع ذلك إلى مجموعة من الأسباب أهمها: انهيار أسعار البترول في السوق العالمية، وضعف أداء القطاع الصناعي، وكذا الدخول في المديونية التي أدت بالجزائر للدخول في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي، هذا الأخير كان يوصي بانتهاج سياسة مالية تقشفية، الأمر الذي أدى إلى انخفاض حجم الإستثمارات والقروض المقدمة للمؤسسات، وابتداءا من سنة 1994شهد النمو الإقتصادي تطوراً مطرداً، وذلك بسبب تحسن وضعية الإقتصاد الجزائري نتيجة لارتفاع أسعار البترول، حيث ارتفع في سنة 2000إلى 28.77 دولار للبرميل.

بعد فترة من الركود الإقتصادي حقق النمو معدلات إيجابية بالرغم من أنها متواضعة خلال هاته الفترة، كما يتضح من بيانات الجدول الآتي:

جدول رقم (07): معدلات النمو الإقتصادي خلال الفترة 1990–2000 نسبة مئوية(%)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
% النمو الإقتصادي	0.8	1.2-	1.6	2.2-	0.2	3.8	3.7	1.1	6.2	3.2	3.8

Source: ONS, Rétrospective Statistique 1962 – 2011, Comptes Economiques, Tableau 29: Evolution du PIB et du PNB,p268.

تؤكد البيانات السابقة أن الإقتصاد الجزائري قد حقق معدلات نمو إيجابية بعد قرابة تسع سنوات من المعدلات السلبية (1986-1994)، غير أنه وبالتعمق بالتحليل في النتائج الميدانية، يتضح أن العوامل الخارجية قد لعبت دورا حاسما للوصول إلى هذه النتائج حيث يمكن تلخيصها في النقاط التالية[1]:

- إعادة الجدولة وما تمخض عنها من تحسين في معدلات خدمة الدين و سخاء مصادر الإقراض الأجنبية؛
- الإرتفاع المزدوج من ناحية الكميات ومن ناحية الأسعار للبترول :فبالنسبة للكميات المنتجة تجاوزت حصة الجزائر أكثر من 800 ألف برميل يوميا سنة 1996 بعدما كانت لا تتجاوز 767 ألف برميل يوميا سنة 1995، أما بالنسبة للأسعار فقد شهدت هي الأخرى ارتفاعا محسوسا في الأسواق الدولية الأمر الذي سمح للجزائر بتحقيق عوائد مالية هامة؛
- الظروف المناخية الملائمة خاصة مع بداية فترة برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998)، حيث سمحت بتحسن المردود الفلاحي وأتاحت بالتالي زيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي حيث تؤكد البيانات الإحصائية في هذا المجال أن هذه المساهمة قد ارتفعت من 15 %سنة 1995 إلى 21.5 %سنة 1996 رغم التراجع النسبي خلال السنتين اللاحقتين، أما القطاع الصناعي، فقد عانى الكثير خلال فترة البرنامج بالرغم من التحسن الطفيف خلال سنة 1998 ، أين سجل معدل نمو إيجابي لأول مرة يقدر ب 4.6 %بعد سلسلة معدلات النمو السابقة المسجلة خلال الفترة94 – 97، الأمر الذي انعكس سلبا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك رغم كل التدابير المتخذة لتحسين أداءه وعودته إلى النمو؛
- تم تسجيل تحسن طفيف في أداء متغير النمو و مع عودة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية بداية من سنة 1999 عرفت الجزائر نوع من الراحة المالية و قد تم استغلالها في بعث النشاط الإقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، عبّر عنها بارتفاع حجم الإنفاق من خلال مخططين(مخطط الإنعاش الإقتصادي و مخطط دعم النمو)؛
- إن مجموعة العناصر السالفة الذكر تبين أن العوامل الخارجية ساهمت بقسط وافر في النتائج المحققة وهو الإتجاه الذي تدعمه بعض الدراسات في هذا المجال إذ تؤكد أن متوسط معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي خارج قطاعي المحروقات والزراعة لا يتجاوز 1 % سنة 1997.

[1] بوبكر زهور،علاقة النمو الإقتصادي بمتغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة 1970- 2010 ،رسالة ماجيستار في العلوم الإقتصادية فرع إقتصاد كمي، جامعة الجزائر 03، 2014/2013،ص 77.

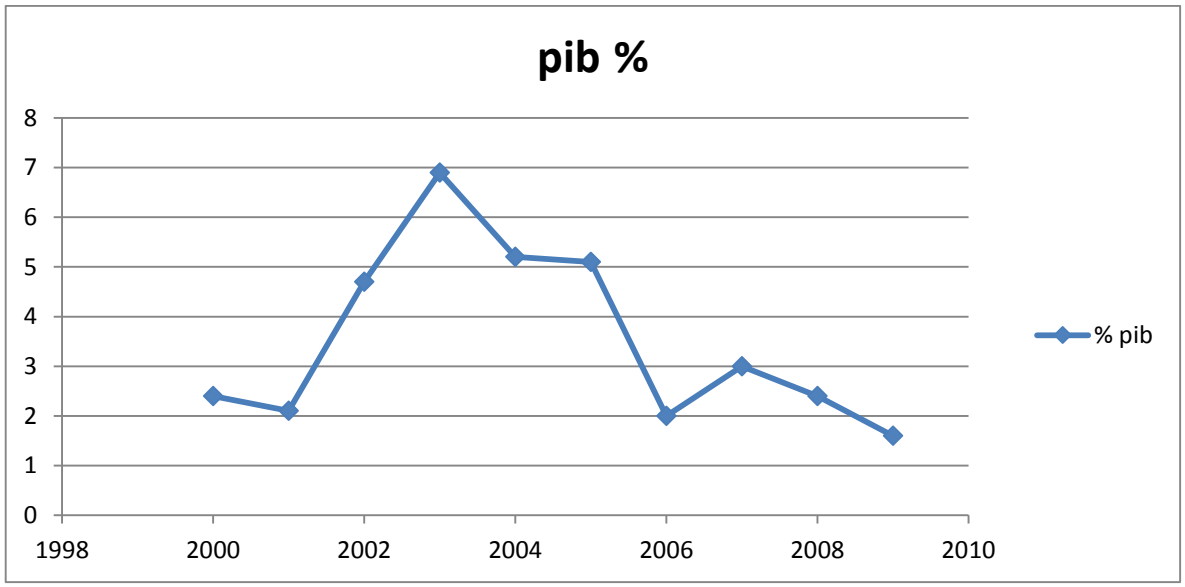
ثانيا: وضعية النمو الإقتصادي خلال فترة الدراسة (2000– 2018)

تم تقسيم فترة الدراسة إلى قسمين:

1–وضعية النمو الإقتصادي خلال الفترة (2000– 2009)

عرفت أسعار النفط ارتفاعا كبيرا منذ النصف الثاني من سنة 1999، أدت إلى انتعاش الميزانية العامة للدولة، نتج عن هذا ارتفاع احتياطي الصرف، ما جعل الجزائر تنتهج سياسة إنفاق توسعية تجسدت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) تلاه البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005- 2009) فتحركت معدلات النمو نحو الإرتفاع، كما يتجلى في الشكل التالي:

الشكل رقم 09: تطور معدلات النمو خلال الفترة (2000– 2009):



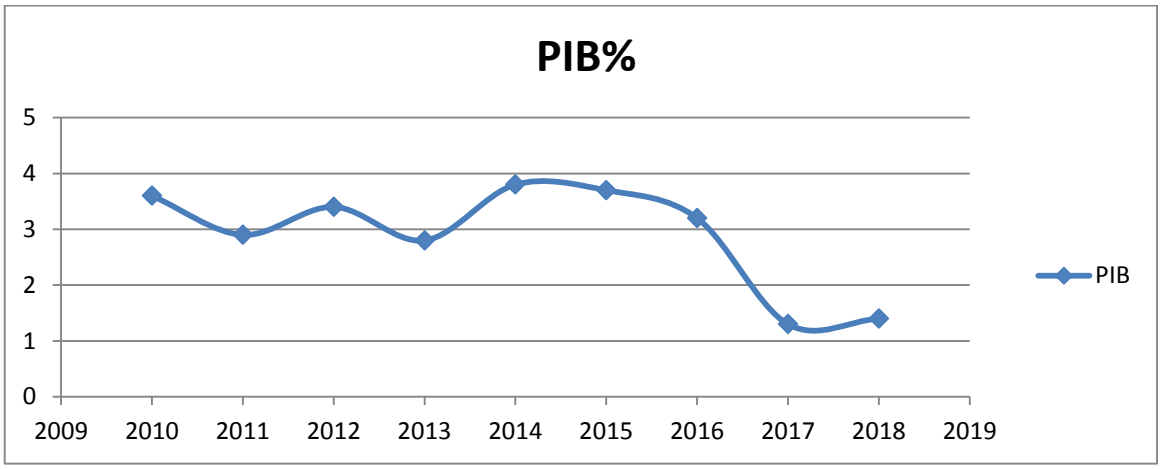
المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات بنك الجزائر

عرفت معدلات النمو خلال فترة الدراسة هاته تذبذبا كبيرا، فبعدما كانت 2.4 %و 2.1 %خلال سنتي 2000 و 2001 على التوالي، إرتفعت إلى 4.7% و6.9% سنتي 2002،2003 ، تلا هذا الإرتفاع استقرار نسبي خلال السنتين المواليتين 2004 و 2005 بحيث سجلت 5.2% و 5.1 % على التوالي، لكن بحلول سنة 2006 تسبب انخفاض الطلب على النفط في تراجع معدل النمو الإقتصادي ليسجل 2 % ، وبالرغم من التحسن الطفيف الذي عرفه السنة التي تلتها (2007) محققا 3 %، الا أنه تراجع مرة أخرى ليحقق سنتي 2008 و 2009 على التوالي 2.4%، 1.6%.

2- وضعية النمو الإقتصادي خلال الفترة (2010- 2018)

بالرغم من تحسن معدل النمو الإقتصادي بنسبة طفيفة سنة 2010 حيث بلغ 3.6 %، إلا أنه تباطىء سنة 2011 بسبب الركود الذي عرفه قطاع المحروقات وانخفاض النشاط في قطاع البناء والأشغال العمومية الذي لم يعوضهما كل من التوسع في الإنتاج الزراعي والزيادة في خدمات الإدارات العمومية، ثم تحسن سنة 2012 بتسجيله نسبة 3.4 %، ليتراجع مجددا سنة 2013 ليبلغ 2.8 %، كما كان لانهيار أسعار النفط سنة 2014 نتيجة تراجع الطلب عليه الأثر الكبير في تذبذب معدلات النمو خلال الفترة التي تلت هاته السنة، هذا بالرغم من تحقيق القطاعات خارج قطاع المحروقات نمو إيجابيا، وسيتبين كل ما سبق من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 10: تطور معدلات النمو خلال الفترة (2010- 2018):



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات بنك الجزائر

تحسن النمو الإقتصادي بنسبة طفيفة سنة 2010 (3.6%)، غلا أنه تباطأ سنة 2011 بسبب الركود الإقتصادي في قطاع المحروقات وانخفاض النشاط في قطاع البناء والأشغال العمومية، الذي لم يعوضهما كل من التوسع في الإنتاج الزراعي والزيادة الحادة في خدمات الإدارة العمومية[1]، ثم تحسن بعدها سنة 2012، ليراجع التباطؤ سنة 2013.

سجلت معدلات النمو الإقتصادي تذبذبا خلال هاته الفترة يمكن ارجاعه الى تراجع الطلب العالمي على النفط، وانهيار أسعاره سنة 2014، وبالرغم من تحقيق القطاعات الأخرى نموا إيجابيا الا أنها لم تستطع تعويضه.

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر،أكتوبر 2012، ص29.

المطلب الثالث: مقارنة معدل نمو الإيرادات الضريبية إلى معدل نمو الناتج الداخلي الخام

مقارنة معدل نمو الإيرادات الضريبية بمعدل نمو الناتج الداخلي الخام يعد مؤشرا مهما لمعرفة مدى إستخدام السلطات الجزائرية للسياسة الجبائية كأداة للتعديل الإقتصادي، ففي فترات الرخاء الإقتصادي ووجود حالة تضخم وإذا كان معدل نمو الإيرادات الضريبية أكبر من معدل نمو الناتج الداخلي الخام فإن ذلك يعد مؤشرا جيدا على أن الضريبة تستخدم من أجل تخفيض فائض الطلب بفعل إمتصاص جزء من القدرة الشرائية بواسطة الضريبة، أما في فترات الركود فيجب أن يكون معدل نمو الإيرادات الضريبية أقل من معدل نمو الناتج الداخلي الخام للدلالة على أن الضريبة تستخدم هنا كأداة لإنعاش الإقتصاد الوطني[1].

أولا: مقارنة معدل نمو الإيرادات الضريبية إلى معدل نمو الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1990-2000

يتضح من خلال الجدول أدناه أن حجم الإيرادات العامة في تزايد مستمر طيلة الفترة 1990- 1999 باستثناء سنتي 1993و 1998 اللّتان عرفتا تراجعا في أسعار برميل النفط (17.50$ سنة 1993 بعدما كانت 20.03 $ سنة 1992)، (12.85$ سنة 1998 بعدما كانت 21 $ سنة 1997)لأن نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات الضريبية كانت تمثل النسبة الأعلى، وبالتوازي مع هذا شهد الناتج الداخلي الخام زيادة بنسب تصاعدية الا أنها زيادة طفيفة ضعيفة مع بداية التسعينات (1990-1994) لتعرف أقصاها سنة 1992 (من 844 مليار دينار سنة 1991 الى 1048 مليار دينار سنة1992) وبعدها عرف حجم الناتج تذبذبا من سنة لأخرى، و للأمر علاقة ببرنامج التعديل الهيكلي الذي أملاه صندوق النقد الدولي ، وانخفاض حجم الإستثمارات في الجزائر خلال نفس الفترة.

[1] بختاش راضية، الجباية وعلاقتها بالنمو الإقتصادي دراسة إقتصادية وقياسية-حالة الجزائر-، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر،السنة الجامعية :2006/2005،ص173.

الجدول رقم08: مقارنة معدل نمو الإيرادات الضريبية ومعدل نمو الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1990-2000

الوحدة: مليار دينار

السنوات	الناتج الداخلي الخام	معدل نمو الناتج الداخلي الخام %	الإيرادات الضريبية	معدل نمو الإيرادات الضريبية%
1990	556*	-	147, 3	-
1991	844*	51.79	244, 2	65.78
1992	1048	24.17	302 ,664	23.94
1993	1166	11.25	300, 687	0.65-
1994	1492	27.95	398, 35	32.47
1995	1991	33.34	578, 14	45.13
1996	2570	29.08	786,6	36.05
1997	2780	08.17	878,778	11.71
1998	2891	03.99	708,384	19.38-
1999	3238	12	874,888	23.50

من إعداد الطالب بالإعتماد على:

Source: ONS, Rétrospective statistique 1962 -2011, CHAPITRE - XII - FINANCES PUBLIQUES , Tableau 1: Budget général de l'état P216, Comptes Economiques, Tableau 29: Evolution du PIB et du PNB, P268.
*معطيات أخذت من البنك العالمي world Bank

باشرت الجزائر مجموعة من الإصلاحات الإقتصادية عموما والجبائية خصوصا، وأصبحت تنظر إلى الجباية على أنها عنصر فعال لحل مشكل اختلال التوازنات التي تهدد نظامها الإقتصادي والمالي بغرض إنعاش الإقتصاد الوطني والرفع من معدلات نموه، وهذا في إطار إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية بالنظر إلى عدم استقرار الجباية البترولية، تركز مضمون النظام الضريبي لسنة 1992 على تأسيس ضرائب جديدة هي الضريبة على الدخلIRG ، الضريبة على القيمة المضافةTVA، الضريبة على أرباح الشركاتIBS، وتم إدراج النظام الجبائي الجزائري ضمن منطق الإصلاحات التي تنتهجها الجزائر، حيث شهد إصلاحات لعصرنته ويمكن تلخيص أهداف الإصلاح فيما يلي[1]:

- ✓ تحقيق نمو اقتصادي عن طريق ترقية الإدخار وتوجيهه نحو الإستثمار الإنتاجي مع تخفيض الضغط الضريبي المفروض على المؤسسات؛
- ✓ خلق الشروط الملائمة لتحقيق توازن خارجي عن طريق تنويع الصادرات؛
- ✓ إعادة توزيع المداخيل بشكل عادل والعمل على حماية القوة الشرائية للعملة بتوظيف الضريبة وجعلها أداة من أدوات التحكم في التضخم؛
- ✓ إرساء نظام ضريبي بسيط ومستقر في تشريعاته؛
- ✓ إعادة هيكلة وتنظيم المصالح الضريبية؛
- ✓ المساهمة في تحقيق جهود اللاّمركزية الإقتصادية والسياسية للوطن.

وقد أسفر الإصلاح الضريبي عن بنية جديدة للنظام الجبائي يعتمد على الفصل بين الضرائب العائدة للدولة وتلك العائدة للجماعات المحلية، بحيث تم تمييز موارد الجماعات المحلية الخاصة التي يمكن توجيهها نحو جهود التنمية المحلية كما تم تخصيص الضرائب التالية لصالح ميزانية الدولة :الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، الضرائب على الإنفاق، الضرائب على التداول والضرائب على التجارة الخارجية، كما تم تخصيص الضرائب التالية لصالح الجماعات المحلية :الرسم على النشاط المهني، الدفع الجزافي، الضرائب على الملكية كالرسم العقاري ورسم التطهير.

معدل النمو الإقتصادي الذي كان سالبا في المتوسط (% 0.5 -) خلال فترة الثمانية السنوات(1986-1993) أصبح موجبا منذ بداية سنة 1995 ، أي سنة واحدة بعد تطبيق البرنامج الشامل للتعديل الهيكلي،

[1] بلمقدم مصطفى، بن عاتق حنان، الجباية والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 2013/09، ص4.

إذ بلغ متوسطه % 3.4 خلال الأربع سنوات التي استغرقها البرنامج ، ويمكن توضيح هذه النتائج من خلال عرض الجدول الموالي[1]:

الجدول رقم :09تطور النمو الإقتصادي خلال الفترة 1993-1998 (%)

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
النمو الإقتصادي	1.2-	0.9-	3.8	4.1	1.1	5.1
النمو الإقتصادي خارج المحروقات	2.5-	0.4-	3.7	2.6	0.9-	5.1

المصدر: بلمقدم وآخرون، ص3.

عرف النمو الإقتصادي في الجزائر معدلات ضعيفة جدا مع بداية التسعينات، وذلك نتيجة انخفاض أسعار النفط سنة 1986،ونتيجة المرحلة الإنتقالية نحو اقتصاد السوق، ويتضح من خلال الجدول أعلاه أن سنة 1997 هي السنة التي عرفت أدنى نسبة نمو (1.1 %) ليرتفع مجددا سنة 1998، هذه النتائج تصبح أكثر تواضعا إذا استخدمنا مؤشر النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات باستثناء سنة 1998 .

ثانيا: مقارنة معدل نمو الإيرادات الضريبية إلى معدل نمو الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000 -2018

شهدت أسعار النفط ارتفاعا كبيرا منذ النصف الثاني من سنة 1999 أدت إلى انتعاش الميزانية العامة للدولة، وارتفاع إحتياطي الصرف ما جعل الجزائر تنتهج سياسة إقتصادية جديدة أساسها الإنفاق العام التوسعي وتطبيق برامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي خلال الفترة 2005-

[1] بن عاتق حنان، الجباية و النمو الاقتصادي في الجزائر دارسة قياسية، مجلة دراسات جبائية، العدد 03 ديسمبر 2013، جامعة البليدة 02، الجزائر، ص497.

2009 فمثلت انعراجا اقتصاديا كبيرا من خلال دعمها العديد من الإصلاحات كالإهتمام بقطاع الزراعة من خلال تقديم الدعم، والقطاع الصناعي من خلال تقديم تحفيزات لجلب الإستثمارات الأجنبية، فعرفت معدلات النمو سنتي 2002 و2003 على التوالي 4.7 % و 6.9 % وبقيت ثابتة للسنوات 2004 بنسبة 5.2 % ولسنة 2005 بنسبة 5.9% كأقصى قيمة لها سنة 2005 ، أما في سنة 2006 عرف النمو تدهورا وتراجعا شديدا ليبلغ نسبة 2 % بسبب التدهور في قطاع المحروقات على إثر انخفاض الطلب على النفط والغاز في الدول الأوربية ليسجل تحسنا سنة 2007 بنسبة 3 % ثم سجل تراجعا لسنتي 2008 و 2009 بسبب التراجع الحاد لأسعار النفط في الربع الأخير من سنة 2008[1]، فبلغت أدنى قيمة 1.60% سنة 2009، ويعود ذلك إلى الصدمة النفطية لسنة 2008، كما هو مبين في الجدول أدناه.

تحسن النمو الإقتصادي بنسبة طفيفة سنة 2010 بنسبة 3.6 % إلا أنه تباطئ سنة 2011 بسبب الركود الإقتصادي في قطاع المحروقات وانخفاض النشاط في قطاع البناء والأشغال العمومية الذي لم يعوضهما كل من التوسع في الإنتاج الزراعي والزيادة الحادة في خدمات الإدارات العمومية[2]، بعدها تحسن سنة 2012، ليراجع التباطؤ سنة 2013، فتم تسجيل معدلات نمو موجبة للناتج الداخلي الخام التي بلغت 2.70 % كأدنى قيمة لها سنة 2013 ومعدل 3.47%كأقصى قيمة لها سنة2014 .

بعدها ترافق برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2015 -2019 مع الأزمة التي عاشتها الجزائر بسبب انخفاض أسعار البترول إلى أدنى مستوياتها حيث بادرت السلطات إلى اتخاذ إجراءات في إطار ترشيد النفقات العامة ضمن قانون المالية 2017 و2018[3].

يمكن القول أن الناتج الداخلي الخام خلال هاته الفترة سجل تذبذبا يمكن إرجاعه الى الطلب العالمي على النفط وانهيار أسعار برميل النفط سنة 2014 وبالرغم من تحقيق القطاعات الأخرى نموا إيجابيا إلا أنها لم تستطع تعويض قطاع المحروقات .

[1] آيت قاسي عزو رضوان، أثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2017، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد كلي نقدي ومالي، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، 2019-2020، ص136.

[2] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر،أكتوبر 2012، ص29.

[3] بن عزة إكرام، بلدغم فتحي، تقييم النمو الاقتصادي في ظل سياسات الدعم والإصلاح الاقتصادي عرض وتحليل تجربة الجزا ئر فترة 1990 – 2017، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 02، العدد 07 :2018،ص220.

الجدول رقم10: مقارنة معدل نمو الإيرادات الضريبية ومعدل نمو الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2018

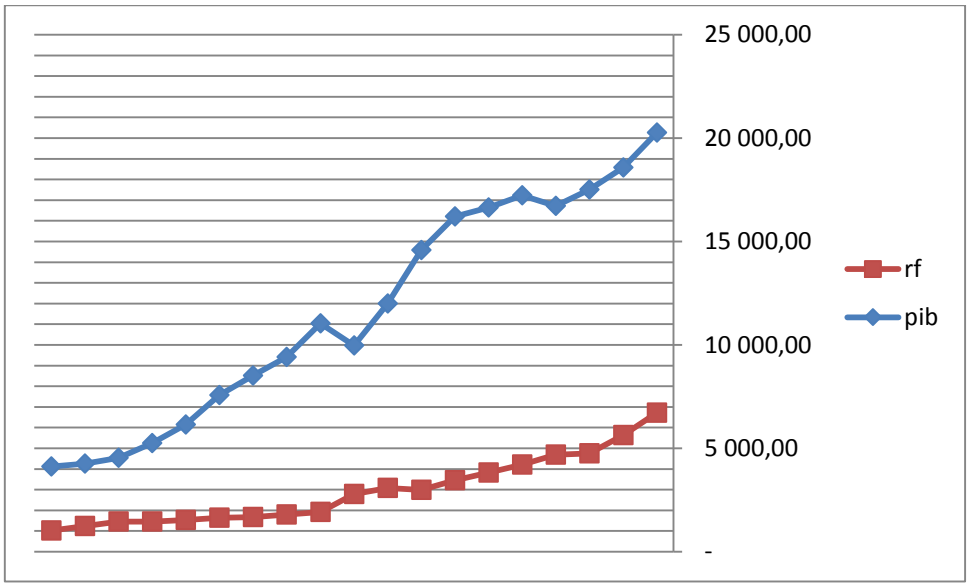
الوحدة: مليار دولار

السنوات	الناتج الداخلي الخام	معدل نمو الناتج الداخلي الخام %	الإيرادات الضريبية	معدل نمو الإيرادات الضريبية%
2000	4123.5	-	1028.84	-
2001	4260.8	03.32	1234.38	19.97
2002	4541.9	06.59	1457.75	18.09
2003	5247.5	15.53	1451.45	-0.04
2004	6150.4	17.20	1528	05.27
2005	7563.6	22.97	1635.83	07.05
2006	8514.8	12.57	1667.92	02.51
2007	9408.3	10.49	1802.62	08.07
2008	11043.7	17.83	1924	06.73
2009	9968	-09.74	2786.6	44.83
2010	11991.6	20.3	3081.5	10.58
2011	14588.5	21.65	2992.4	-02.89
2012	16209.6	11.11	3455.65	15.48
2013	16647.9	02.7	3820	10.54
2014	17228.6	03.48	4218.18	10.42
2015	16712.7	-02.99	4684.65	11.05
2016	17514.6	04.79	4747.43	01.34
2017	18575.8	06.05	5635.514	18.7
2018	20259	09.06	6714.265	19.14

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات بنك الجزائر، وزارة المالية: قوانين المالية السنوية لسنوات الدراسة

يعتبر الناتج الداخلي الخام من العوامل الإقتصادية التي تؤثر على حجم الإيرادات العامة والجبائية خاصة، حيث يزداد حجم هذه الأخيرة بزيادة حجم الناتج و تطور معدلات النمو الإقتصادي و يمكن توضيح حصة الإيرادات الجبائية من حجم الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم11: مقارنة نمو الإيرادات الضريبية و نمو الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2018



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول السابق رقم10

نلاحظ أن حجم الحصيلة الجبائية يتناسب طردا مع حجم الزيادة في الناتج المحلي الخام، إلا أن هذه الحصيلة لا تزال قليلة، و لا ترقى لتحقيق الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية المنشودة فهناك العديد من القطاعات تحضى بإنفاق جبائي واسع مثل المشاريع المخصصة لدعم و تشغيل الشباب، و تكلفة الإعفاءات المتعلقة بها متغيرة من سنة لأخرى.

ثالثا: علاقة الجباية البترولية بالنمو الإقتصادي

غالبا ما يعتبر حجم الناتج المحلي المحدد الرئيسي للإيرادات العامة، كونه يمثل الوعاء الجبائي، كما أن الضرائب تمثل في أغلب الدول المساهم الأول، اما فيما يخص البلدان النفطية ومنها الجزائر، فان الجزء الأعظم والرئيسي في تمويل الإيرادات العامة هي الجباية البترولية، فالتقلبات التي تعرفها هذه الأخيرة تجعل مداخيلها غير مستقرة،

ومن خلال الجدول أدناه نبين تطور نسبة ايرادات الجباية البترولية الى الناتج الداخلي الخام مع معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر.

الجدول رقم:11 تطور نسبة الجباية البترولية الى الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 1990- 2018 %

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل النمو	0.8	1.2-	1.8	2.1-	0.89-	3.79	4.09	1.09	5.1
FP/PIB	13.74	18.73	18.92	15.54	14.93	16.76	19.29	20.31	13.37
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل النمو	3.2	2.2	4.61	5.61	7.2	4.3	5.9	1.69	3.39
FP/PIB	17.29	28.44	22.81	20.84	24.46	24.16	29.98	31.92	25.72
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	*2014	2015	2016
معدل النمو	2	1.59	3.6	2.8	3.29	2.8	3.8	3.7	3.2
FP/PIB	36.25	23.35	23.51	26.25	28.53	22.09	19.7	14.2	10.16
السنة	2017	2018							
معدل النمو	1.3	1.4							
FP/PIB	11.71	14.25							

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- ✓ **إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات (1990-2014)**
- ✓ *** التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2018 التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2019، (الجداول الإحصائية) ص، ص ،150،156.**

شهدت الفترة ما بين 1990- 1999 إستقرارا في نسبة إيرادات الجباية البترولية بالرغم من أنها لم تتجاوز 20 % من الناتج الداخلي الخام، فتراوحت بين 13.74%كأدنى نسبة سنة 1990،و 20.31%كأقصى

نسبة لها سنة 1997، ويرجع إنخفاضها سنة 1993 و 1994 إلى 15.54%،14.93% على التوالي إلى انخفاض معدل النمو أين تراجع الى -2.1% و-0.89 %، إلا أن نسبة الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الإقتصادي ارتفعت خلال الفترة التي تلتهما 1995-1999، من 16.76% سنة 1995 أين وصلت الى 20.31% سنة 1997، وبسبب أزمة النفط سنة 1998 تراجعت النسبة لتصل الى 13.37%، في حين بلغت سنة 1999 نسبة 17.29% ، أي بارتفاع قدره29.31% .

عرفت الجباية البترولية انتعاشا كبيرا خلال الفترة 2000-2014 ، الأمر الذي انعكس على ارتفاع نسبة الجباية البترولية إلى الناتج الداخلي الخام، حيث بلغت سنة 2000 نسبة 28.44% ثم ارتفعت الى % 29.98سنة 2005 و 31.92% سنة 2006 ، ومن خلال هذه الإيرادات التي ضخت في الإقتصاد كان لها دور هام في رفع معدلات النمو الإقتصادي من 2.2 %سنة 2000 الى7.2 % سنة 2003 ، كما بلغ5.9 % سنة2005 ، إلا أنه عرفت تراجعا سنة2006 حين سجل نسبة 1.69% ، بينما تبقى سنة 2008تحوز على النسبة الأكبر ب36.25% ، حيث بلغت ايرادات الجباية البترولية في ذات السنة أزيد من 4000مليار دينار جزائري، في حين تراجعت النسبة الى23.35 % سنة 2009 بسبب الأزمة المالية والإقتصادية العالمية التي أثرت هي الأخرى على معدل النمو الاقتصادي الذي تراجع الى معدل1.59% ، الا أن نسبة الجباية البترولية الى الناتج المحلي الاجمالي و معدل النمو بدءا في الارتفاع ابتداءا من سنة 2010 ، أين بلغت نسبة الجباية البترولية الى الناتج23.51 % سنة 2010 ، 26.25%سنة2011 و28.53% سنة 2012، في حين تراجعت الى22.09 %سنة 2013 نتيجة تراجع كميات الإنتاج النفطي، أما سنة 2014فقد تراجعت نسبة الجباية البترولية الى الناتج الى19.7 % نتيجة تراجع أسعار النفط ، في حين بلغ معدل النمو في ذات السنة3.8% [1].

بلغت نسبة الجباية البترولية إلى الناتج الداخلي كمتوسط خلال الفترة 2000-2014 نسبة25.37% ، أي بارتفاع قدره53.25 %بالنسبة للفترة 1990-1999 ، وهذا راجع لانتعاش أسعار النفط و ضخ مواردها في الإقتصاد، إلا أنها تراجعت بشكل رهيب خلال الفترة المتبقية من الدراسة 2014-2018 بحيث بلغت 12.69%، فنتيجة للأزمة النفطية التي عرفها العالم سنة 2014 شهدت أسعار النفط انخفاضات متتالية سنة 2015، حيث وصل سعر النفط الجزائري صحارى بلند إلى 52.79دولار للبرميل(متوسط السنة)، هذا

[1] قجاتي عبدالحميد،صرارمة عبدالوحيد، دراسة العلاقة الديناميكية والسببية لأثر الجباية البترولية على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2014، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، العدد السادس، ديسمبر 2016،ص55.

الانخفاض كان له أثر بليغ على إيرادات الجباية البترولية التي انخفضت بنسبة % 32.9 خلال سنة2015، انخفض معدل النمو الإقتصادي تدريجيا إلى غاية 2019، أين بلغ1.2% ، بالرغم من استخدام الإحتياطات المالية لصندوق ضبط الإيرادات لمواصلة المشاريع التنموية.

خلاصة الفصل الأول:

تطرقنا من خلال هذا الفصل للمفاهيم النظرية الأساسية المتعلقة بكل من السياسة الجبائية : مفهومها، أسسها الإقتصادية، أدواتها، وآثارها الإقتصادية على مختلف المؤشرات الكلية، والنمو الإقتصادي: من خلال تعريفه، و علاقته بالتنمية الإقتصادية، وطرق قياسه ، ثم استعرضنا تطورهما، كما قمنا بمقارنة معدل نمو الإيرادات الضريبية إلى معدل نمو الناتج الداخلي الخام خلال فترة الدراسة (1990-2018)، وفي الأخير تناولنا العلاقة التي تجمع بين الجباية البترولية والنمو لنشير لنقطة هامة تميز اقتصاد الجزائر عن معظم اقتصادات العالم ، ألا وهي نسبة مساهمتها الكبيرة في تمويل الإيرادات العامة، هاته الأخيرة التي تؤثر على الناتج الداخلي الخام وتزيد من حركية النمو من خلال الأثر الرجعي الذي يحدث نتيجة عمليات الإنفاق العام ، وسنحاول في الفصل الموالي التطرق الى العلاقة النظرية بين الجباية و النمو الإقتصادي من خلال أفكار وتصورات أهم المدارس في تاريخ الفكر الإقتصادي.

الفصل الثاني

العلاقة النظرية بين الجباية والنمو الإقتصادي

الفصل الثاني: العلاقة النظرية بين الجباية والنمو الإقتصادي

تمهيد:

كان بروز العديد من نظريات النمو الإقتصادي ضرورة حتمية نتجت عن الإهتمام الكبير للإقتصاديين بهذا الموضوع، إلا أن قدر كبيرا من تلك النظريات اتسم بالتشاؤم حول إمكانية المحافظة على النمو المستقر في الأجل الطويل، وبالمقابل تطور دور الدولة في الإقتصاد وأصبحت عونا اقتصاديا كغيرها من الأعوان الآخرين الفاعلين في الحياة الإقتصادية.

سوف نحاول من خلال هذا الفصل بالإيجاز التطرق الى أهم نظريات النمو الإقتصادي عبر مختلف المدارس الفكرية (الكلاسيك والكينزيين) ،ثم نحاول التركيز على المدارس الفكرية الحديثة التي حاولت الربط بين ظاهرتي الجباية مع النمو الاقتصادي، فكل من النيوكلاسيك على غرار Barro / K, Sato/J.Cornowall والكينزيين المحدثين (سميث W.L. Smith ووايت M.I.White) أعطو نظرة متكاملة حول الجباية وعلاقتها بالنمو الإقتصادي وهو الأمر الذي كان غائبا بالنسبة للمدارس السابقة، فالكينزيون المحدثون نظروا إلى الجباية على أنها متغيرة محفزة لمعدل النمو التوازني، كما سوف نتحدث نماذج النمو الداخلي التي ترى أن النمو الاقتصادي هو في المقام الأول نتيجة لقوى داخلية وليست خارجية .نظرية النمو الذاتية ترى أن الاستثمار في رأس المال البشري ، والابتكار ، والمعرفة المساهمين كبير في النمو الاقتصادي. و الإقتصاد القائم على المعرفة من شأنه أن يؤدي ذلك إلى التنمية الإقتصادية، كما تنص نظرية النمو الداخلي في المقام الأول على أن معدل النمو على المدى الطويل للإقتصاد يعتمد على تدابير السياسة، على سبيل المثال، الدعم للبحوث والتنمية أو التعليم زيادة معدل النمو في بعض نماذج النمو الذاتية من خلال زيادة الحافز على الابتكار، لننتقل بذلك إلى إدخال الجباية ضمن النماذج الديناميكية في الأجل الطويل ونتحدث عن نموذجK.K.Kurihara ، ثم نعرج بعد ذلك إلى النماذج النيوكلاسيكية التي نظرت إلى الجباية على أنها متغيرة محفزة ليس لمعدل النمو التوازني وإنما لخصائص مجال النمو المتوازن الموافق للتشغيل الكامل إستنادا إلى الخلفية النظرية للفكر النيوكلاسيكي، حيث سنتناول بالدراسة كلا من نموذج J.Cornowall و K.SATO محاولين في كل مرة تقييم النموذج وتبيان أهميته وما يميزه عن غيره من النماذج.

الفصل الثاني: العلاقة النظرية بين الجباية والنمو الإقتصادي

المبحث الأول: نظريات النمو الإقتصادي

نظراً للأهمية الكبيرة التي يحضى بها النمو الإقتصادي، فقد اهتم الاقتصاديون عبر مختلف مدارس ومراحل الفكر الإقتصادي بموضوع النمو وتفسير حدوثه، ومعرفة محدداته، ونتيجة لهذه الجهود البحثية النظرية والتطبيقية المعمقة والمتواصلة فقد انبثقت عدة نظريات اقتصادية عبر الزمن، وضعت تفسيرات مختلفة لحدوث النمو والمتغيرات المؤثرة عليه، واستخدمت في ذلك مناهج متعددة في التحليل.

ويمكن القول إن نظرية النمو الإقتصادي مرت بمرحلتين أساسيتين استناداً إلى منهج التحليل المستخدم، فحتى بداية النظرية الكينزية اعتمدت نظريات النمو الإقتصادي على التحليل النظري لعوامل النمو الاقتصادي دون أن يستند هذا التحليل إلى دراسات قياسية، وكان لهذه النظريات الفضل في إبراز أهم عوامل النمو الإقتصادي لكنها لم تحاول تفسير العلاقة بين هذه العوامل والنمو الاقتصادي تفسيرا كمياً، وقد يعزى ذلك إلى عدم توفر البيانات اللاّزمة سواء من حيث الدقة أو من حيث السلاسل الزمنية، بالإضافة إلى الحداثة النسبية في نماذج الاقتصاد القياسي وتطبيقاتها.

وقد تمثلت الإسهامات النظرية لهذه المرحلة في كتابات التجاريين الذين يُعتبرون من أوائل من اهتم بكيفية زيادة ثروة البلد(في الفكر الغربي) ثم بعد ذلك ظهرت أفكار الفيزوقراط (الطبيعيون)،وتتبعهم أفكار المدرسة الكلاسيكية ممثلة في آراء أبرز مفكريها آدم سمث ودافيد ريكاردو ومالتوس.

أما المرحلة الثانية والتي تعتبر أكثر دقة وموضوعية في تفسير النمو الاقتصادي وتحليل محدداته، فقد بدأت مع ظهور كتابات كينز والتي أدت فيما بعد بظهور مدرسة إقتصادية جديدة في الفكر الإقتصادي عرفت بالمدرسة الكينزية، أسست لمنهجية جديدة في تحليل ظاهرة النمو الاقتصادي وتشخيص محدداته، ووضع النماذج الكمية المفسرة للنّمو، لاسيما الإسهامات الهامة للإقتصاديين البريطاني روي هارود(HarrodRo) والأمريكي افسي دومار(Domar Evsey) اللذان يعتبران من أبرز المفكرين الكينزيين ، اللذين أدت كتاباتهما إلى ظهور ما يعرف بنموذج هارود – دومار الذي يعتبر من أبرز النماذج التي فسرت النمو الاقتصادي ومتطلبات حدوثه، وكان من أكثر النماذج شيوعاً واستخداماً في بناء خطط التنمية في الدول النامية، واستخدم نموذج هارود – دومار فيما بعد في بناء وتطوير نماذج ونظريات أكثر دقة في تحليل مصادر النمو الاقتصادي لاسيما نموذج سولو الذي وضعه روبرت سولو عام 1956 فيما عرف باسم النظرية التقليدية:

(Theory: exogenous growth Traditional Neoclassical Growth)

وكان هدفه البحث عن أسباب الاختلافات بين الدول في درجة الغنى والفقر

ويعتبر نموذج سولو من أهم الإسهامات في تاريخ الفكر التنموي وذلك بإدخاله عنصر التكنولوجيا في نموذجه، ولكنه اعتبر أن التطور التكنولوجي عامل خارجي لا يمكن تفسيره، ولذلك أطلق عليه اسم نموذج النمو الخارجي للنمو(exogenous growth) وهذا ما أدي لظهور أفكار جديدة في الثمانينات أدت إلى ظهور النظرية الحديثة في تفسير النمو الاقتصادي والتي عرفت باسم نموذج النمو الداخلي:(The New Growth Theory Endogenous Growth) وكانت أهم المساهمات فيها مقدمة من الاقتصادي ROMERعام 1986 ، ونموذجه لعام 1990 بالإضافة لنموذجLucas عام1988[1].

المطلب الأول: النّمو الإقتصادي عند الكلاسيك والكينزيين

يعتبر الفكر التقليدي بشقيه الكلاسيكي و النيوكلاسيكي من أهم اتجاهات الفكر الإقتصادي تطرقا للنمو الإقتصادي ، اذ أبرز المعالم الأولى لقيام نظرية النمو الإقتصادي و تطورها ، وفتح مجالا واسعا امام بروز اتجاهات جديدة لنظرية النمو الإقتصادي.

أولا:النموذج الكلاسيكي للنمو الإقتصادي:

سوف نحاول تقديم عرض واف لنضرة وإسهامات أهم رواد الفكر الكلاسيكي في نظرية النمو الإقتصادي على غرار كل من آدم سميث في سنة 1776 حين شكل مؤلفه " ثروة الأمم" بداية مرحلة جديدة في التحليل الإقتصادي، بالإضافة الى دافيد ريكاردو " سنة 1817 ، و طوماس مالتوس سنة 1798 وصولا الى كل من فرانك رامزي سنة 1928 و فرانك نايت سنة 1944 ، الذين يرجع لهم الفضل في ابراز المفاهيم الأساسية لنظريات النمو الإقتصادي في الفكر الإقتصادي الحديث : كقانون تناقص غلة الحجم و أثر ذلك على عملية تراكم راس المال المادي و البشري ، دور العامل التكنولوجي في عملية الانتاج ، فعالية الاحتكار في تطوير العامل التكنولوجي و غيرها من المفاهيم و المبادئ التي اعتبرت نقطة انطلاق لمدارس فكرية اخرى في تطوير نظرية النمو الاقتصادي.

[1] بدر شحدة سعيد حمدان، تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني 1995-2010، مذكرة ماجيستير في الإقتصاد، جامعة الأزهر غزة، فلسطين، 2012،ص 8.

1. نظرية آدم سميث (1723–1790) :

لقد آمن سميث بمجموعة من القوانين التي تحكم النشاط الإقتصادي:

- ✓ إعتقد أن الإقتصاد يجب أن يحقق التوازن عند مستوى التشغيل الكامل وأن الإدخارات سوف تؤدي إلى زيادة رأس المال تلقائيا، فنتيجة لوجود حالة التشغيل الكامل فأي زيادة في الإدخار سوف تترجم في شكل زيادة في رأس المال و يعود ذلك لكون المقاولين أو رجال الأعمال سوف يقومون باقتراض هذه الإدخارات و يستخدمونها لزيادة مخزونهم من رأس المال عن طريق إستثماره في مشاريع تعود عليهم بعائد يكون أكبر من تكلفة الإقتراض؛
- ✓ إعتقد كذلك بأن الإستثمار يكون تلقائيا و بذلك فلا حاجة للدولة أو لأي نشاط حكومي يهدف إلى تشجيع و توجيه هذا الإستثمار، ويرجع ذلك إلى إيمانه بعدم تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي و أن السوق لا يعرف أي خلل في سيره العادي، وإذا ما حدث أي خلل، فإن ميكانيزمات العرض و الطلب ستتولى إصلاح هذا الخلل، وهو مايعرف عند الكلاسيك باسم "اليد الخفية"؛
- ✓ إعتقد كذلك بوجود علاقة عكسية بين الأرباح و الأجور، فذكر في هذا الصدد أن دخل النشاط الصناعي يتم توزيعه على شكل أجور و في شكل أرباح و أن زيادة أحدهما تؤدي الى إنخفاض الآخر، ولذلك فقد نادى بأن بأن يتلقى العمال مستوى من الأجور يسمح لهم باشباع حاجاتهم الأساسية أو ما يسمى ب" **حد الكفاف**"، وأن نسبة كبيرة من الدخل يجب أن تعطى للرأسمالي حتى يقوم بالعملية التراكمية من أجل التوسيع في العملية الإنتاجية؛
- ✓ رأى أن أساس عملية النمو الإقتصادي يكمن في تقسيم العمل الذي تبرز أهميته الاساسية في انه يحد من تناقص الإنتاجية الحدية لعوامل الانتاج ، كما ان تقسيم العمل يعد شكلا من اشكال الادارة و التنظيم في قيام عملية الانتاج و هو ما يعتبر عاملا ايجابيا ، حيث يعتبر آدم سميث أن مسالة النمو الإقتصادي هي مسالة تراكمية ، و هو بذلك يستند الى التحليل الديناميكي في عملية التوازن ، إذ أن تراكم رؤوس الأموال المنتجة الذي يعتبر كفائض في الإنتاج يزيد من حجم الإستثمارات الجديدة ، و هو بذلك يعتبر ان سر التقدم الإقتصادي هو فائض الإدخار الذي يستثمر بعد ذلك و الكلاسيك بذلك يدعون الى ترشيد الإستهلاك قصد الإبقاء على مستوى متقدم من الإدخار يساهم في الدفع من الإستثمار[1].

كما رأى سميث انه قصد إعطاء الفعالية الكافية لخاصية " تقسيم العمل " وجب تسويق فائض الانتاج الى الخارج و من ثم بعث حافز اضافي على الرفع من الانتاجية التي تؤدي بشكل مباشر الى زيادة الدخل الوطني

[1] فتح الله و لعلو , الاقتصاد السياسي , مدخل للدراسات الاقتصادية , دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع , لبنان , 1981 , ص 108.

و من ثم زيادة عدد السكان ، و هذا الاخير مرهون بزيادة الدخل ، و هو يعتبر امرا ايجابيا بحكم انه يساعد على توسيع الاسواق و انخفاض معدل تكلفة عوامل الانتاج.

و حسب آدم سميث فان العمل هو المعيار الوحيد للقيمة ، في حين ان عملية الانتاج تقوم على ثلاث عناصر رئيسية : الارض ، العمل و راس المال ، و لذلك تكون دالة الانتاج حسبه كما يلي:

$$Y = f(K, L, N) \ldots\ldots\ldots (01)$$

حيث:

الإنتاج Y :

راس المال K :

العمل L :

الارض N :

كما يرى **آدم سميث** ان معدل النمو السنوي لناتج الاقتصاد الوطني هو مجموع الإنتاجية الحدية لجميع عوامل الانتاج و يمكن الوصول اليه باجراء عملية تفاصيل للمعادلة (01) بالنسبة للزمن(t) كمايلي :

$$dy/dt = df/dL * dL/dt + df/dK * dK/dt + df/dN * dN/dt \ldots\ldots\ldots\ldots (02)$$

حيث:

dY/dt :معدل نمو الناتج السنوي

df/dL : الانتاجية الحدية للعمل

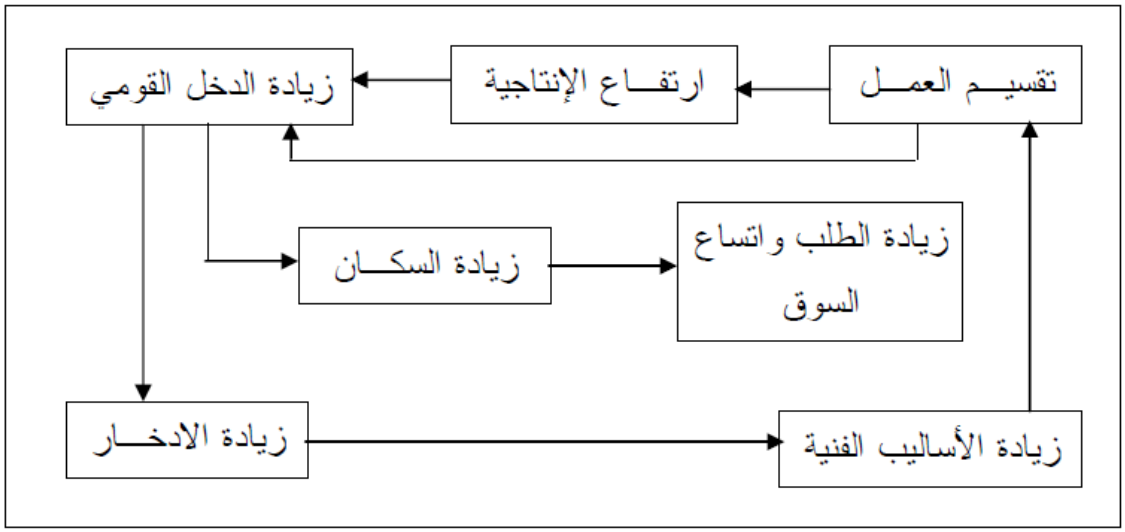
df/dK : الإنتاجية الحدية لراس المال

df/dN : الإنتاجية الحدية للأرض

و يشير آدم سميث الى مسألة تراكم النمو الإقتصادي بأنه نتيجة لتقسيم العمل ترتفع الانتاجية لجميع عوامل الانتاج ، لا سيما عند توافر قدر كاف من الطلب و الحجم المناسب من راس المال ، و ارتفاع الناتج يزيد من

الدخل و يرفع من المعدلات السكانية للنمو ، مما يزيد من الطلب الإجمالي في السوق الذي يؤدي لاتساعه ، و نلخص تصورات و افكار **آدم سميث** في الشكل التالي:

الشكل رقم (12) :تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي



المصدر: سالم النجمي , محمد القريشي , مقدمة في اقتصاد التنمية , دار الكتاب للطباعة و النشر , جامعة . الموصل، العراق،1988، ص61.

2. نظرية طوماس مالتوس:

لا تعتبر أفكار طوماس مالتوس حول النمو الإقتصادي أقل شأنا من أفكار **آدم سميث**، اذ أبرز أثر النمو السكاني على النمو الإقتصادي وبين أنه يجب أن يزيد نمو الناتج في الإقتصاد المحلي على نمو عدد السكان حتى يكون هناك نمو إيجابي حقيقي وليس مجرد نمو ظاهري لو زاد معدل نمو السكان على معدل نمو الناتج في الإقتصاد المحلي.

يعتبر طوماس مالتوس أول من أدرج النواحي الأخلاقية والعوامل الدينية ضمن عوامل النمو، حيث أن التمسك بتعاليم الدين يؤثر على الأفراد ويدفعهم الى العمل والجد وبالتالي ارتفاع انتاجية عنصر العمل، كما يؤكد على أهمية عامل الإستقرار السياسي في الدولة، وبحكم أنه يخلق الأمان و الاطمئنان لدى الأفراد وينصب تركيزهم على العمل فقط[1].

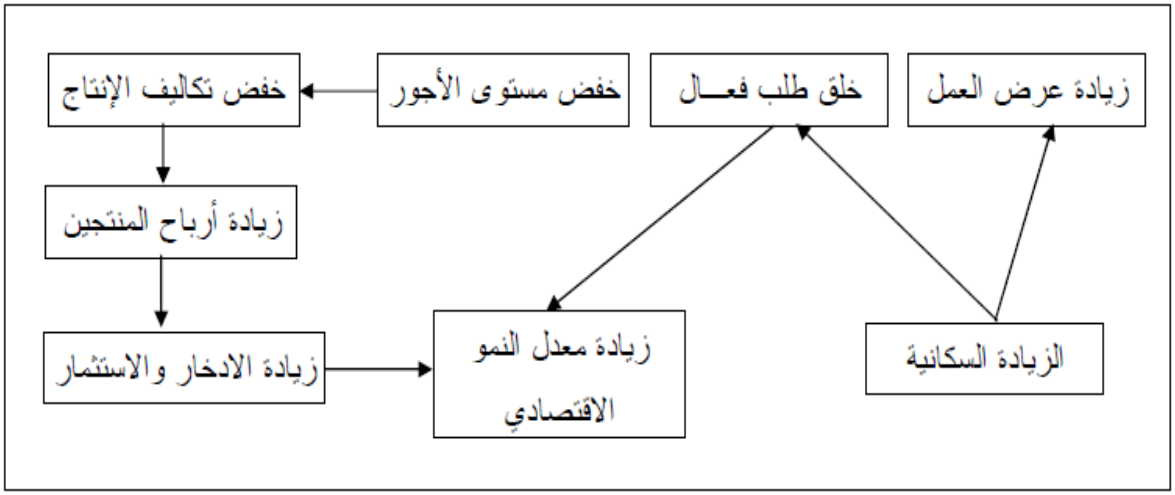
[1] عائشة مسلم ، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2004 , رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية, جامعة الجزائر , 2007 , ص 21.

كما يؤكد أن النمو السكاني يكون تأثيره ايجابيا على النمو الإقتصادي اذا كان يخلق زيادة في الطلب الفعال، و للوصول الى معدلات عالية من النمو الاقتصادي يبرز مالتوس أنه يوجد معدل للإدخار الذي لا يؤثر سلبا على الإستهلاك من جهة ، و يعتبر مقابل اقصى مستوى للإستثمار من جهة أخرى و هو " المعدل الأمثل للإدخار " لكن زيادة معدل الإدخار عن هذا المستوى تؤدي الى الحد من الإنفاق الاستهلاكي بشكل يحول من نمو جانب العرض و بالتالي الحيلولة دون تطور مستوى الإستثمار.

و يشير أنه بحكم أن عامل الأرض ثابت ، فإن الزيادة السكانية تؤدي الى انخفاض الإنتاجية الحدية لعنصر العمل بحكم زيادة اليد العاملة في الأراضي الزراعية و بالتالي انخفاض الانتاج الزراعي ، و على هذا الاساس فهو يدعو الى استغلال العامل التكنولوجي الذي من شانه تحسين و رفع انتاجية عنصر العمل ، و بالتالي تواصل عملية الإنتاج رغم ارتفاع عدد السكان.

و يعتبر مالتوس بأفكاره السابقة الذكر من أبرز مساهمي الفكر الكلاسيكي في نظرية النمو الإقتصادي ، اذ أضاف أن زيادة عدد السكان ترفع من عرض العمل الذي يؤدي الى خفض الأجور الى مستوى الكفاف ، هذا الأخير الذي يدفع عجلة النمو الاقتصادي بحكم انه يعتبر تخفيضا لتكلفة عنصر العمل ، و يمكن تلخيص نموذج مالتوس في الشكل التالي:

الشكل13 : نموذج طوماس مالتوس حول النمو الإقتصادي



المصدر : سالم النجفي و محمد القريشي , مرجع سابق ,ص23 .

3. نظرية دافيد ريكاردو:

يعتبر دافيد ريكاردو أن الأرض هي أساس أي نمو إقتصادي ، و انطلاقا من ذلك يرى أن القطاع الزراعي هو مكمن أهم نشاط إقتصادي و هو الزراعة ، لأنه يعتبر بمثابة الدعامة التي توفر موارد العيش للسكان[1].

كما اهتم ريكاردو بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الزراعي ، و رأى بان الإنسان قادر على تعويض تناقص الغلة ، و من هذا المنطلق فكر في كيفية استخدام تقنيات حديثة في عملية الإنتاج ، لكنه رأى أن ذلك يكون ممكنا في القطاع الصناعي اكثر مما هو عليه في القطاع الفلاحي.

و قسم ريكاردو المجتمع الى ثلاث (03) طبقات رئيسية و هي:

-الرأسماليون.

-العمال.

-ملاك الأراضي

فحسب ريكاردو فان الرأسماليين يلعبون الدور الرئيسي في عملية النمو الإقتصادي بصفة عامة ، اذ أنهم

يتولون البحث عن أسواق واسعة و زيادة الأرباح ، مما ينعكس ايجابا على النمو الإقتصادي من خلال اعادة استثمار هذه الأرباح في مشاريع جديدة ، اما العمال فهم الأداة و الوسيلة التي من خلالها تقوم عملية الإنتاج لكنهم حسب ريكاردو أقل أهمية من الرأسماليين، اما ملاك الأراضي فتكمن أهميتهم في كونهم يوفرون أساس عملية الإنتاج ألا و هي الأرض.

و قسم ريكاردو الدخل الوطني الى ثلاث 03 اقسام و هي:

-أرباح الرأسماليين.

-أجور العمال.

-ريوع ملاك الأراضي.

[1] شعباني اسماعيل , مقدمة في اقتصاد التنمية , دار هومة , الجزائر , 1997 , ص 64.

و بما ان الأرباح هي أعظم هذه الدخول فقد ركز ريكاردو على الرأسماليين كون أن تحقيق الأرباح يسمح بإعادة استخدامها في العملية الإنتاجية و هكذا يستمر التوسع الإنتاجي و يزيد التراكم الرأسمالي.

و طور ريكاردو نظرية الريع و التي تنص على أن تزايد النمو السكاني بشكل أكبر يؤدي الى استعمال الأراضي الأقل خصوبة في عملية الإنتاج ، و هذا ما يؤدي الى تناقص الدخل المكون من : أرباح ، أجور و ريع الأمر الذي يؤثر سلبا على عملية الإنتاج و بالتالي على النمو الإقتصادي وعلى نمو السكان المتزايد لدى الكلاسيك.

إن نظريات الكلاسيك في النمو الإقتصادي لا تزال لحد الآن تشكل ثروة في الفكر الإقتصادي، إذ يمكن للبلدان النامية التي هي في سعي حثيث من أجل تطوير اقتصادياتها وتحقيق نمو اقتصادي دائم ومستمر أن تستفيد من هذا التحليل الكلاسيكي، وبالرغم من الاختلافات المسجلة على مستوى التحليل لكل من آدم سميث1776، دافيد ريكاردو 1819 ومالتوس، إلا أنه يمكن القول أن مختلف التحاليل تبلورت حول مجموعة من النقاط المشتركة[1].

- إن أول مسألة اهتم بها الكلاسيك في دراستهم للنمو الاقتصادي هي مسألة تراكم رأس المال بمعدلات مرتفعة في القطاع الصناعي بسبب ظروف تناقص الغلة التي تسود النشاط الزراعي، وبذلك فقد اعتقدوا أن القطاع الصناعي يمكن أن يكون فعلا محركا للنمو الاقتصادي، وأن القطاع الزراعي يمكن أن يعرقل هذا النمو وذلك بسبب تناقص الإنتاجية المتوسطة للعامل الزراعي وارتفاع أسعار السلع الغذائية وارتفاع مدخرات المزارعين التي قلما يتم استخدامها في استثمارات منتجة في النشاط الزراعي أو خارجه.

وهنا يمكن ملاحظة أنه خلال الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ظهرت أراء تدافع عن التصنيع كحل لمختلف المشاكل التي تواجهها الدول المتخلفة التي تتشابه إلى حد كبير مع الحجج الكلاسيكية التي استخدمت لصالح الصناعة وضد الزراعة.

- اعتبر الكلاسيك بأن معدل التراكم الرأسمالي هو المحدد الأساسي للنمو الاقتصادي وهذا المعدل يتحدد على أساس تلك النسبة من أرباح المشاريع التي يتم توجيهها نحو استثمارات جديدة.

وفي واقع الأمر إن الربط بين معدل الأرباح ومعدل تراكم رأس المال هو ربط بين معدل رأس المال والكفاءة الإنتاجية للمشروع، ففي ظروف المنافسة التامة التي يفترضها الكلاسيك والتي تسود الاقتصاد فإن صاحب

[1] رتيعة محمد،السياسة الجبائية، الإنفاق الحكومي و النمو الإقتصادي،دراسة قياسية حالة الجزائر 1970-2006،ماجستير في الاقتصاد و الإحصاء التطبيقي فرع: الطرق الكمية، المعهد الوطني للتخطيط و الإحصاء INPS، الجزائر،ص 34.

المشروع لا يستطيع تحقيق أرباح احتكارية، أما إذا أراد تحقيق أرباح عير عادية، فعليه إما أن يسعى إلى تقليل تكاليف الإنتاج باستخدام الوسائل الحديثة في العملية الإنتاجية، وإما أن يسعى إلى إطلاق منتجات جديدة تحوز على طلب المستهلكين في الأسواق، وإذا أردنا الحديث على مستوى الاقتصاد ككل نقول أن نمو الصناعات المختلفة المشكلة للاقتصاد الوطني مقدرا بمعدلات تراكم رأس المال يتوقف على مدى قدرة هذه الصناعات على رفع كفاءتها الإنتاجية بما يعكس التطورات المستمرة في الفنون الإنتاجية و ملائمة أذواق المستهلكين.

- اهتم الكلاسيك كذلك بعملية التقدم التقني وأهميته بالنسبة للنمو الاقتصادي، و هو أمر في غاية الأهمية بالنسبة للبلدان النامية، فإدخال تقنيات تكنولوجية جديدة على العملية الإنتاجية سوف يكسب الصناعة المحلية ميزة تنافسية بفعل زيادة كميات الإنتاج مع تخفيض التكاليف الحقيقية، وهو ما سوف يقودنا إلى نمو اقتصادي ناتج عن قدرة هذه الصناعات على منافسة السلع الأجنبية في الأسواق المحلية والخارجية، وبالمقابل سوف تسمح لنا بتقليل آثار تناقص الغلة في النشاط الزراعي.
- من أهم الشروط التي وضعها الكلاسيك من أجل ضمان المناخ الملائم لسير النشاط الاقتصادي نجد عدم تدخل الدولة في هذا الأخير و ترك الحرية للنشاط الاقتصادي الخاص. [1]

هذا المبدأ ظل موضع اعتراض شديد لدى معظم البلدان النامية نحو أكثر من ثلاثين عاما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، والدليل على ذلك هو أن كل النماذج التنموية التي تم تبنيها خلال تلك الفترة ارتكزت على تدخل الدولة بشكل كبير، إلا أنه و نتيجة لعجز هذه الدول عن تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة فإننا نسجل عودة هذه الدول إلى المناداة بتشجيع الحرية الاقتصادية التي اشترطها الكلاسيك.

- يرى الكلاسيك أن المشكلة السكانية هي إحدى العوامل التي تتسبب في إفساد المناخ الملائم للنمو الاقتصادي، ولها آثار على القطاع الزراعي من حيث تناقص الغلة به وارتفاع منتجاته وإعادة توزيع الدخل الوطني لصالح ملاك الأراضي(نظرية الريع لريكاردو) وبذلك أمكنهم الربط بين المشكلة السكانية والنمو الاقتصادي.
- المسألة الأخيرة التي تؤثر على المناخ الملائم لدفع عملية النمو الاقتصادي والتي أقلقت الكلاسيك هي مسألة ملاك الأراضي الزراعية الذين لهم رغبة على العموم في الإبقاء على الوسائل التقليدية في الزراعة، فقليل منهم من يجازف بالاستثمار في النشاط الزراعي غير التقليدي ولا يستخدمون مدخراتهم في

[1] رتيعة محمد، مرجع سابق،ص 35.

استثمارات منتجة، ونعود هنا إلى روبرت مالتس الذي نادى بضرورة إحداث إصلاح زراعي يحفز الملاك على الأخذ بهذه التقنيات الحديثة بهدف زيادة إنتاجهم، ولكون البلدان النامية يحتل القطاع الزراعي بها مكانة هامة من حيث مساهمته في الناتج الوطني والتشغيل، فالأخذ بهذا المبدأ الكلاسيكي قد يسمح بإنعاش القطاع الراكد بالإضافة إلى تدخل الدولة عن طريق دعم طبقة الفلاحين ومساعدتهم على تسويق منتجاتهم، كل هذا يمكن أن يحدث ثروة داخل القطاع الزراعي التقليدي للبلدان النامية[1].

4. نقد النظرية الكلاسيكية:

لقد غلب الطابع التشاؤمي للنظرة الكلاسيكية للنمو الاقتصادي من خلال تركيزها في التحليل على نمو العدد السكاني وقانون تناقص الغلة وتراجع العائد الريحي والتي تؤدي بالاقتصاد عاجلا أم آجلا إلى وضع الركود، نوجز فيما يلي أهم الانتقادات التي تعرض لها التحليل الكلاسيكي للنمو[2]:

- ✓ اعتماد فرضية المساواة بين الإدخار والإستثمار، معتبرين الإدخار المصدر الوحيد للإستثمار مهملين بذلك الدور المصرفي في تمويل الإستثمارات، وبالتالي قد تزيد الإستثمارات عن المدخرات؛
- ✓ اعتماد أفكار خاطئة عن الأجور والأرباح، معتبرين أن الأجور لا يمكن أن تزيد على حد الكفاف، كما أن الزيادة في الأجور تخفض في مستويات الأرباح، حيث أن الواقع أثبت خلاف ذلك فقد ارتفعت الأجور إلى مستويات قياسية مع ارتفاع الأرباح؛
- ✓ النظرة التشاؤمية للنظرية الكلاسيكية بالتوجه الحتمي للاقتصاد إلى الركود يعتبر غير واقعي، فقد ازدهرت اقتصاديات الدول بعد الفترة الكلاسيكية وحققت معدلات النمو الاقتصادي العالمي مستويات قياسية في فترة وجيزة ؛
- ✓ إهمال الدور الكبير الذي يلعبه التقدم التكنولوجي في التراكم الرأسمالي وخلق الثروة وتحقيق النمو معتبرة أنه متغير ثابت عبر الزمن، في حين اعتبرته نماذج النمو الحديثة في صميم عملية النمو Procesus de croissanace ؛
- ✓ إهمال النظرية الكلاسيكية ككل لدور الدولة كفاعل اقتصادي ومؤسساتي لا سيما في الدول الأقل تقدما.

كخلاصة لما سبق يمكننا القول بأن النظرة الكلاسيكية للنمو الإقتصادي بكل ما فيها من جوانب النقص والقصور سواء من ناحية التصور أو الواقع قد أسست لبداية نقاش طويل ومستفيض حول مجال خصب للبحث

[1] رتيعة محمد، مرجع سابق،ص 35.

[2] بوحزام سيدأحمد، محاضرات في نماذج النمو، مطبوعة محاضرات في مقياس نماذج النمو،تخصص إقتصاد التنمية، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر،2020-2021، ص23.

عن أسباب نمو النشاط الإقتصادي للدول وتراكم الثروة على المدى الطويل ومحاولة نمذجته لفهم الظاهرة الإقتصادية.

ثانيا:النمو الاقتصادي عند الكينزيين.

بعد الأزمة الحادة التي عرفها العالم الرأسمالي سنة 1929م والتي أعقبها ركود اقتصادي خلال الفترة الممتدة من 1929 إلى1933م، وضع كينز نظريته المشهورة سنة 1936 والتي شكلت منعطفا كبيرا في الفكر الاقتصادي، حيث وضع عددا من الأسس الجديدة التي من شأنها معالجة عيوب النظام الرأسمالي ووضعه في طريق النمو الاقتصادي، ولقد اهتم كينز بالاقتصاد الكلي، في الوقت الذي اهتم فيه الاقتصاديون السابقون له بالاقتصاد الجزئي حيث اهتموا بتخفيض تكاليف الوحدة المنتجة وتعظيم أرباح المؤسسة الفردية معتقدين بأن أرباحهم هي مصدر تراكم رأس المال الذي يعد المحرك الرئيسي للنمو.

كما أوجد علاقة بين زيادة الاستثمارات ونمو الدخل الوطني وأطلق عليها مصطلح المضاعف[1] وبالنسبة إليه التسيير التلقائي لاقتصاد السوق ينطلق من حتمية البطالة وهذا راجع لمفهوم الجمود الاسمي La régiditèالذي يسد تصحيح الأسعار والأجور من جهة وكذا غياب التنسيق بين الأعوان الاقتصاديين وانحياز الطلب الفعال من جهة أخرى يعيق الوصول إلى تحقيق التشغيل الكامل.

إن الإسهام الكبير الذي جاء من الأفكار الاقتصادية للمذهب الكينزي تلخص أساسا في أطروحات كل من هارود ودومار رغم أننا نلمس اختلافا كبيرا بين هذين الكاتبين. فبالنسبة لاقتصاد ينتج سلعة واحدة إما أن يستهلكها بصفة جارية أو يدخرها كمخزون لرأس المال، ولديه عرض العمل متجانس يستخدم مع مايتاح من مخزون رأس المال الذي تم تركيمه في الماضي.

1. نموذج روي هارود وإيفسي دومار.

لقد أعطى نموذج هارود–دومار أهمية كبيرة للاستثمار ودوره في حركية النمو، وحسب رأيهما فإن مشكل الرأسمالية يتمثل في أزمة البطالة وبالتالي قاما بمحاولة تبرير توازن ديناميكي على المدى الطويل عند مستوى التشغيل الكامل وسنتطرق إلى كل من نموذج هارود ونموذج دومار على حدى لنأتي إلى النموذج المسمى هارود–دومار.

[1] .أحمد زكان مرجع سابق ص35.

أ.نموذج هارود: تعرض نموذج هارود إلى صعوبة تحقيق توازن ديناميكي على المدى البعيد، وينطلق نموذجه من التمييز بين معدلات ثلاث للنمو:

أ. معدل النمو الفعلي: (g) $g = \frac{\Delta y}{y}$ حيث y:الدخل الوطني و Δy:التغير في الدخل.

ب. معدل النمو المضمون الضروري: (g_w).من أجل تعريف هذا المعدل يجب معرفة الاستثمار المرغوب فيه $\overset{*}{I}$الذي يرتبط بالأرباح المتوقعة وزيادة الانتاج،وهذا يعني :$\overset{*}{I} = f(\Delta y)$ ويجب أن يتساوى هذا الاستثمار مع الادخار الكلي المحقق، أي: $\overset{*}{I} = S$.

ج. معدل النمو الطبيعي: ويعرفه هارود على أنه المعدل الذي يزداد به الاقتصاد ويتفادى في نفس الوقت حدوث البطالة، وفي المدى الطويل يعتبر معدل النمو الطبيعي أقصى معدل مرتبط بنمو السكان النشيطين.

ب.نموذج دومار: يعتبر دومار كما يعتبر كينز أن مشكل الرأسمالية يتمثل أساسا في أزمة البطالة، وتقول النظرية الكينزية أنه في الفترة القصيرة يتحقق التشغيل الكامل لما يكون الاستثمار كافي لجعل الدخل عند مستوى التشغيل الكامل، وزيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الادخار الإجمالي عند مستوى الاستثمار الأولي.

ويرى هارود–دومار أن هناك سببين لعدم استقرار النمو هما:

أ. عدم تعادل معدل النمو الفعلي مع معدل النمو الطبيعي: إن احتمال تعادل كلا المعدلين ضعيف جدا، وهذا يعني أن الاقتصاد يكون إما في حالة بطالة أوفي في حالة عدم الاستخدام الكامل لرأس المال، ومن أجل تساوي معدلي النمو الفعلي والطبيعي يجب تعديل الميل الحدي للادخار أو معامل رأس المال.

ب. عدم استقرار معدل التوازن يقول هارود أنه حتى ولو تساوى معدل النمو الفعلي مع معدل النمو الطبيعي (أي نمو متوازن) فإن التنمية الاقتصادية تبقى دائما غير مستقرة، ويرى كذلك أن النمو المتوازن يعني أن المؤسسات تستثمر حسب ظروف السوق، أي أن الاستثمارات تكون متناسبة مع قوة العمل[1].

في نموذج هارود–دومار ينمو السكان والقوى العاملة بمعدل تناسبي ثابت مستقل عن القوى الاقتصادية الأخرى ويطلق عليه n.

صافي الادخار والاستثمار يمثلان جزءا ثابتا من الناتج الصافي الذي يطلق عليه s أي نسبة ميل الادخار.

[1] رتيعة محمد، مرجع سابق،ص 36.

أما التكنولوجيا فيمكن وصفها بواسطة معاملين ثابتين هما:

- القدر اللازم من العمل لإنتاج وحدة واحدة من الناتج.
- القدر اللازم من رأس المال لإنتاج وحدة واحدة من الناتج والذي يرمز له بالرمز V . وهو معامل الاستثمار

أما نسبة النمو المرغوب فيه فهو G_W المعرف من طرف المدرسة المارشالية وهو يعكس التوازن الساكن إلى توازن ديناميكي، بعبارة أخرى $G_W = \frac{S}{V} = n$ وبافتراض أن V و S ثابتين نحصل على نمو متوازن معدل (عند نسبة ثابتة).

لكن هل تتوافق هذه الافتراضات أو تتسق مع اقتصاد ينمو؟.

هارود ودومار يعتبران بأن هذه الافتراضات متوافقة إذا وفقط توفر شرط التساوي بين S و nV، أي معدل الادخار هو حاصل ضرب معامل رأس المال الناتج ومعدل نمو القدرة العاملة.

– لما يكون المعدل المرغوب فيه مستقر عبر الزمن يحدث انحراف بين معدل النمو الفعلي والمرغوب فيه في الاتجاه التصاعدي، إلا أن هناك حدودا قصوى لهذا الانحراف تتمثل في المعدل الطبيعي G_n الذي يعرفه هارود بأنه معدل النمو الذي يسمح بالزيادة في السكان والتحسينات التقنية.

ومنه نخلص إلى أن النمو المستقر عند التشغيل الكامل يستلزم تحقيق التعادل بين G_n و G_W، وعندئذ يمكن للنظام الاقتصادي أن يجمع بين النمو المستقر وحالة التشغيل الكامل، غير أن المشكلة في نموذج "هارود" هي أن التعادل لن يحدث إلا صدفة كون أن المتغيرات التي تحدد كلا من G_W هي c_r و S، بينما G_n يحكمها معدل النمو الديمغرافي والتحسينات الفنية ، تتحدد بطريقة مستقلة عن بعضها البعض وعن معدل النمو الفعلي G ، وبذلك كان هارود متشائما وخلص إلى أن النمو المستقر عند العمالة الكاملة لن يكون ممكنا.[1]

2. نقد النموذج الكينزي للنّمو:

يعتبر نموذج النمو المقترح من طرف الإقتصاديين هارود و دومار النموذج القاعدي والأساسي تقريبا الذي انطلقت منه باقي النماذج الأخرى في بناء تصورات حول النمو الإقتصادي، جاء هذا النموذج لتلبية حاجات الدول المتقدمة خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية حيث طبقته البلدان الأوروبية للوصول للإقلاع الإقتصادي وبلوغ مرحلة النضج لا سيما مع مشروع مارشال الأمريكي لتنمية أوروبا، ويتمثل أهم عيب لهذا النموذج في

[1] رتيعة محمد، مرجع سابق،ص 37.

عدم إمكانية تطبيقة في الدول المتخلفة من خلال تركيزه على جانب الطلب لتحفيز النمو(الادخار والاستثمار محددين للنمو)، في حين تعاني البلدان المتخلفة قلة الإدخار وبالتالي تلجأ في الكثير من الأحيان إلى الإستدانة الخارجية لتمويل المشاريع الاستثمارية (لا سيما تلك المتعلقة بالبنية التحتية)،و فيما يلي نسوق مجموعة من الإنتقادات التي لاقاها النموذج:[1]

- ✓ عدم ملائمته للدول المتخلفة نظرا لإختلاف الظروف الإقتصادية و لتميز هاته الأخيرة بمعدلات إدخار ورأسمال منخفضة؛
- ✓ ثبات نسب استخدام كل من العمل ورأس المال وعدم إمكانية الإحلال بينهما فرضية غير واقعية، حيث أثبت الواقع إمكانية الإحلال بين العاملين لا سيما في ظل تأثيرات التقدم التكنولوجي؛
- ✓ فرضية ثبات أسعار الفائدة والمستوى العام للأسعار غير واقعية، فمن الممكن تغير هاته الأسعار على المدى الطويل؛
- ✓ فرضية ثبات الميل الحدي للإدخار ومعدل رأس المال على الناتج غير واقعية لا سيما في المدى الطويل.

نلاحظ أن معظم الإنتقادات الموجهة لهذا النموذج متمثلة في عدم واقعية الفرضيات والأسس التي بني عليها، مما يجعل منه غير صالح للتطبيق، ولئن نجح نموذج هارود ودومار في بعض الدول ولفترة معينة في تلبية حاجات بعض الإقتصاديات إلا أنه لا يمكن تطبيقه في باقي الدول ولفترات طويلة.

المطلب الثاني: نماذج النمو النيوكلاسيكية.

على غرار الكلاسيك لم يتوان الإقتصاديون النيوكلاسيك في محاولة تفسير كيفية سير آلية النمو الإقتصادي، فانطلاقا مما جاء به سابقوهم من الكلاسيك ، طور النيوكلاسيك آليات جديدة للنمو الإقتصادي تخلت عن الجمود و النطاق الضعيف الذي كانت تدور فيه أفكار الكلاسيك ، حيث أدخلوا بالخصوص العامل التكنولوجي و الإبتكارات في سير العملية الإنتاجية.

أولا: جوزيف شومبيتر1883-1950:

يعتبر شومبيتر من أبرز الكتاب في حقل النمو الإقتصادي ومن الأوائل الذين ناقشوا التنمية كفرع مستقل بذاته عن فروع الإقتصاد، حيث رفض شومبيتر وصف التنمية بأنها عملية متدرجة ذات انسجام وتوافق، واعتبرها تغير

[1] بوحزام سيد أحمد، مرجع سابق، ص30.

تلقائي وغير مستمر وأن التنمية تحدث بشكل قفزات في فترة الإزدهار، تعقبها انخفاضات حادة في فترا ت الكساد.[1] بحيث يتلخص تحليل شومبيتر للنمو الإقتصادي في النقاط التالية:

- **المنظم:**

يعتبر المنظم (Entrepreneur) المحرك والدينامو الرئيسي للنمو الإقتصادي في نظرية شومبيتر، وبأن له دور كبير و هام جدا في عملية الإنتاج ، و ذلك انطلاقا من التجديد الذي يقوم به للحصول على أفضل النتائج .

والمنظم هو الذي يقدم شيئاً جديداً، فقد لا يقدم المال ولكن يقوم بتوجيهه واستغلاله، كما أن المنظم يعمل على إدخال طرق وأساليب جديدة لمزج عناصر الإنتاج والتوليف بينها، ولكي يقوم المنظم بذلك يجب أن يكون لديه المعرفة الفنية والقدرة على التصرف بشأن عوامل الإنتاج.[2]

- **الإبتكارت و التجديدات:**

تلعب الإبتكارات دورا هاماً في النمو الإقتصادي في نظرية شومبيتر، و تأخذ هذه التجديدات و الإبتكارات التي يقوم بها المنظم عديد من الأشكال مثل:

-إدخال و إنتاج بضائع جديدة لم يتعود عليها المستهلكون.

-إدخال طرق و تقنيات إنتاج جديدة.

-البحث عن أسواق جديدة لتصريف الإنتاج و بالتالي توفير حافز إضافي لعملية الانتاج.

-إعادة تنظيم و هيكلة الجهاز الإداري بشكل يزيد من فعالية العملية الإنتاجية.

- **الأرباح:**

الدافع الرئيسي لأي نشاط إقتصادي هو تحقيق الأرباح ، و بالتالي فإن هدف المنظم لا يخرج عن هذا النطاق ، لذا يرى شومبيتر أنه في ظل المنافسة الكاملة فان الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأرباح هي في الإبتكارات، هاته الأخيرة التي تؤدي إلى تغييرات ديناميكية تعطي الأفضلية لذلك المشروع محل الإبتكار مقارنة بباقي المشاريع.

---

[1] القريشي، مدحت. تطور الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،2008، ص69.

[2] بدر شحدة سعيد حمدان،مرجع سابق، ص22.

➢ **كسر التدفق الدائري:**

يرى شومبيتر أن الإبتكار الجديد لمشروع ما لا يلبث أن يصبح في حوزة باقي المشاريع، و هذا ما يؤدي الى انخفاض مردودية المشروع محل الإبتكار ، لهذا تظهر ضرورة تجديد و ابتكار منتوج آخر لأخذ الأفضلية عن باقي المشاريع و بالتالي كسر ذلك الترابط الحاصل بين المشاريع و الذي يتجلى من خلال إنتاج نفس المنتوج.

و يشرح شومبيتر تحليله من خلال الربط بين هذه الأفكار ، حيث أن لجوء المنظم الى الإئتمان المصرفي لدعم عملية الإبتكار و التجديد يزيد من حجم أرباحه نتيجة ظهور المنتجات الجديدة التي يزيد الطلب عليها في مقابل انخفاض الطلب على المنتجات القديمة ، و عند بداية تسديد القروض تنخفض الأرباح التي يواكبها تحول المنتوج الجديد الى منتوج قديم.

➢ **الإستثمار والإدخار:**

اختلفت معالجة شومبيتر للإدخار والإستثمار عن الكلاسيك فعند الكلاسيك كان قرا ر الإستثمار والإدخار يتم عن طريق الطبقة الرأسمالية فقط، ولكن شومبيتر يرى أن الطبقة العاملة تقوم بالإدخار، ولقد قسم شومبيتر الإستثمار لنوعين[1]:

النوع الأول :الإستثمار التلقائي (Autonomous Investment): والذي يتحدد بعوامل مستقلة عن النظام الإقتصادي، وهو إستثمار لا يتعلق بالتغيرات في الدخل أو الأرباح أو المبيعات، إنما يعتمد على عوامل طويلة الأجل تتعلق بالابتكارات التي يقوم بها المنظمون، ويتم تمويل هذه المشروعات بالإقتراض المصرفي، وبالتالي أدخل شومبيتر أهمية النظام المصرفي في عملية التنمية والنمو.

النوع الثاني :الاستثمار التابع (Induced Investment): وهو عبارة عن دالة لحجم النشاط الإقتصادي، يعتمد مباشرة على الأرباح، وسعر الفائدة، والدخل، والمبيعات، ويرتفع الإستثمار التبعي بارتفاع الأرباح وبانخفاض سعر الفائدة.

[1] القريشي، مدحت.التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل. للنشر، عمان، الأردن، 2007 . للنشر، عمان، الأردن، 2007،ص70.

واهتم شومبيتر بالإستثمار التلقائي باعتباره المحدد الأساسي في الواقع لعملية النمو الإقتصادي في الأجل الطويل، لأنه يتحدد بعملية الإبتكار والتجديد التي يقوم بها المنظمون وعدم ارتباطه بالتغيرا ت في النشاط الإقتصادي[1].

ثانيا: نموذج روبرت سولو(1956)

في هذا العنصر سنتطرق إلى أشهر النماذج النيوكلاسيكية للنمو الإقتصادي وأساسا روبرت سولو(1956) الذي بحث في إطار النمو من منظور الاقتصاد الجزئي على توضيح أفكار مستوحاة من تكوين التوازن العام محافظا على جوهر البديهيات لوالراس Axiomatique walrasienne وهي الإنتاجية الحدية لرأس المال، المنافسة التامة والكاملة، المردودية غير المتزايدة.

سولو يجيب على التوقعات التشاؤمية لهارود ودومار اللذان حاولا تسخير النظرية الولراسية ذات الطابع الستاتيكي إلى نظرية ذات طابع ديناميكي ويطلق على صيغتهما في النمو أن فيها بعض الظلم، بحيث تلك الأرقام الممثلة في s، V، n هي من حقائق الطبيعة المعطاة كل مستقل عن الآخر، فمعدل نمو عرض العمل مرتبط بالعوامل الديمغرافية التي تؤثر في المدى الطويل في الاختيار بين المساهمة أو عدم المساهمة في القوى العاملة، ومعامل رأس المال الناتج يتمثل في تكنولوجيا لا تتغير إلا على نحو ضئيل استجابة للقوى الاقتصادية، أما معدل الادخار فيتغير مع التوزيع العمري للسكان ومن ثم مع معدل نمو السكان، فإذا اعتبرت s، V، n ثابتة ومستقلة، فإنه لايوجد أي سبب لتساوي s وnV إلا إذا كان ذلك مصاحبا للزيادة في الطاقة المعطلة، أو مصاحبا لمعدل بطالة يزداد سوءا بانتظام[1].

إن معدل الادخار مرتبط بنمط تعويض التجهيزات وبالميل للاستثمار مع العلم أن الادخار يساوي الاستثمار$I=S$. وبما أن الادخار هو جزء من الناتج يمكن كتابته على الشكل $S(t)=sQ(t)$.

s: معدل الادخار و$Q(t)$: الإنتاج.

تعتمد كل نماذج النمو الاقتصادي على شكل دالة إنتاج كوب دوقلاس، وفي نموذج سولو دالة الإنتاج المكونة من عنصري العمل ورأس المال هي:

$$Y = f(K, L)$$

[1] بدر شحدة سعيد حمدان،مرجع سابق، ص23.

[1] روبرت سولو، ترجمة ليلى عبود "نظرية النمو"2002 ص45.

K : رأس المال

L : العمل الذي يعبر عن مستوى التشغيل الكامل،كما أن القوة العاملة متغيرة خارجية وتزيد بمعدل ثابت (n)[11]، ومع غياب أثر التقدم التكنولوجي فأن: $L = L_0 e^{nt}$ ، بحيث التطور التكنولوجي حيادي في معنى هارود، ويعني أنه عند زيادة فعالية العمل $Y = f(K, A(t), L)$ فأن التقدم التقني يرتفع بمعدل خارجي ثابت $DA/A = \chi$ ، ونفترض أن $A(0) = 1$ أي $A(t) = e^{xt}$.

نذكر أن نموذج سولو هو نموذج تجميعي(تراكمي) للغاية، بحيث كل الاحتمالات التقنية تمثل من قبل دالة واحدة، وحتى نتجنب مشاكل التراكم نفترض أنه لاتوجد إلا سلعة واحدة في الاقتصاد (خارج العمل) هذه السلعة هي الإنتاج (مستهلكة ومستثمرة).

وهذه الدالة لها الخصائص التالية:

- تقبل مشتقات جزئية أولى مستمرة موجبة ومتناقصة.
- موجبة ومستمرة: تعبر عن قابلية عوامل الإنتاج للإحلال.
- متناقصة: تدل على فرضية انخفاض فاعلية عامل من العاملين عندما ترتفع الكمية المستعملة من هذا العامل.
- الاستمرارية: تعبر عن قابلية عوامل الإنتاج على الإحلال.
- التجانس: تعبر عن فرضية غلة الحجم الثابتة.[2]

وعادة ما نفرض في نظرية النمو على هذه الدالة مايسمى بشروط (Inada)، وهي شروط مفروضة على دالة الإنتاج النيوكلاسيكية، والتي تمثل العلاقة بين الناتج الفردي ورأس المال للفرد.

وتعني شروط إينادا إن ميل الدالة يكون قويا جدا عند نقطة الأصل وصغيرا في النهاية الأخرى، وما يقترحه (إينادا) مبدئيا أن الميل للاستثمار نهائي عند نقطة الأصل ويقترب من الصفر في الطرف الآخر على النحو الذي نراه في الشكل الآتي[1]:

وإذا ما رمزنا لهذه الدالة بـ (f) تكون شروط إينادا كالتالي:

[2] عمر صخري، مبادئ الاقتصاد الرياضي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 181.

[1] روبرت سولو، ترجمة ليلى عبود، مرجع سبق ذكره ص52.

- $f(0)=0^*$: إن الإنتاج صفر عندما يكون رأس المال لعامل الفرد صفرا.
- $f'(0)=\infty$: إن الإنتاجية الحدية لرأس المال لعامل الفرد يؤول إلى مالا نهاية عندما يكون رأس المال صفرا.
- $f'(\infty)=0$: إن الإنتاجية الحدية لرأس المال لعامل الفرد يؤول إلى الصفر عندما يكون رأس المال لانهائيا.
- $f'(.)\rangle 0$ الإنتاجية تتزايد مع رأس المال لعامل الفرد.
- $f'(.)\langle 0$ الإنتاجية الحدية لرأس المال العامل متناقصة.

إضافة إلى ذلك فإن الاستثمار الصافي يساوي معدل نمو الناتج من مخزون رأس المال ويرمز له بالرمز K^*

لدينا: $$\overset{*}{K}(t)=sY(t)\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

بالتعويض في دالة الإنتاج نجد: $$\overset{*}{K}(t)=sf(K(t),L(t))\ldots\ldots\ldots(2)$$

وبالتالي فقيمة $\overset{*}{K}(t)$ تحدد تطور مخزون رأس المال الناتج من الاستثمار والادخار في كل لحظة زمنية t، بالإضافة إلى تطور معدلات عوامل الإنتاج.

مع العلم أن دالة الإنتاج هي متجانسة من الدرجة الأولى، ومن هذه النقطة نستهل تحليل سولو بإدخال متغيرة جديدة kولتكن: $k=\frac{K}{L}$

بمفاضلة المعادلة بالنسبة للزمن نجد: $$K=\dot{k}\,Le^{nt}+nkL_0e^{nt}\ \ldots\ldots\ldots(3)$$

ومنه: $$sf(K,L)=(\dot{k}+nk)L\ \ldots\ldots\ldots(4)$$

وما أن غلة الحجم ثابتة يمكن قسمة عوامل الدالة f على L_t .

لنجد: $$sf(k,1)=(\dot{k}+nk)\ \ldots\ldots\ldots(5)$$

ومنه: $$\dot{k}=sf(k)-nk\ \ldots\ldots\ (6)$$

وإذا أدخلنا الانخفاض الفعلي للعمل s لا بد من طرح الكمية δمن رأس المال والتي تعبر عن معدل استعمال رأس المال. هذا ما يفسر أنه في مكان الحصول على معدل نمو السكان يساوي إلىn فهو يساوي إلى $(n+\delta)$وإلا المعادلة تبقى نفسها[1].

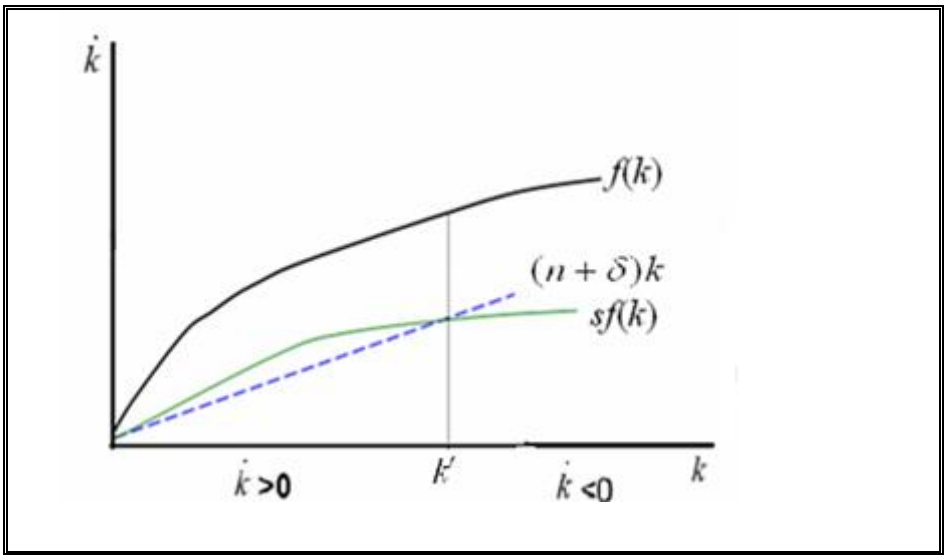
$$\dot{k}=sf(k)-(n+\delta)k\ldots\ldots\ldots(7)$$

[1]رتيعة محمد، مرجع سابق،ص39.

إن التغير النسبي لـ $\dot{k}$ هو الفرق بين معدلي التغير النسبيين لكل من العمل ورأس المال أي: $\dot{k} = \frac{\dot{K}}{L} - \frac{\dot{L}}{L}$

المعادلة رقم (7) هي المعادلة الأساسية لـ Solow وهي ممثلة في الشكل التالي:

الشكل رقم (14): النمو عند سولو



Source : R.M Solow,une contribution à la croissance par Philipe- Michel, p71

$sf(k)$ الناتج الإجمالي عند قيم مختلفة لرأس المال وعمل مقداره 1.

- إذا كان $k = k'$ فإن $(n+\delta)k = sf(k)$ و $\dot{k} = 0$ وهذه هي الحالة المنتظمة فالإقتصاد هنا يتبع مسار نمو متوازن.
- إذا كان $k\langle k'$ هذا يعني أن $(n+\delta)k\langle sf(k)$ و $\dot{k}\langle 0$ ومنه الاستثمارات الحقيقية تستعمل بصفة كاملة.
- إذا كان $k\rangle k'$ فإن: $(n+\delta)k\rangle sf(k)$ و $\dot{k}\langle 0$ ومنه في هذه الحالة يجب تركيم وتجميع رأس المال k من أجل الحصول على القيمة $\dot{k}$ وهذا مهما كان حجم المخزون الأولي لرأس مال لكل فرد.

والفكرة الأساسية التي اعتمدها سولو هي قابلية الإحلال بين عوامل الإنتاج العمل ورأس المال حتى يتحقق التوازن في النمو على المدى البعيد، ومنه لابد من ثبات هذه النسبة بين العمل ورأس المال ويعود ذلك إلى اتجاه معدل الإدخار وإلى النسبة التي تسمح بتحقيق المساواة بين k و k'، أي اتجاه معدل النمو نحو النمو التوازني أين تزداد وتيرة الإقتصاد بنفس الوتيرة التي يزداد بها عدد السكان[1].

[1] رتيعة محمد، مرجع سابق،ص40.

هذا النموذج يصل إلى نتائج متعددة، والأهم هو تحديد أثر معدل النمو للمدى الطويل، ونظرية استدراك الإقتصاديات الغنية من قبل الإقتصاديات الفقيرة وهذا مايبرر محاولات وتجارب لتجاوز هذا النموذج.

ثالثا: أهم الإنتقادات الموجهة لنماذج النمو النيوكلاسيكية

في ظل فرضية سولو يستحيل ايجاد تفسير للإختلاف الكبير في مستويات و معدلات نمو الدخل الفردي في كل من البلدان المتخلفة والمتقدمة، كما لا يمكن الوقوف عن أسباب ارتفاع معدلات النمو في بعض بلدان جنوب شرق آسيا وهذا في ظل افتراض سيادة نفس المستوى التكنولوجي، وهذا ما دفع ببعض الإقتصاديين للقول بان التقدم التكنولوجي لا يسير بخطى واحدة في البلدان المتطورة والأقل تطورا، و أن تسارع هذا التقدم في البلدان المتطورة يكون أكبر بكثير منه في البلدان المتخلفة.

من أجل سد هذه الفجوة، قام أصحاب نظرية النمو الداخلي بالبحث عن صياغة نموذج جديد للنمو، حيث افترضوا عدم استقلالية التقدم التكنولوجي عن المتغيرات الأخرى في المجتمع، وسوف نرى في المطلب الموالي الوظيفة الأساسية التي أخذها هذا البرنامج البحثي على عاتقه، وإلى أي مدى سمحت نظرية النمو الداخلي، بتقديم تفسيرات مقنعة للحقائق المذكورة أعلاه و كذا المزاوجة بين الإنفتاح و نظرية النمو.

لقد لاقى النموذج النيوكلاسيكي للنمو انتقادات عدة، كما أثبت محدوديته في تفسير بعض حالات النمو الإقتصادي لبعض البلدان، هاته الإنتقادات كانت فيما بعد حجر الأساس لبناء توجه اقتصادي جديد لنظريات النمو عرفت بنماذج النمو الداخلي، تمثلت أهم تلك الإنتقادات فيما يلي[1]:

- ✓ ربط النمو الإقتصادي بالتقدم التقني مع اعتبار هذا الأخير متغير خارجي يحدد خارج النموذج، معنى ذلك عدم القدرة على إعطاء تفسير واضح ومقنع لكيفية حدوث النمو الاقتصادي، فحسبsolow فإن التقدم التقني معطى خارجي مجهول الأسباب؛
- ✓ قانون التقارب الإقتصادي بين البلدان الفقيرة والغنية الذي قدمه solow غير واقعي وغير مطابق للتطورات الإقتصادية التي حدثت فيما بعد كما نص على ذلك lucas (1988)، فمع بداية السبعينيات زادت الفجوة بين اقتصاديات الدول مع تباطؤ في وتيرة الإستدراك

"ralentissement de processus de rattrapage".

[1] بوحزام سيد أحمد، مرجع سابق، ص47.

- ✓ قانون تناقص غلة عوامل الإنتاج كان أحد أهم إنتقادات نماذج النمو الحديثة لنموذجsolow ، ففي إطار البحث عن نموذج للنمو الإقتصادي دائم ومستديمcroissance durable كان لابد من فض هاته الفرضية واقتراح ثبات هاته العوائد بدل من تناقصها؛
- ✓ تقود نظرية solow إلى حدوث نمو إقتصادي مرحليcroissance economique transitoire لغاية بلوغ مرحلة الإستقرار الإقتصادي، بعدها لا يمكن التنبؤ بوضع النمو الاقتصادي تبعا لارتباطها بالتغير في مستوى التكنولوجيا والتي تتحدد خارج النموذج ولا يمكن تحديد مصادرها، ومن دونها هذا العامل الخارجي قد نصل إلى مرحلة النمو الصفري؛
- ✓ إهمال دور السياسات الإقتصادية للدولة وتأثيرها على النمو الإقتصادي، حيث أن النموذج النيوكلاسيكي للنمو وتبعا للنظرية الكلاسيكية يركز بشكل أكبر على آلية السوق في حدوث نمو اقتصادي متوازن، فكل سياسة اقتصادية كلية تتبعها الدولة كالتقليص من النفقات العامة أو الزيادة في الضرائب لا تؤثر على النمو، وهو ما كان محل جدل واسع لدى العديد من الباحثين.

هاته المحدودية التي أثبتها النموذج النيوكلاسيكي في تفسيره للنمو الإقتصادي قادت عددا من الباحثين فيما بعد إلى البحث عن كيفية تجاوز هاته العقبات والوصول إلى نموذج اقتصادي لنمو دائم ومستديم، تركزت معظم الأبحاث حول فكرة جوهرية تمثلت في البحث عن أسباب ومصادر التقدم التقني وإدخاله ضمن النموذج ليصبح متغيرا داخليا، لذلك عرفت هاته النماذج باسم نظريات النمو الداخلي أو الذاتي، إضافة إلى فكرة جوهرية أخرى تمثلت في محاولة إقحام دور الدولة كمؤثر في النمو الاقتصادي عن طريق سياستها الإنفاقية .

المطلب الثالث: نماذج النمو الداخلي

ظهرت النظريات الجديدة للنمو الإقتصادي خلال النصف الثاني من سنوات الثمانينات، تركز هذه النظريات على أهمية رأس المال الخاص ورأس المال العام (الهياكل القاعدية) وكذا رأس المال البشري، وبالتالي فهذه النظريات تأخذ بعين الاعتبار عناصر النمو الداخلي، كما تأخذ بعين الاعتبار الوضعية الاقتصادية التي شهدها العالم ابتداء من منتصف السبعينات.

شكلت نظريات النمو الداخلي أفاقا جديدة بالرغم من أنها تعد امتدادا للأعمال النيوكلاسيكية فلقد شككت في فرضية رئيسية في نموذج المنافسة التامة والكاملة، كما اعتبرت أن مجال التعليم و الهياكل القاعدية وكذا مجال البحث العلمي يؤدي إلى تحسين إنتاجية المؤسسات واعتبرت كذلك بأن السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة قادرة على خلق تأثير محدد على قيمة معدل النمو الاقتصادي، كما تدعم دور التطور التكنولوجي في النمو الاقتصادي على المدى الطويل[1].

أولا: النمو والمردودية السلمية (نموذج AK).

بموجب فرضيات المردودية المتناقصة والتي تمثل فرضية رئيسية في نموذج المنافسة التامة والكاملة، فإن النمو لا يتحقق إلا من طرف عناصر خارجية مع تواجد نسبة النمو الديمغرافي ونسبة النمو للتقدم العلمي، هذه الخلاصات تستلزم خاصيتين أساسيتين:

- استقلالية النمو للمتغيرات الرئيسية للسياسة الاقتصادية، تقر بعدم نجاعة تدخل السلطات العمومية في النشاط الاقتصادي .
- التقارب على المدى البعيد للإقتصاديات مهما كانت ثروتها الأولية شريطة أن تكون لها نسبة ادخار متشابهة.

فانطلاقا من النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي، تطورت مع ظهور نماذج جيل جديد لنماذج النمو تحت اسم نظرية النمو الداخلي، إذ لا يمكن حصر كل الإنتاج العلمي في هذا الميدان لأنه لايعتبر من بين الميادين النشطة في الأبحاث، لذلك سوف نقتصر على سرد أو عرض لأهم هذه النماذج التي تتحدث أو تميز هذه النظرية.

نتطرق إلى نموذج كونه نموذج يسمح بتعريف الميكانيزمات القاطعة لظهور النمو المحمي ذاتيا.

❖ **نموذج AK.**

الخاصية الرئيسية لنماذج النمو الداخلي هو غياب غلة الحجم المتناقصة لرأس المال، وعليه رأس المال هو مصدر يهدف إلى التراكم التلقائي لحصة الأعوان.

[1] رتيعة محمد، مرجع سابق،ص41.

نموذج **AK** هو النموذج الأكثر بساطة في النمو الداخلي الذي يفترض أن الإنتاجية الحدية لرأس المال تبقى ثابتة، وهذا ما يؤكد مارد عن Rebelo1991 الذي وضح بأن التفاوت في النمو ينتج عنه اختلاف في السياسة الجبائية وأبسط شكل لدالة الإنتاج مع غلة حجم ثابتة هي: $Y = AK$

انطلاقا من $K = sY$ نستخرج معدل النمو $g = \frac{\dot{K}}{K} sA$

حيث: A: ثابت موجب يعبر عن المستوى التكنولوجي، ويمثل الإنتاجية الظاهرة لرأس المال.

من هذه العلاقة نستنتج أن معدل النمو g محمي ذاتيا وذلك لكونه مرتبط بسلوك العائلات، بمعنى معدل الادخار s والإنتاجية الحدية لرأس المال، لكن هذا النموذج البسيط لا يوضح المعنى الحقيقي للثروة لأنه مرتبط بمتغيرات أخرى داخلية، وعليه فإن الاقتصادي Robelo أضاف في تحليله سلوك الادخار، إذن الحل يرتكز على تعظيم دالة المنفعة ذات المرونة الثابتة تحت القيد التراكمي لرأس المال[1].

$$Maxv = \int_0^{\infty} \frac{C^{1-\sigma}}{1-\sigma} e^{1-\alpha-\beta} di$$

$$sous \quad \dot{K} = AK - C$$

حيث ρ: مرونة التبادل للظرفية الزمنية و σ: معدل خصم المنفعة وهي موجبة.

ويحل هذا النظام عن طريق تكوين هاملتون من أجل الحصول على التوازن المنتظم للنمو أو للإنتاج أو لرأس المال والاستهلاك متزايد بنفس الوتيرة كالتالي:

$$g = \frac{\dot{C}}{C} = \frac{\dot{K}}{K} = \frac{\dot{Y}}{Y} = \frac{A-\rho}{\delta}$$

إن هذه العبارة تمثل معدل النمو وفقا لنموذج **AK** وباعتبار هذا الأخير مرتفع بالنسبة للإنتاجية الحدية لرأس المال والعائلات الذي يكون عندهم مستوى معدل أفضلية ضعيف، أو بعبارة أخرى لهم زيادة في معدل الادخار[2].

ويتضمن نموذج **AK** بالإنشاء الداخلي لمعدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل وعلاقته بمعدل الادخار، وعليه فمستوى النمو الذاتي يتحدد بمعدل الادخار، وهذا الأخير يستعمل كوسيلة مساعدة في السياسة الاقتصادية.

كما أن هناك خاصية مهمة لا تتوفر في نموذج سولو وهي أن الجباية تحقق مستويات وليس معدلات النمو.

[1] رتيعة محمد، مرجع سابق،ص42.

[2] احمد زكان مرجع سابق ص54

لدينا معدل ضريبة τ على رأس المال الذي يخفض من الإنتاجية الحدية لرأس المال ومرودية الاستثمار بعد فرض الضريبة.

ثانيا: الإنتاجية الخارجية والتكنولوجيا الداخلية (نموذج Romer) .

في نموذج Romer جزء من المعارف له خاصية السلعة العمومية ولكن يجب على المؤسسات أن تدفع للحصول على حق إنتاج السلع المكتشفة حديثا، فإنتاج المعارف له مردود خاص لأن إنتاج المعارف يحسن من فعالية البحث، ومنه فإعانات البحث تسمح بمسارعة النمو الاقتصادي.

ففي نموذج شومبيتر نجد كل من (Aghion et Howitt) اللذان يستنتجان أن الإبداع يجعل من مردود احتكار منتج السلع الوسطية متقادم وذلك برفع إنتاجية مجمل الاقتصاد، فالعوامل الخارجية التكنولوجية هي إذن مرتبطة بالزمن، كما توجد كذلك عوامل خارجية سلبية للإبداع الناتجة عن اندثار السلع غير العادية والمنجزة خلال إبداع جديد، ومنه يمكن للتوازن التنافسي أن يولد نموا قويا جدا أو نموا غير كاف، وفي النهاية يمكن للاقتصاد أن يعرف تقدما دوريا مشابها لنماذج الدورة الحقيقية[1].

وكان طموحهما يقترب من الحدس الذي عبرنا عنه في شأن الخلق الداخلي للتكنولوجيا الجديدة وتتمثل إحدى نتائج أغيون وهويت في إمكانية وجود "دورات داخلية" تنجم عن آلية التجديد التكنولوجي.

1. الإنتاجية الخارجية.

- **النموذج الأول لـ: Romer1986**

انطلاقا من هذا النموذج البسيط و المقدم من طرفRomer الذي شكل نقطة مهمة في تحولات أدبيات الفكر الاقتصادي الذي سمي بعدها بنظرية النمو الاقتصادي.

في هذا السياق استعمل Romer لتفادي اتجاهات المردودية المتناقصة على الإطار التحليلي المعرف من قبل Arrow 1962 هذا الإطار يتميز ببديهيتين كانت نتيجة للملاحظات التجريبية التي وضعت بروعة الآثار الايجابية للتجربة على مستوى الإنتاجية.

التمرّن عن طريق التطبيق (Learning By Doing) انطلاقا من المسلّمة " المعرفة و الأرباح الإنتاجية تخلق الاستثمار و الإنتاج"، حينئذ كل مؤسسة ترفع من خزين رأس مالها العيني: تدرك أنه من أجل نفس الفرصة كيف تنتج بفعالية.

الأثر الايجابي للتجربة على الإنتاجية متعلق بالتجربة على التطبيق، فالمعرفة التكنولوجية لكل مؤسسة هي سلعة جماعية بحيث أن كل المؤسسات تريد أن تحقق تكاليف تطبيقيا معدومة عن طريق ميكانيزمات نشر المعلومة.

[1] مصطفى زيروني النمو واستراتيجيات التنمية ، أطروحة دكتوراه دولة في الاقتصاد 2003، الجزائر ،ص45

تحديدا من هذا المفهوم Romer عرّف نموذجه مع خارجية التكنولوجية التي تنتج عن طريق تراكم عامل رأس المال الذي ليس بالضرورة رأس المال العيني لان الكاتب استعمل عبارة المعرفة Connaissance في صياغة نموذجه .

- **النموذج الثاني لرومر 1990.**

نموذج رومر 1990 نموذج يحتوي على ثلاث قطاعات (قطاع منتج للسلع النهائية في منافسة تامة، قطاع الإنتاج للسلع الوسطية في منافسة احتكارية ، قطاع البحث تكون وضعية الباحث احتكارية).

1. قطاع الإنتاج للسلع النهائية:

السلعة النهائية منتوج مع رأس المال البشري، العمل، ورأس المال العيني وفقا للتكنولوجيا :

$$Y = H_y^{\alpha} L^{\beta} \int_0^A [\chi(i)]^{1-\alpha-\beta} di$$

إن كل السلع الوسطية (قطاع البحث) تنتج في نفس الشروط ولا تكون مختلفة حقا فكلها تستعمل بنفس النسبة ولها نفس السعر[1].

إجمالي كمية رأس المال البشري المتاح للاقتصاد ثابت الذي يوزع إلى:

H_y مخزون رأس المال البشري المخصص لإنتاج السلع.

H_A مخزون رأس المال البشري المخصص لإنتاج أنواع جديدة من رأس المال (البحث).

في الوضع المتواتر*، H_y و H_A ثابتان.

2.قطاع السلع الوسطية:

لنفترض انه يلزم استخدام n وحدات من رأس المال K لإنتاج وحدة واحدة من أي نوع من السلع الرأسمالية عندما يكون قد تم اختراعها، عندئذ نستعمل nx_i من رأس المال لإنتاج الوحدات x_i من النوع i من السلع الرأسمالية.

وبما أن رأس المال غير متجانس، لايمكن تحديد مجموع x_i ، ومنه سنقوم بتجميع تساوي السلع النهائية التي تخلى عنها الاقتصاد.[1]

$$K = n\int_0^A \chi_i d_i$$

$$sous\ K = nA\chi_i\ si\ \chi_i = \chi$$

ولحل المشكلة يلزم أن يكون الناتج الحدي لـ x_i مستقلا عن i وأن x_i كلها متساوية مع x .

---

[1] رتيعة محمد، مرجع سابق،ص43.

* نقصد بالوضع المتواتر هو نمو عناصر الانتاج بنسبة ثابتة مع الناتج.

[1] Philippe Darreau, Croissance et politique économique,1erédition 2003, p136.

3.قطاع البحث:

يفترض Romer أن معدل النمو A يتناسب مع كمية رأس المال البشري المخصص للبحث لاكتشاف أنواع جديدة من السلع الرأسمالية، ويترتب عن ذلك أن معدل نمو الناتج هو كذلك متناسب مع كمية رأس المال البشري المخصص للبحث من أجل اكتشاف أنواع جديدة من السلع الرأسمالية، وهذا من قبيل النمو الداخلي، إذن لن يعارض أي شخص الاقتراح الذي موآده أن H_A هو متغير اقتصادي، ويكون النموذج قد ولد نموا مستداما رغم ثبات L و K ورغم غياب التغير التكنولوجي الخارجي، حيث يزودنا Romerبهيكل سوق يجعل من H_A ثابتة وموجبة.

عند رومر توجد وحدات تصنع السلع الرأسمالية وتوجد مشروعات أخرى تقوم بالبحث اللازم لاكتشاف أنواع جديدة من السلع الرأسمالية وتتمتع باحتكار هذه السلع التي تخترعها وتقوم بتأجيرها أو بيعها للوحدات المصنعة.

ناتج قطاع البحث في الاقتصاد (أنواع جديدة من السلع الرأسمالية) خطي بالنسبة إلى المدخل من رأس المال البشري في البحث بالنسبة إلى عدد أنواع السلع الرأسمالية المخترعة بالفعل . $\dot{A} = \delta H_A A$

ومنه الإنتاج في هذه المؤسسة يقاس بـ D

في هذا القطاع المعرفة(هي غير تنافسية وغير حصرية) هي سلع عمومية بحتة، فكل باحث يستعمل مجموعة المعارف المتاحة لإنتاج الابتكارات، حيثA هو خزين المعرفة (التكنولوجية المتاحة) المتوفرة لمجموعة الباحثين في فترة معطاة من طرف رومر على الشكل التالي: $\dot{A} = \delta H_A A$

بحيث $\delta \rangle 0$ تمثل معامل فعالية البحث وهذه الصياغة تلخص ملاحظتين التي هي نتيجة لفرضيتين ضمنيتين تلعبان دورا مهما في حل مجموع النموذج.

- نستطيع كتابة المعادلة $\dot{A} = \delta H_A A$ على الشكل التالي: $\frac{\dot{A}}{A} = \delta H_A$

التي تشير على أن معدل النمو هو دالة خطية لعدد الباحثين، فكل وحدة إضافية للباحثين ترفع من مستوى خزين المعرفة ومستوى نموها.

- الإنتاجية للباحث تفترض أن تساوي δA كونه مقدار كبير مع ارتفاع خزين المعرفة، هذا ما يستلزم أنها ترتفع مع مرور الوقت بدون حد.

ثالثا: نموذج النمو الداخلي ورأس المال البشري (Lucass1988).

إن الفكرة الرئيسية التي طرحها Lucass سنة 1988 هي أن الاختلاف في معدل النمو بين الدول يرجع إلى الاختلاف في مستوى تراكم رأس المال البشري بين هذه الدول، أي أن المصدر الرئيسي للنمو يتمثل في

ديناميكية تراكم هذا المخزون من رأس المال الناتج من تجميع الفرد البشري للمعارف، وكذا مدى تكريس جل وقته في اكتسابها، فهذا يؤدي إلى تنمية رأس المال البشري، وعليه هذا العمل مرتبط بمستوى الاقتصاد، إذا كان الفرد يمتلك مخزون رأس مال جيد، فهذا يعني أن مستوى الاقتصاد في ذلك المجتمع الذي يعيش فيه متطور[1].

- اعتبر Lucass أن الاقتصاد يتكون من قطاعين. في القطاع الأول كل فرد ينتج سلعة من الاستهلاك انطلاقا من رأس المال البشري، أما القطاع الثاني فرأس المال البشري يتكون انطلاقا من تلقاء نفسه.

والافتراض المهم عند لوكاس هو الذي يسمح للنمو الاقتصادي أن يكون داخلي عند أي لحظة من الزمن.

- يفترض أن الاقتصاد يحوي n فرد من السكان أو القوى العاملة ولكل فرد وحدة زمن واحدة *(1)*، لكل وحدة زمن مستوى من رأس المال البشري. $h_i(t)$
- كل الأعوان أحادية بمعنى لايوجد تباين لا في الاختيارات التربوية ولا في المردود الفردي المبذول في الدراسة وعددهم يساوي n.

رأس المال البشري هو منتوج انطلاقا من نفسه بمعنى الفرد يتعلم بنفسه يستعمل من أجل هذا الوقت المهارة المكتسبة. وهكذا تراكم رأس المال البشري للفرد يعطي بالقانون التالي:

$$h_i = \beta(1-u)h_i$$

فكل فرد لديه وحدة من الوقت(u) يخصصها لإنتاج السلع (العمل) و $(1-u)$ لتراكم رأس المال البشري (الوقت المبذول من طرف الفرد للدراسة(التعلم)، B مقدار الفعالية.

إن اختصاص الفرد والزمن اللازم للدراسة يحددان وتيرته في التمرن بالإضافة إلى أن كل الأفراد متماثلين، ويمكن كتابة دوال الاقتصاد الكلي كما يلي[1]:

$$Q = A_t K_t^{\alpha}(uH_t)^{1-A}$$

$$\dot{H}_T = B(1-u_t)^{\beta}H_T$$

أين : A، B، a عبارة عن ثوابت موجبة، Q: تمثل الإنتاج، K: يمثل مخزون رأس المال المادي، H: يمثل مخزون رأس المال البشري و u يمثل نسبة رأس المال المخصص من الإنتاج، $(1-u)$ هو نسبة رأس المال البشري.

ليكن أيضا صنف من معدل الاستثمار لكل فرد بما أنه في الوقت الحاضر الزمن المخصص للتكوين غير مخصص للإنتاج، لكن يسمح بنمو الإنتاج مستقبلا، t يمثل الزمن.

السلعة أنتجت انطلاقا من دالة إنتاج Coob Douglas ذات الغلة ثابتة، أما عن نشاط التكوين فهو: الغلة الحدية لرأس المال البشري *(Y)* ثابتة، وهذه الفرضية الأساسية تضمن الخاصية المتمثلة في الحفاظ الذاتي للنمو.

[1] Catherine Guio-Anne.Marcus Jardin, Article croissance Endogène spécialisée et développement régional, OCDE ,2004P86.

[1] Dominique Guellelec, Pierre Ralle, OP, Cit.P51

في حالة أين u_t ثابت يؤدي مباشرة إلى:

$$\dot{H}/H = B(1-u)^{\beta}$$

وفي حالة النمو المتوازن (أينK، Q يرتفعان بنفس الوتيرة) يعطى بالصيغة التالية:

$$\dot{Q}/Q = \dot{H}/H + \left(\dot{A}/A\right)(1-a)$$

سيكون للاقتصاد نمو رأس مال بشري أقوى بكثير عندما تخصص جزءا مهما من الإمكانيات للتكوين(وبالتالي جزءا قليلا من الإنتاج) أما معدل نمو الإنتاج هو كذلك دالة للجهد التكويني. ولحل النموذج يكفي جعل متغيرة الاستثمار للمستهلكين متغيرة داخلية في النموذج.

وللوصول لنموذج Lucass سنة 1988،وانطلاقا من النموذج السابق يكفي إضافة إلى المتغيرة رأس المال البشري الخارجية في النشاط الإنتاجي: كلما كان رأس المال البشري للاقتصاد أكبر كلما كانت الإنتاجية لكل فرد مرتفعة (كلما كان الاقتصاد مكون من الأفراد الملائمين كلما كانوا أكثر فعالية في الإنتاج)[1].

في هذا النموذج وبدون خارجية وبدون المر دودية السلمية المتزايدة فمعدل النمو للتوازن غير الممركز هو أمثلي بحيث أن المر دودية الحدية للاستثمار تساوي إلى β نطبق قاعدة keynes-Ramsey نجد أن معدل النمو:

$$g_e = g_o = \beta - \theta$$

وهكذا في الشكل المطبق سابقا، فإن lucass أدمج الخارجية الناتجة من مستوى رأس المال البشري على نشاط الإنتاج، ولعدم البحث عن ضمان نمو داخلي، نرمز لشدة الخارجية بالتغير بحساسية في دالة الإنتاج وذلك برفع درجتها التجانسية مما يعطي شكل جديد لدالة الإنتاج.

$$y_i = Ak_i^{\beta}(uh)^{1-\beta}(h_a)^{\gamma}$$

نموذج Lucass يقدم الجدية المطلقة فيما يتعلق بتفسير الإختفاءات الدولية للدخل لكل رأس، وعليه فالنموذج يرى أن تراكم رؤوس الأموال العينية أكثر حركية في شمال المعمورة على حساب الجنوب وزيادة على ذلك بسب الظاهرية المسببة لرأس المال البشري فهو عامل ذو كفاءة معطاة يصبح أكثر إنتاجية وأحسن أجرا في الدول التي يكثر فيها رأس المال البشري من غيرها من الدول التي يضعف فيها خزين رأس المال البشري، وهذا ما يفسر حركيات الهجرة من دول الجنوب إلى دول الغرب.

Lucass الذي هو أقرب إلى نموذج النمط النيوكلاسيكي لا يستلزم بالمقابل العوامل الخارجية لتوليد نموذج داخلي، غير أنها تنتج عن تراكم رأس المال الأساسي المفترض نسبيا إلى مدة التكوين وإلى مخزون رأس المال

[1] رتيعة محمد، مرجع سابق،ص46.

البشري في مدة تكوين معطاة، كما أن تراكم رأس المال البشري ينطوي على نمو متزايد (خارجي) أين النموذج لا يختلف عن نموذج النمو النيوكلاسيكي.

على إثر هذا Lucass ينتهي بالوصول إلى قيم عددية محتملة، فهو يدخل إذن العوامل الخارجية الضعيفة حتى يأخذ بعين الاعتبار نظاما إنتاجيا أكثر فعالية الذي يتطور في محيط كثيف لرأس المال البشري، ونموذجه يبحث على نظام إنتاجي أكثر فعالية للحفاظ على تباين التطور مابين البلدان، فالإنتاجية الحدية لرأس المال ترتفع مع نسبة رأس المال البشري إلى رأس المال المادي، وبتواجد العوامل الخارجية ترتفع أيضا مع مستوى رأس البشري، وهذا الاختلاف في الإنتاجية الحدية لرأس المال سوف ينتج عنه نتيجتان:

- من جهة النمو يصبح أقوى منها في البلدان الغنية على البلدان الفقيرة.
- من جهة أخرى إذا لم تكن هناك عوائق حركية لرأس المال المادي فهذا الأخير سوف يميل إلى الانتقال من البلدان الغنية.

هذا النموذج يصبح أكثر واقعية إذا كان النمو وتراكم رأس المال المادي أقوى منها في البلدان المصنعة على البلدان السائرة في طريق النمو عكس النموذج النيوكلاسيكي الذي يتوقع تقارب الاقتصاديات[1].

رابعا: إسهامات نظرية النّمو الداخلي والإنتقادات الموجهة لها

1. إسهامات نظرية النمو الداخلي في الفكر التنمو

لقد أسهمت نظرية النمو الداخلي بتركيزها على رأس المال البشري بالخصوص في فك الغموض الذي خلفته النظرية النيوكلاسيكية في الفكر الإقتصادي في العديد من المجالات يمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

- ✓ حاولت تفسير ظاهرة تدفق الإستثمارات والعمالة الماهرة من البلدان الأقل نموا(حيث الندرة) إلى البلدان المتقدمة (حيث الوفرة)؛
- ✓ أصبح موضوع اختلاف معدلات النمو الإقتصادي فيما بين البلدان المختلفة أمرا منطقيا في التحليل الحديث بعد أن كان أمرا شاذا وغير متصور؛
- ✓ بين اقتصاديو هذه النظرية أن معدلات العائد المرتفعة على الإستثمار في الدول النامية ذات معدلات رأس المال/العمل المنخفضة تتضاءل بشدة بسبب تدهور مستوى الإستثمارات المكملة في البحث والتطوير وفي البنية الأساسية وفي رأس المال البشري (وبصفة خاصة التعليم) كما أن حصول نفس العامل الذي يتمتع بمستوى معين من المهارة وعلى دخل أعلى عند انتقاله من بلد متخلف إلى آخر أكثر تقدما أصبح أيضا شيئا له ما يبرره على عكس ما توصل إليه النيوكلاسيك من تقارب في معدلات الأجور بين البلدان المختلفة؛

[1] زيروني مصطفى "النمو واستراتيجيات التنمية" أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 2004.ص 125.
[2] إسماعيل محمد بن قانة ،إقتصاد التنمية، دار أسامة، عمان ،الأردن، 2012، ص156.

- ✓ نظرية النمو الداخلي ومن خلال اهتمامها بالعنصر البشري جعل أفكارها واقع عمل بالنسبة للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة من خلال حثه على تبني مفاهيم التنمية البشرية من خلال تقاريره التي دأب على إصدارها منذ بداية التسعينات، ومن جهة أخرى فإن مفاهيم التنمية البشرية واقتصاد المعرفة أصبحت مادة استهلاكية للكثير من المفكرين والباحثين سواء في مؤلفاتهم أو في الندوات والمؤتمرات التي يعقدونها؛
- ✓ أظهرت إضافة الإنفاق الحكومي إلى نماذج النمو الداخلية أهمية السياسات المالية والإقتصادية الضامنة لحماية حقوق الملكية للأفكار والإختراعات الجديدة التي من شأنها تحفيز أنشطة وبرامج البحث والتطوير كما أن تحقيق معدلات نمو مرتفعة للإستثمار البشري في التعليم والتدريب المقترن بمعدلات متزايدة للأرباح والعوائد يدعم مسار النمو الإقتصادي المستدام وعموما فإن الإنفاق الحكومي على برامج وأنشطة الإنتاج المعرفي وزيادة عدد الباحثين والمخترعين ومراكز البحث والتطوير يسهم في زيادة الإبتكارات ويحفز معدلات مرتفعة ومستدامة للنمو الإقتصادي[1].

2. الإنتقادات الموجهة لنظرية النمو الداخلي:

وجهت لهذه النظرية بعض الإنتقادات التي لا تنقص من قيمتها كثيرا بفضل المزايا التي أتت بها ويمكن جمع هذه الإنتقادات في النقاط التالية:

- ✓ أنها تعتمد على عدد من الفرضيات التقليدية للمدرسة نيوكلاسيكية والتي تعتبر غير ملائمة للبلدان النامية؛
- ✓ أن النمو الإقتصادي في البلدان النامية غالبا ما يعاق من خلال عدم الكفاءة الناجمة عن البنى الإرتكازية الضعيفة والهياكل المؤسسية غير الكافية وأسواق رأس المال والسلع غير الكاملة وبسبب إهمال هذه النظرية لهذه العوامل المؤثرة فإن إمكانية تطبيقها لدراسة التنمية الإقتصادية تكون محدودة وخاصة عند مقارنة بلد ببلد آخر؛
- ✓ الدراسات التطبيقية للقيمة التنبؤية لنظريات النمو الداخلية لم تحصل على تأييد كبير وواسع؛

- ✓ تركز اهتمام نماذج النمو الداخلية على توصيف وتفسير مسارات النمو الإقتصادي في البلدان المتقدمة دون أن تأبه للسمات والشروط الهيكلية للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلدان النامية

[1] العقون عبدالجبار، أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول الخليج العربي خلال الفترة 1990-2016، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص دراسات إقتصادية ومالية،جامعة زيان عاشور الجلفة، 2019-2020، ص118.

فالدول تتباين في ظروفها التاريخية والإجتماعية ومواردها الإقتصادية وبنيتها البشرية والمادية وبيئتها الثقافية ومن ثم لم تكن تلك النماذج كافية لتفسير مسارات النمو الإقتصادي في البلدان النامية؛

- ✓ هناك العديد من العوامل الأساسية المؤثرة في النمو الإقتصادي لم تلتفت إليها النماذج الحديثة للنمو مثل التنظيم والذي أكدت بعض الدراسات العملية على أهميته كمحرك رئيسي للنمو سواء في الأجل المتوسط أو الطويل؛

وفي الأخير يجب الإشارة إلى أنه رغم الإختلافات الحاصلة بين النظرية النيوكلاسيكية ونظرية النمو الداخلية إلا أنه من الخطأ القول أن هذه النماذج بديل كامل عن النظرية النيوكلاسيكية لذلك يستحسن النظر إليها على أنها مكمل لها وليس بديلا عنها.[1]

[1] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص 159.

المبحث الثاني: النظريات الرابطة بين الجباية والنمو الإقتصادي

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق الى المدارس الفكرية الحديثة التي حاولت الربط بين ظاهرتي الجباية مع النمو الاقتصادي، بداية من نماذج الكينزيين المحدثين مركزين على نموذج وايت وسميث ثم نعرج على النماذج النيوكلاسيكية (J.Cornowall ، نموذج K, Sato) لننتهي إلى نموذج Barro 1990.

المطلب الأول :نماذج الكينزيين المحدثين للجباية

سنتطرق في هذا العنصر إلى نموذج سميث ووايت وكذا نموذج K.K.Kurihara

أولا: نموذج سميث W.L.Smith ووايت M.I.White

يقوم نموذج وايت على تعميم نموذج هارود إلى حالة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي عن طريق الضرائب والنفقات العمومية، فكما رأينا فإن هارود حاول تفسير النمو الإقتصادي وعدم التوازن المصاحب له بالاعتماد على ثلاثة معدلات، بحيث عدم التطابق بينها يؤدي إلى بروز الاختلالات على مستوى الإقتصاد الكلي، ويتعلق الأمر ب[1]:

- معدل النمو الفعلي« **le taux de croissance effectif »** كما يحدده الطلب الكلي؛
- معدل النمو المضمون «**le taux de croissance garantie**»(الضروري) وهو ضروري لإرضاء المقاولين على الدوام لأنه يجعل القدرات الإنتاجية (العمل و رأس المال) مستغلة بالكامل؛
- معدل النمو الطبيعي «**le taux de croissance naturel »**

وعليه نكون أمام حالة النمو المتوازن عند مستوى التشغيل الكامل لما تتساوى المعدلات الثلاثة السابقة.

فوايت يهتم أساسا بمشكلة التعادل الفعلي والضروري، بمعنى اللاّتوازنات المحتمل ظهورها في الأجل القصير، أما إشكالية سميث فهي قريبة جدا من إشكالية وايت، غير أن نموذجه كان غنيا بحيث قام بإدخال السياسة النقدية إلى جانب السياسة الميزانية(سياسة الإنفاق العام والسياسة الجبائية)، إذن فهدف سميث تمثل في دراسة مختلف الآثار التي تحدثها هذه السياسات على معدل النمو الاقتصادي، وكيف يمكن لهذه السياسات أن توفق بين ما يسميه متطلبات أو ضروريات النمو وهي التي توافق الاستخدام الكامل للطاقة الإنتاجية وبين اتجاهات النمو، وعليه نموذج سميث يتجه إلى اعتبار دور الجباية على أنها عنصر مهم ولكن جزئي ضمن سياسة اقتصادية متكاملة[2]، فالسياسة الجبائية لا تكون منفصلة عن السياسة الميزانية والنقدية فيمكنها التدخل ضمن نموذج الطلب الفعلي ومن ثمة نموذج القدرة الإنتاجية، ويمكن استخدامها للوصول إلى مستوى النمو المتوازن المرغوب فيه كما سنرى.

---

[1] بختاش راضية، الجباية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي ، دراسة إقتصادية قياسية، حالة الجزائر ،مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع التحليل الإقتصادي،جامعة الجزائر، 2005، ص45.

[2] بلمقدم مصطفى،بن عاتق حنان، الجباية والنمو الإقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية ،مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 2013/09،ص02.

1. نموذج الطلب الفعلي أو نموذج اتجاهات النمو"les tendances de croissance " :

من الجانب التحليلي، عرض نموذج الطلب الفعلي متماثل عند كل من وايت وسميث بالرغم من أن صياغتها تختلف أحيانا، ويمكن عرض النموذج على النحو التالي[1]:

$$y_t^d = C_t + I_t + G_t \quad \ldots\ldots(01)$$

$$C_t = (1-d)\,(1-t_y)\,Y_t^d \quad \ldots\ldots(02)$$

$$G_t = g\,Y_t^d \quad \ldots\ldots(03)$$

$$I_t = b\,(\pi - wty)\,Y_{t-1}^d \quad \ldots\ldots(04)$$

المعادلة رقم :(**01**) تمثل المعادلة التعريفية المعروفة التي توضح أن الانتاج خلال فترة ما(t) يتكون من الاستهلاك الخاص C والنفقات العمومية G والاستثمار الخاص I طبعا في حالة اقتصاد مغلق.

المعادلة رقم(02) :توضح بان الاستهلاك الخاص خلال فترة معطاة(t) هو دالة للدخل المتاح في نفس الفترة، حيث أن الصيغة Y_t^d $(1-t_y)$ تمثل الدخل المقتطع منه الضرائب، بمعنى الدخل المتاح للقطاع الخاص والمتكون من الدخل المتاح للعائلات وادخار المؤسسات .

المعادلة رقم (03) :تدل هذه المعادلة على أن الدولة تمتص نسبة معينة g من الدخل الوطني المتاح وفيما سيأتي ذكره، سنفترض بان النفقات العمومية هي عبارة عن نفقات استهلاكية فقط.

المعادلة رقم (04) :تبين أن الطلب الإستثماري الخاص يتناسب طردا مع الأرباح الصافية ([2]) و هذا الإستثمار حسب وايت وسميث مرتبط باعتبارات مالية بمعنى بالسلوك التمويلي للمؤسسات، كما يفترضان بأن الأرباح الإجمالية قبل فرض الضريبة عليها تمثل نسبة ثابتة π من الدخل الوطني، وأن الضرائب على الأرباح تمثل هي بدورها حصة ثابتة W من مجموع الاقتطاعات الإجبارية.

إذن فنسبة الأرباح الصافية إلى الدخل الوطني تتوقف على:

- ✓ نسبة الأرباح الكلية إلى الدخل الوطني بمعنى هيكل التوزيع الوظيفي للمداخيل؛
- ✓ النسبة المفروضة من طرف الدولة بمعنى معدل الضغط الضريبي؛
- ✓ نسبة الضرائب على الأرباح إلى مجموع الضرائب، بمعنى تركيبة النظام الجبائي.

يفترض وايت بأن المقاولين يتجهون إلى استثمار حصة ثابتة(b) من أرباحهم الصافية بينما سميث كان أكثر واقعية واعتبر بأن هذه المعلمة b يمكن أن لها أن تكون نسبته كما يمكن لها أن تكون عبارة عن مضاعف:

---

[1] بختاش راضية، مرجع سابق،46.

* [2] الأرباح الصافية :أي الأرباح بعد إقتطاع الضرائب للفترة السابقة (t- 1) .

الحالة الأولى: يكون ميل المقاولين للإستثمار عبارة عن نسبة يعود إلى الإفتراض الخاص بأن المقاولين لا يقبلون الإستدانة L'endettement إلا عند مستوى معين من المنافسة، وهو ما يفسره سلوك التمويل الذاتي « Auto-financement » لديهم.

الحالة الثانية : من جهة أخرى يشير سميث إلى أن b غير ثابتة وتقلق بالسياسة النقدية الممارسة من طرف الدولة، حيث أن هذه المعلمة b مع $b > 1$ هي الدالة العكسية لسعر الفائدة وهو الأمر الذي تطرقت له دالة الإستثمار الكينزية التقليدية، وعليه فحجم الإستثمار المراد تحقيقه لا يتوقف فقط على إمكانيات التمويل الخارجي وإنما يرتبط كذلك باحتمالات التمويل الذاتي، بحيث أن المقاولين يقبلون معدل تمويل ذاتي a حيث(a=1/b) ضعيف لما ينخفض سعر الفائدة، وفي هذا الصدد يمكن للدولة أن تنسق سياستها الجبائية وكذا النقدية من أجل التأثير على حجم الإستثمار المرغوب فيه ومن ثمة التأثير على مستوى الطلب الكلي المرغوب فيه كذلك.

إذن من الممكن الإنطلاق من هذا النموذج المكون من 4 معادلات و 4 مجاهيل بهدف تحديد معدل نمو الطلب الفعلي كمايلي:

يعطى معدل نمو الطلب الفعلي بالعلاقة التالية:

$$Y^D = \frac{Y_t^D - Y_{t-1}^D}{Y_{t-1}^D} = \frac{b\,(\pi - wty)}{1 - c(1 - t_y) - g} - 1 \ldots\ldots (5)$$

يكون هذا المعدل موجبا إذا كان: $b\,(\pi - wty) > 1 - c(1 - t_y) - g$

بمعنى إذا كانت النسبة المئوية للأرباح الصافية المستثمرة أو المعاد استثمارها أكبر من النسبة المئوية للدخل الوطني لفترة الادخار ويتحقق هذا طبعا إذا كان $\pi > wty$ وبذلك نكون أمام الشرط الأساسي لعملية النمو لدى كينز .[1*]

2. نموذج القدرة الإنتاجية أو نموذج :"les exigences de croissance"

هذا النموذج يمكن الحصول عليه من خلال استبدال المعادلة (04) السابقة بالمعادلة (04`) التالية كمايلي:[2]

[1*]الشرط الأساسي لعملية النمو لدى كينز هو : يحدث نمو في مستوى الدخل الوطني عندما يكون الاستثمار المرغوب فيه أكبر من الإدخار المرغوب فيه.

[2]بختاش راضية، مرجع سابق،48.

$$Y_t^c - Y_{t-1}^c = a\, I_{t-1} \quad \ldots\ldots (04)$$

حيث a :تمثل معامل فعالية الإستثمار.

فالإستثمار تم التعامل معه في هذا النموذج ليس فقط على أنه من مكونات الطلب الكلي، ولكن أيضا على أنه مجموع السلع المولدة لفائض في القدرة الإنتاجية فالكمية الإستثمارية التي تم تحقيقها في الفترة (t-1) من طرف المقاولين تؤدي إلى ارتفاع في القدرات الإنتاجية خلال فترة (t) والتي لن يتم استغلالها بالكامل إلا إذا قرر هؤلاء المقاولون الرفع من مستوى استثماراتهم في نفس الفترة (t)، بحيث أن أثر المضاعف الذي ينجز عنه ارتفاع في مستوى الإنتاج بفعل ارتفاع في مستوى الإستثمار يسمح بتسويق الكمية الجديدة المنتجة، وبذلك فمعدل نمو الدخل الوطني الذي يضمن بصفة دائمة التشغيل الكامل لمخزون رأس المال، بمعنى ذلك المعدل الذي يرضى دائما الصناعيين[المعدل المضمون لمفهوم هارود] يعطى عند وايت مثله مثل سميث كما يلي:

$$Y^C = \delta(1 - c(1 - t_y) - g) \quad \ldots\ldots (06)$$

ويجب الإشارة في هذا المستوى إلى أنه بالنسبة لـ وايت هذا المعدل لا يؤدي إلى التشغيل الكامل لقوة العمل المتاحة، في حين أن سميث يعتبر بأن تحقيق هذا المعدل المضمون يؤدي إلى الإستخدام التام لكافة عوامل الإنتاج، رأس المال وكذلك العمل، ومن ثمة فنموذج سميث يتجاهل اللاّتوازنات التي يمكن أن تحدث في الأجل الطويل إذا لم يلتق المعدل المضمون مع المعدل الطبيعي للنمو، إلا أنه أخذ بعين الإعتبار شأنه شأن وايت اللاّتوازنات التي تحدث في الأجل القصير.

3. السياسة الجبائية واختيار معدل النمو الاقتصادي التوازني:

بالنسبة لسميث ووايت، نكون أمام نمو إقتصادي توازني عندما يكون معدل نمو الطلب الفعلي Q^D يساوي معدل نمو الإنتاجية Q^C كما يلي:

$$\frac{b(\pi - wty)}{1 - c(1 - ty) - g} - 1 = \delta[1 - c(1 - ty) - g] \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (07)$$

حيث:

t :معدل الضريبة.

w : الضرائب على الأرباح.

π : الأرباح الإجمالية قبل فرض الضريبة.

g :النفقات العمومية التي هي عبارة عن نفقات استهلاكية.

c :الاستهلاك الخاص

δ : معامل فعالية الاستثمار.

المعلمات الجبائية ty و w يمكن لها أن تلعب دورا فعالا في المساواة بين Q^D و Q^C من جهة، ومن جهة أخرى الرفع من هذه المساواة إلى المستوى الأمثل(الذي يمكن أن يكون مستوى العمالة الكاملة لقوة العمل كما عند وايت).

قام وايت بتقديم عرض واف حول الطريقة التي يمكن للجباية والنفقات العامة من خلالها أن تحقق هذا التوافق بين المعدل الفعلي والمعدل الضروري، بينما سميث يهتم قبل كل شيء بالبحث على المستوى الذي من خلاله يمكن للجباية أن تتدخل في اختيار معدل النمو التوازني.

كذلك ومثله بالنسبة لـ وايت، فالمعلمة b (الميل لإستثمار الأرباح الصافية من طرف المقاولين) ثابتة، إلا أنها مرتبطة بالسياسة النقدية بالنسبة لـ سميث، وهو ما يقودنا إلى التفرقة بين مقاربة كل منهما حول تأثير السياسة الجبائية على عملية النمو الإقتصادي.

أ. حالة الميل لإستثمار الأرباح b هو نسبة ثابتة (مقاربة وايت M.I.White):

معدل نمو القدرة الإنتاجية Q^C بمعنى نمو الدخل الوطني الموافق للتشغيل الكامل لمخزون رأس المال والذي على عكس سميث لا يقودنا بالضرورة إلى الإستخدام الكامل لعنصر العمل -يمكن الزيادة فيه عن طريق الرفع من معامل فعالية الإستثمار δ أو عن طريق تخفيض ميل الإستهلاك من طرف العائلات، نفس النتيجة يمكن الحصول عليها من خلال الرفع من المعدل الضريبي ty ، وبذلك يمكننا التنبؤ بأن الرفع من المعدل الضريبي يؤدي إلى رفع معدل النمو المحتمل، بسبب أن هذه الزيادة ينجر عنها تخفيض حصة الإستهلاك إلى الدخل الوطني، ورفع تلك الموجهة إلى التكوين الرأسمالي وهو ما يتطلب مايلي[1]:

- **من جانب المقاولين:** عليهم أن يستمروا في الإنتاج حتى لا تخيب طموحاتهم في الربح كمنتجين للسلع والخدمات، وهو ما سوف يؤدي على إرتفاع الإنتاج خلال الفترات اللاحقة، أما إذا كان الميل للإستهلاك جد ضعيف، فالسياسة الجبائية هنا ستكون أقل فعالية.

معدل نمو القدرة الإنتاجية Q^C يمكن رفعه كذلك من طريق تخفيض حصة النفقات العمومية إلى الإنتاج الكلي g على أساس أن النفقات العمومية في نموذج سميث ووايت هي نفقات استهلاكية فقط، فبقدر ما تكون النسبة g ضعيفة تزداد تلك النسبة من الدخل الوطني التي يمكن تخصيصها لعملية التكوين الرأسمالي، غير أن فرضية كون أن النفقات العمومية هي نفقات استهلاكية فقط هي فرضية غير عقلانية، وفي حالة قبولنا بفرضية أكثر عقلانية وهي أن جزء من الإنفاق العمومي يتم تخصيصه للإستثمار —وهو الواقع— فإن مشكل الرفع من معدل نمو القدرة الإنتاجية .تخفيضات الإنفاق العمومي الموجهة للإستهلاك البحت، وهو مايقودنا إلى نتيجة أساسية مفادها أن السياسة التي ينبغي اعتمادها للرفع من Q^C تتلخص في تخفيض النفقات العمومية الموجهة للإستهلاك.

[1] بختاش راضية، مرجع سابق،50.

إن تحليل المعادلات (05) و (06) تبين لنا أن كل الجهود التي تهدف إلى الرفع من معدل نمو القدرة الإنتاجية Q^C تؤدي بالمقابل إلى تقليص معدل نمو الطلب الفعلي Q^D وهو مايقودنا إلى نتيجة أساسية تمثل جوهر المشكل من وجهة نظر سميث والمتمثل في الرفع الثنائي لكلا المعدلين للوصول إلى المستوى المنشود يصبح صعب الحل من المهمة التي اعتبرها وايت ذات أولوية والمتمثلة في التنسيق بينهما لأن نفس الإجراءات أو السياسات لها تأثيرات معاكسة على كلا هذين المعدلين إذا كان هناك لاتوازن بين معدل النمو الفعلي Q^D ومعدل النمو الضروري Q^C.

بمعنى إذا كان معدل النمو الفعلي يتجه على سبيل المثال إلى أن يكون أكبر من معدل النمو الضروري فإن ذلك يؤدي في ظل غياب سياسة إقتصادية معدلة إلى تراكمات لفترة الرواج ذات طابع تضخمي، أما في الحالة المعاكسة فإن ذلك يؤدي إلى وضعية فائض في التراكم الرأسمالي.

في هذا الصدد، يمكن استخدام الجباية من أجل إعادة المساواة بين Q^D و Q^C وللتوضيح أكثر نأخذ حالة معدل النمو الفعلي Q^D أصغر من الضروري Q^C.

في هذه الحالة يمكن تخفيض الضغط الجبائي ty من أجل إنعاش الطلب الخاص والرفع من نسبة الإنفاق الحكومي g من أجل إنعاش الطلب العمومي، كما يمكننا كذلك تغيير هيكل الإقتطاعات الجبائية عن طريق تخفيض نسبة الضرائب على الأرباح w لأن ذلك سوف يشكل حافزا للإستثمارات الخاصة، كما يمكن الحصول على نتائج مماثلة بفضل الرفع من نسب الأرباح إلى الدخل الوطني π بمعنى عن طريق تعديل التوزيع الوظيفي لصالح الأرباح أو عن طريق الرفع من الميل لإستثمار الأرباح الصافية من المقاولينb ، وبما أن الميل لإعادة استثمار الأرباح السابقة هو أمر مضمون في نموذج سميث وتأثير السياسة الإقتصادية على هذه المعلمة قام بتوضيحها سميث جيدا فإنها سوف تكون موضع العنصر الموالي[1] .

ب. **حالة معدل التمويل الذاتي المرغوب فيه هو معدل متغير (مقاربةW.L.Smith).**

يحاول سميث توضيح أن السياسة النقدية يجب أخذها بعين الإعتبار بالضرورة إلى جانب السياسة الميزانية والجبائية، إذا أردنا أن تؤدي خلال الزمن إلى المساواة بين معدل النمو الفعلي والضروري للنمو الإقتصادي وإذا أردنا كذلك أن تحصل هذه المساواة عند مستوى معين مرغوب فيه.

في هذا الإطار، السياسة الجبائية والتي تعبر عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة والتأثير على الوضع الإقتصادي والإجتماعي حسب التوجهات العامة للإقتصاد من جهة ثانية[2].

[1] بختاش راضية، مرجع سابق،52.

[2] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية:دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2003،

وبذلك فالسياسة الجبائية هي جزء من سياسة إقتصادية متكاملة ولا يمكن تناولها بطريقة مستقلة عن مكونات هذه السياسة .

قام سميث بافتراض ثبات المعلمات التالية:

- ثبات معامل فعالية رأس المال: $\delta = \overline{\delta}$
- الميل للإستهلاك: $C = \overline{C}$
- حصة الأرباح الإجمالية إلى الدخل الوطني قبل اقتطاع الضريبة: $\pi = \overline{\pi}$
- نسبة الضرائب على الأرباح إلى مجموع الضرائب : $w = \overline{w}$

إن المتغيرات الإستراتيجية التي يمكن للدولة التحرك من خلالها هي الميل للإنفاق g معدل الضغط الجبائي ty، سعر الفائدة r (لأننا نعتبر بأن الميل للإستثمار هو دالة لسعر الفائدة (b=f(r)، كما أن مشكل التوفيق بين السياسة النقدية السياسة الميزانية والجبائية يتمثل بشكل آني في مستويين :

- ✓ على مستوى تعظيم معدل النمو المحتملle taux de croissance potentiel
- ✓ على مستوى المساواة بين معدل النمو المحتمل أو المعدل الموافق للتشغيل الكامل ومعدل نمو الطلب الكلي

وبالتالي فمقاربة سميث تركز على جعل معدل النمو المحتمل أعظميا وبعد ذلك جعل المساواة ممكنة بين المعدلين لتفادي أي ظاهرة تضخمية أو انكماشية على أساس أن معدل النمو المضمون يضمن بالإضافة إلى التشغيل الكامل لعنصر رأس المال، الإستخدام التام لعنصر العمل، وأن حالة الرواج لا يمكن ترجمتها إلا في شكل ارتفاع في المستوى العام للأسعار(تضخم)، وبذلك تتلخص مقاربة سميث في تعظم المعادلة التالية:

$$Q^C = \overline{\delta}\ [1-\overline{C}\ (1- ty) - g] \ldots\ldots (08)$$

وأن تكون معادلة المساواة بين Q^C و Q^D محققة كذلك ، أي:

$$\frac{f(r)(\overline{\pi} - \overline{w})}{1 - \overline{C}\,(1 - \mathrm{ty}) - g} - 1 = \overline{\delta}\ [1 - \overline{C}\ (1 - ty) - g] \ldots\ldots (09)$$

كل الإنفاق العمومي يتم تخصيصه لشراء السلع الاستهلاكية حسب الفرضية وبالتالي فالدولة لا تشارك مباشرة في عملية التكوين الرأسمالي، وكلما كانت الاقتطاعات العمومية على إنتاج السلع مرتفعة كلما كان معدل النمو المحتمل ضعيفا وذلك بسبب انخفاض الحصة المخصصة للتراكم الرأسمالي، وفي هذا المعنى فافتراض أن الإنفاق العمومي مخصص فقط للاستهلاك هي فرضية مقبولة، ومن هنا فالدولة يمكنها التأثير مباشرة على معدل النمو التوازني والممكن الوصول إليه بالاعتماد على سياسة جبائية وانفاقية (اقتطاعات جبائية /نفقات عمومية)

هو أداة محددة لمستوى النمو المحتمل والسياسة النقدية، وبالمقابل لا يمكنها التأثير على هذا المعدل لأنها لا تتدخل في نموذج سميث إلا على مستوى الاختيارات الفعلية التي يقوم بها المقاولون، لأنه يجب على هذه السياسة الاقتصادية، الجبائية والإنفاقية أن تسمح لمعدل النمو الفعلي أن يوافق معدل النمو الضروري.[1]

ثانيا: إدخال الجباية ضمن النماذج الديناميكية في الأجل الطويل "نموذج K.K.Kurihara"

يترك Kurihara مشكل المساواة بين معدل نمو الطلب الفعلي ومعدل نمو القدرة الإنتاجية مفترضا بأنه في الأجل الطويل العرض والطلب ينموان بنفس المعدل المضمون والذي يسميه معدل القدرة الكاملة[2].

يعمل Kurihara على توضيح أن الاقتصاد يؤول إلى الابتعاد عن مجال النمو المتوازن الموافق للتشغيل الكامل، لأنه لا يوجد أي ميكانيزم يضمن لنا إمكانية المساواة بين معدل نمو القدرة الكاملة ومعدل النمو الموافق للتشغيل الكامل لقوة العمل، ومن المهم الإشارة إلى أنه ضمن نماذج الكينزيين المحدثين للنمو الاقتصادي فإن التوازن هو توازن غير مستقر سواء في الأجل الطويل أو في الأجل القصير وعندما يحيد الاقتصاد قليلا عن مجال النمو المتوازن فإن النتيجة سوف تكون تضخم مزمنinflation chronique ، أو ارتفاع مستمر في ظاهرة البطالة، أو في بعض الأحيان تحدث الظاهرتان معا وهو ما يعرف في الاقتصاد بظاهرة الركود التضخمي la stagflation وهي عبارة عن الظاهرة التي يتزامن فيها وجود التضخم، أي الارتفاع المستمر في الأسعار مع ظاهرة البطالة التي أصبحت تمثل تحديا كبيرا للاقتصاديين لتغييرها من جهة وعلاجها من جهة أخرى وهذا في ظل عجز النظام الاقتصادي عن استخدام أي ميكانيزم توازني يمكنه من إعادة المساواة بين المعدل الطبيعي والمضمون للنمو الاقتصادي على عكس النيوكلاسيكيين الذين يعتقدون بأنه توجد ميكانيزمات معدلة أوتوماتكيا في الاقتصاد تسمح بتحقيق هذه المساواة والتي تعتمد أساسا على مرونة الأسعار.[1]

إن معدل النمو الذي يضمن الاستخدام الكامل لمخزون رأس المال المتاح القدرة الكاملة (والذي يكون من المفروض يساوي معدل النمو الفعلي) يعطى لدى Kurihara بالعلاقة التالية : $\rho = \frac{s + (t_y - f - g)}{v}$

حيث:

S : الميل للادخار من طرف القطاع الخاص بالنسبة للدخل الوطني.

t_y : معدل الضغط الجبائي.

f : ميل الدولة لمنح تحويلات.

g : ميل الدولة إلى شراء سلع وخدمات غير إنتاجية.

v : المعدل الحدي والمتوسط لرأس المال.

---

[1] رتيعة محمد، مرجع سابق،ص49.

[2] بلمقدم مصطفى وآخرون،مرجع سابق، ص 02.

[1] Jaques Perce bois, Fiscalité et Croissance, op.cit,1978 p56.

بالنسبة لـ Kurihara ارتفاع معدل الضغط الجبائي t_Y والمعوض بارتفاع في (f+g) يجعل معدل نمو القدرة الكاملة ρ_c غير متغير، وهو الفرق الأساسي بين هذا النموذج ونموذج وايت وسميث فهذان الأخيران يعتبران أن الميل الحدي للادخار من طرف العائلات بالنسبة للدخل الوطني المتاح نسبة ثابتة، بينما Kurihara قام بإدخال الميل للادخار بالنسبة للدخل الوطني واعتبره ثابت كذلك.

إن هذا الاختلاف في تقييم الميل للادخار يكشف في حقيقة الأمر الاختلاف في ترجمة سلوك العوائل مقابل ارتفاع الجباية، فبالنسبة لـ Kurihara فإن العوائل هم ضحية الوهم الجبائي" l'illusion fiscale " لأنهم يخصصون نسبة ثابتة من مداخليهم الخام (قبل الضريبة) للاستهلاك، أي ارتفاع الجباية لا يؤثر على استهلاكهم.

من الممكن في هذا النموذج مثلما هو الحال في النماذج السابقة استخدام مختلف معلمات السياسة الإقتصادية وبالخصوص معدل الضغط الجبائي من أجل الرفع من معدل القدرة الكاملة إلى مستوى المعدل الطبيعي للنمو، ومن ثمة تفادي اللاتوازنات التي تحدث في المدى الطويل، وهو ما يستوجب أن لايتم الأخذ بقيد الميزانية المتوازنة للدولة.

إن مختلف النماذج التي تم عرضها في هذا العنصر بينت لنا بأن السياسة الجبائية لا يمكن تجاهلها فهي "أداة لتعديل الطلب الكلي تهدف إلى الإستقرار الإقتصادي، وهي جزء لا يتجزأ من السياسة الإقتصادية التي لديها القدرة على التأثير في آن وحد على قيمة مختلف معدلات النمو الإقتصادي وعلى عملية المساواة بين المعدلين الفعلي والمضمون.

فالسياسة الجبائية والإنفاقية هي مظهر من مظاهر السياسة الإقتصادية والثنائية ضريبة /إيراد لا يجب فصلها عن الثنائية ضريبة /إنفاق، كما أن تأثير السياسة النقدية لا يجب إهماله بالمقابل ومرونة السياسة الاقتصادية والجبائية على وجه الخصوص تلعب دورا مشابها لمرونة الأسعار " والتي بالنسبة للنيوكلاسيك بإمكانها استرجاع التوازن الدائم الموافق للتشغيل الكامل إذا لم تتدخل الحكومات في أسعار بعض المنتجات، ولأجل ذلك ينادي الكلاسيك بترك حرية المنافسة في السوق، فمرونة الأسعار لها تأثيرات اقتصادية واجتماعية هامة لا يمكن أن تحققها السياسات الميزانية والنقدية. [1]

[1] بختاش راضية، مرجع سابق، ص47.

المطلب الثاني: السياسة الجبائية في النماذج النيوكلاسيكية

وفقا للتقاليد النيوكلاسيكية فإن معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل مستقل عن القيم التي تأخذها مختلف معلمات السياسية الإقتصادية و المالية خصوصا، أي أن هذه الأخيرة لا يمكنها بأي حال من الأحوال التأثير على قيمة هذا المعدل، لأنه مرتبط أساسا بالعوامل، إلا أن خصائص مجال النمو المتوازن لاتخرج عن إطار السياسة الجبائية والإنفاقية التي يتم استخدامها من أجل توجيه الإقتصاد نحو المجال الأمثل للنمو، وعليه يمكن القول إن علاقة السياسة الضريبية مع النمو تكمن في كون زيادة العبء الضريبي على الفرد يعيق النمو[1].

إن إدخال الجباية والنفقات ضمن النموذج النيوكلاسيكي يؤدي بالاقتصاد إلى أن يتجه إلى الالتحاق بمجال النمو المتوازن حيث معدل النمو الاقتصادي يساوي المعدل الطبيعي وقد تم إدخال هذه المتغيرة من طرف الاقتصاديين (J.Cornowall) و(k,Sato) وسنتعرض لهذين النموذجين في ما يلي:

أولا: نموذج J.Cornowall

حاول التوفيق بين مقاربة الكينزيين المحدثين ومقاربة النيوكلاسيك، وذلك بإثبات أنه في ظل نموذج كينزي حيث التشغيل الكامل يؤدي في الواقع إلى نفس نتائج النموذج النيوكلاسيكي وذلك عن طريق استبدال الميكانيزم التقليدي والمتمثل في مرونة الأسعار لميكانيزم مرونة السياسة الجبائية والميزانية.

المشرع أو المقرر الحكومي يتوفر حسب Cornowall على ثلاثة سياسات بديلة للوصول دائما إلى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج ويتعلق الأمر ب:

1. **سياسة (النمو عبر الإنفاق العمومي)**: هنا مستوى الإنفاق العمومي هو متغير متحكم فيه في حين أن مستوى الضرائب يتحدد بواسطة معدل الضغط الجبائي والمفترض أنه ثابت، حيث معدل رأس المال التوازني: $k^*/y = \frac{b(1-ty)}{\sigma^*}$
2. **سياسة (النمو عبر السياسة الجبائية)**: في ظل هذه السياسة، مستوى الضرائب هو متغير متحكم فيه، في حين أن الإنفاق الحكومي يتحدد بواسطة الميل للإنفاق g والمفترض ثباته.

ومعدل نمو رأس المال التوازني : $k/y = \frac{b(1-ty)}{ac+\sigma^*(b+c)}$

3. **سياسة النمو عبر توازن الميزانية:** مستوى الإنفاق العمومي هنا وكذلك مستوى الضرائب هما متغيران متحكم فيهما، ومن الممكن تكييفهما بصفة دائمة مع مستوى العمالة الكاملة ولكن مع إدخال قيد الميزانية المتوازنة.

[1] هواري سفيان، نقال فاطمة، أثر السياسة الضريبية على النمو الإقتصادي في الجزائر (1990-2019) دراسة قياسية، مجلة الإستراتيجية والتنمية،المجلد11/العدد: 04 جويلية 2021،ص 87.

Y: الدخل الصافي.

C: الاستهلاك الخاص.

I : الاستثمار الخاص.

b: الميل للاستثمار.

L_w: مستوى التشغيل.

K: مخزون رأس المال الإنتاجي المتاح.

$K\sigma_{t-1}$: مجموع الإهتلاكات.

العجز أو الفائض التوازني في ميزانية الدولة يبلغ إذن قيمة ثابتة والتي لا ترتبط إلا بقيم المعلمات السلوكية a,b,c بمعدل النمو الطبيعي ρ^* ومعدل الضغط الجبائي t_y, كما توجد قيمة خاصة لمعامل رأس المال التوازني تجعل الميزانية في حالة توازن وتعطى كما يلي[1]: $\overline{K}/_{Y} = \frac{(1-t_y)(b+c+d)}{a}$

فإذا كانت قيمة معامل رأس المال أكبر من هذه القيمة، فإننا سوف نكون أمام حالة عجز ميزاني متواصل (مزمن) أي إذا كان: $b+c\langle 1+(ab)/(\rho^*+a)$ وبذلك نكون أكيدين بأن معامل رأس المال الذي سنصل إليه في الأجل الطويل $K/_{Y}$ سيكون أكبر من المعامل الخاص $k/_{y}$ لكل قيمة مختارة من الضغط الجبائي.

إذن فمعدل الضغط الجبائي يتدخل في تحديد المخرجات، وفي حالة التشغيل الكامل يرجى الوصول إليها عن طريق سياسة ميزانية مرنة دائما، فعلى الدولة أن تكيف في لحظة ، مستوى الضرائب مع احتياجات الاقتصاد كتثبيت معدل الإنفاق العموميg واختيار هذا المستوى له يتم بصفة عشوائية لأن معلمتي السياسية الاقتصادية (نقصد بهاgوt_y) واحدة يتم تثبيتها والأخرى يتم جعلها مرنة بصفة دائمة كما لايوجد أي سبب لكي يحدث في الأجل الطويل توازن بين الإيرادات الجبائية والنفقات العمومية، إذن فخطر العجز الميزاني يجب تقبله مثل احتمال حصول فائض في الميزانية.[1]

كخلاصة لما سبق ذكره، يمكن القول أنه عندما تمارس الدولة سياسة ميزانية مرنة بمعنى أن تعمل على تغيير معدل الإنفاق العام بهدف ضمان مستوى العمالة الكاملة، يجب عليها إذا أرادت الوصول إلى مجال نمو حيث تكون المخرجات ذات كفاءة رأسمالية أن تحدد وتثبت منذ البداية معدل ضغط جبائي مرتفع، هذه الوضعية ستؤدي إلى عجز أو فائض ميزاني دائم إلا أنهما في كلا الحالتين سوف يكونان ضعيفان وعلى العكس من ذلك إذا أرادت الدولة ممارسة سياسة جبائية مرتفعة بتغيير معدل الإنفاق العام يجب تثبيته، يجب عليها السعي منذ البداية لمعدل إنفاقي مرتفع إذا أرادت قيادة الإقتصاد إلى مجال نمو حيث تكون المخرجات ذات كثافة رأسمالية

[1] رتيعة محمد، مرجع سابق،ص51.

[1] Jaques Perce bois,p67.

مرتفعة، هذه الوضعية سوف تؤدي إلى فائض أو عجز ميزاني(والعجز محتمل أكثر) ولكنهما سوف يكونان ضعيفان نسبيا.

ولكن مهما كانت السياسة الاقتصادية المتبعة، فإن الاقتصاد سيتجه دائما حسب هذا النموذج نحو معدل نمو ثابت يساوي المعدل الطبيعي، ووحدها خصائص مجال النمو هي التي تتأثر بمعدل الضغط الجبائي أو معدل الإنفاق العام، وعلى العكس الدولة يجب عليها ألا تتحمل خطر السعي نحو سياسة توازن ميزاني أي تهدف إلى الوصول إلى معدل النمو التوازني الموافق للتشغيل الكامل مع حصول توازن في الميزانية، لأنها تؤدي إلى معدل نمو رأسمال سلبي (انخفاض في مخزون رأس المال) وأيضا في بعض الحالات معدل سلبي للمخرجات.

وبالتالي فجوهر هذا النموذج يتمثل في معرفة ماهو مجال النمو الذي ترغب فيه الدولة.

وفيما يلي سنتعرض إلى نموذج آخر وهو نموذج « K, Sato » والذي اعتبر بأن أهمية وهيكل الضغط الجبائي هي أداة تسمح للإقتصاد بالوصول في الأجل الطويل إلى مجالات نمو حيث يتم تعظيم بعض المتغيرات المستهدفة[1].

ثانيا: نموذج K. Sato

من أجل تحليل الآثار الطويلة الأجل في إطار النماذج النيوكلاسيكية، قام K. Sato بإدخال خمس أنواع للضرائب.

-ضريبة على الاستهلاك، ضريبة على الأرباح، ضريبة على الأجور، ضريبة على الثروة، الرسم على القيمة المضافة.

- **فرضيات النموذج:** بالإضافة للفرضيات المعتادة في الفكر النيوكلاسيكي:

تم إدخال فرضيات أخرى:

1-الإنفاق الحكومي هو إنفاق استهلاكي فقط(غياب الاستثمار العمومي).

2-كل المؤسسات هي عبارة عن شركات توزع أرباحها الصافية على شكل أسهم.

3-المستوى العام للأسعار ثابت(استبعاد ظاهرة التضخم).

صياغة النموذج: تعطى كما يلي: $Y = Ae^{\gamma t}K^{\alpha}L^{1-\alpha}$ .....(1)

حيث:

$$K = K_c + K_{w.} \quad .....(2)$$

$$\Delta K_c = S_c\left[(1-t_p)r - t_K\right]K_c \quad .....(3)$$

$$\Delta K_W = S_W\left[((1-t_p)r - t_k)K_W + (1-t_w)WI\right] \quad ..... (4)$$

$$W = (1-t_y)(1-\pi)Y \quad ..... (5)$$

[1] رتيعة محمد، مرجع سابق،ص52.

Y : الناتج الداخلي الخام

K :المخزون الصافي لرأس المال.

KC : ملكية الرأسماليين (بالأسهم).

K_W : ملكية العمال بالأسهم.

L : الفئة النشيطة.

C : الاستهلاك الخاص.

G : الإنفاق العام.

T : الإيرادات الجبائية.

W : الأجر الحقيقي الفردي (قبل فرض الضريبة).

Sc : ميل الرأسماليين للادخار.

Sw :ميل العمال للادخار.

S :الميل الكلي للادخار.

T_cمعدل الضريبة على الاستهلاك.

T_yمعدل الرسم على القيمة المضافة.

T_pمعدل الضريبة على الأرباح.

T_kمعدل الضريبة على الثروة.

Π:الحصة النسبية للأرباح الخام

المعادلة رقم(1) تعطي شكل دالة الإنتاج(دالة من نوع Cobb-Douglas) ذات عوامل إنتاج قابلة للإحلال فيما بينها[1].

المعادلة رقم (2) تبين أن رأس المال يتم تقسيمه بين العمال والرأسماليين.

المعادلة رقم(3) و(4) توضح عملية تكوين الادخار وبالتالي الاستثمار المتراكم من طرف كل شريحة اجتماعية مع افتراض $0 \le S_C \ , \ S_W \ge 1$

إن أهمية وبالأخص هيكل النظام الجبائي يمارسان تأثيرا محددا على النمو الاقتصادي، بالرغم من أن قيمة معدل النمو لا تتأثر بهذه المعلمات، ويصبح بالإمكان استخدام هذه الأخيرة من أجل الوصول إلى أهداف معينة

معدل النمو المتوازن في الأجل الطويل والذي يساوي في مختلف النماذج النيوكلاسيكية إلى المعدل الطبيعي يعطى كما يلي: $\rho = \lambda + \frac{\gamma}{1-\pi}$ حيث λ : معدل نمو الفئة النشيطة.

γ:معدل التطور التقني.

- بقدر ما يكون معدل الضريبة على القيمة المضافة، الأرباح أو الثروة مرتفعا بقدر ما يكون المستوى التوازني للمخرجات بوحدة رأس المال ضعيفا، وبالمقابل هذا المستوى يكون مستقلا عن الضريبة على الاستهلاك أو الضريبة على الأجور، وهذا يرجع إلى كون الضرائب على الاستهلاك تؤدي إلى تحول جزء بسيط من الاستهلاك الخاص نحو الاستهلاك العام، وكل هذا يؤدي إلى تخفيض الدخل المتاح لمختلف الشرائح الاجتماعية، فيخفضون من استهلاكهم وهو ما سوف يكون سببا في تراجع عملية تراكم رأس المال.

[1] رتيعة محمد، مرجع سابق،ص53.

- الجباية تؤثر على عملية توزيع الثروة في مختلف الطبقات الاجتماعية، وهو ما سوف يقودنا إلى نتيجة أساسية وذات أهمية بالغة بالنسبة لنموذج K .Sato وهي أن السياسة الجبائية لها أثر توزيعي لا يمكن إهماله لايأتي من إعادة توزيع مستويات الدخول والثروة بين الفئات، وإنما من تعديل هذه المستويات في حد ذاتها، فالضريبة على الأجور لها اتجاه نحو تخفيض حصة الثروة التي تعود لصالح العمال، وبالتالي رفع حصة الرأسماليين منها، بينما الضريبة على الأرباح والضريبة على الثروة لها أثر عكسي للأثر السابق.
- الضريبة على الاستهلاك والرسم على القيمة المضافة ليس لديهما أي أثر على توزيع الثروة في الأجل الطويل.
- الجباية تؤثر كذلك بشكل أساسي على توزيع المداخيل في الأجل الطويل ، فالرسم على القيمة المضافة، الضرائب الواقعة على الأرباح والثروة والأجور تؤدي إلى تخفيض الدخل المتاح للعمال[1].

[1] رتيعة محمد، مرجع سابق،ص54.

المطلب الثالث: الجباية في نموذج Barro1990

قدم بارو نموذجا للنمو أين تلعب فيه النفقات العامة دور المحرك في النمو، و هناك أعمال أخرى في السلاسل الزمنية وخاصة أعمال Aschauer(1989) باستعماله معطيات أمريكية مقدمة من أجل إثبات الترابط الايجابي بين الإنفاق العام والنمو، وفي هذا التحليل المقترح من طرف Aschauer تمثل في إثبات وجود خارجية للنفقات العامة تسبب مردوديات سلمية متزايدة في دالة الإنتاج، وأعمال Raghi 1996 الذي استعمل في نموذجه النفقات العامة كمتغير داخلي يتحكم فيه في دالة الإنتاج، ولكنه أهمل الفرضيتين الأساسيتين لـ Barroوهما: وجود قطاع وحيد للإنتاج والمردودية السلمية الثابتة.

يفترض بارو أن نفقات المنشآت ترفع من إنتاجية رأس المال وتكون إذن عامل إنتاج خارجي للمؤسسة، فالنفقات تكون ممولة عن طريق الضرائب بصورة تجعل في كل مرة المؤسسة ترفع من رأسمالها، فهي تنمي إنتاجها وترفع إذن من النفقات العمومية .

ففي العوامل الخارجية وبمجرد المؤسسة إذا لم تأخذ بعين الاعتبار في تغطيتها تراكم رأس المال العمومي المتولد عنها فإنه سينتج نموا ضعيفا جدا في التوازن التنافسي اللامركزي.

أولا: الخارجية والانحراف الجبائي (externalité et distorsion fiscal)

في الاقتصاد الغير مركزي نفرض أن يكون حجم الدولة α ولدينا مجموعة من المعدلات الضريبية النسبية المفروضة على الأفراد $(\tau_1, \tau_2 \ldots, \alpha, \ldots \tau_n)$ المقتطعة من أرباحهم الحقيقية.

وعند حساب الأعوان الخواص للإنتاجية الحدية لرأس المال الصافي من الضرائب والاستهلاك أي المنفعة الحدية للاستهلاك فإنهم لايصلون إلى المستوى الأمثل للنمو في هذا التوازن التنافسي وذلك لوجود الخارجية وهنا يرى الأعوان الخواص أنه كلما أرادوا الاستثمار أكثر كلما ارتفع إنتاجهم دون أن يولوا أثر ذلك على توسع القاعدة الجبائية والنفقات الإنتاجية. فالإنتاجية الحدية لرأس المال في الاقتصاد غير المركز تكون[1]:

$$Pmk_{privée} = (1-\alpha)A^{\frac{1}{1-\alpha}}\left(\frac{g}{y}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}$$

أما معدل النمو الخاص:

$$\gamma_{privée}^{prop} = \frac{1}{\sigma}\left[(1-\tau)(1-\alpha)A^{\frac{1}{1-\alpha}}\left(\frac{g}{y}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}} - \rho\right]$$

وفي حالة ما إذا كان التوازن تنافسي: فإن المخطط الاجتماعي هو الذي يختار المسارات الزمنية ذات الطبيعة الضريبية من أجل تعظيم دالة الرفاهية الاجتماعية.

[1] Philippe Darreau, Croissance et politique économique, p93.

في نموذج Barro دالة الإنتاج هي شكل من نموذج AK وتعطى كما يلي:

$$y = \left[A^{\frac{1}{1-\alpha}} \tau^{\frac{\alpha}{1-\alpha}} \right].k$$

ومنه معدل النمو الأمثلي :

$$\gamma_{Opt} = \frac{1}{\sigma}\left[(1-\tau) A^{\frac{1}{1-\alpha}} \left(\frac{g}{y}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}} - \rho \right]$$

نخلص من هذا أن معدل النمو في التوازن غير المركزي ليس أمثليا، لأن الأعوان الخواص لايأخذون بالحسبان بأن الزيادة في الإنتاج لها أثر على الجباية والنفقات العامة الإنتاجية، كما أن معدل نمو القطاع الخاص أقل من معدل النمو المركزي وذلك مهما كان حجم الدولة. ومن أجل تصحيح هذه الخارجية فإن النظرية الاقتصادية تقترح آليات مصححة تعتمد على الإعانات والضرائب، الهدف منها هو إعادة تخصيص الموارد حيث تتدخل الدولة باستخدام نظام الإخضاع للضريبة والإعانات ،وبالتالي فاحتمال وجود وفورات خارجية يبرر تدخل الدولة ودفعها لتكاليف اجتماعية وللتوضيح أكثر نورد المثال التالي :

مثال: قيام الدولة بانتهاج سياسة صناعية مستهدفة عن طريق تقديم إعانات بهدف خلق نسيج صناعي قوي بمعنى ترقية الاستثمار، إن هذا الإجراء يجعل المؤسسات الصناعية تستفيد مما يسمى "وفورات خارجية " وهو ما يستوجب على الدولة التدخل من أجل إعادة تخصيص الموارد.

1. **إعانات الإنتاج:** الدولة تقوم بتقديم إعانات من أجل التحفيز على للإنتاج بمعدل $\frac{\alpha}{1-\alpha}$ وفي هذه الحالة يصبح معدل النمو الخاص مركزيا.

$$\gamma_{privée}^{sub} = \frac{1}{\sigma}\left[(1-\tau) A^{\frac{1}{1-\alpha}} \left(\frac{g}{y}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}} - \rho \right]$$

ومنه هذه الإعانات ترفع من الإنتاجية الحدية لرأس المال من أجل الوصول إلى المستوى الأمثل حيث: $\gamma_{prvée}^{sub} = \gamma_{Opt}$ وهذا لغرض التحفيز على الاستثمار.

2. **الدفع الجزافي:** وهو عبارة عن ضريبة مباشرة على الهيئات والمؤسسات التي تشغل مستخدمين على أساس مجموع الأجور والمرتبات والمعاشات الريوع العمرية.ويرمز له بالرمز τ^L .

في الاقتصاد الجزئي الساكن نعلم أن الدفع الجزافي لا يحدث أي انحراف (distorsion)، وفي هذه الحالة فإن مشكل المستهلك يتمثل تعظيم دالة المنفعة: [1]

$$Max/c : w = \int e^{-\rho t} \frac{c^{1-\sigma} - 1}{1-\sigma} \quad sous \quad Dk = f(k) - c - \tau^L$$

[1] رتيعة محمد، مرجع سابق،ص56.

$$\gamma_{privée}^{sub} = \frac{1}{\sigma}\left[(1-\alpha)A^{\frac{1}{1-\alpha}}\left(\frac{g}{y}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}} - \rho\right]$$

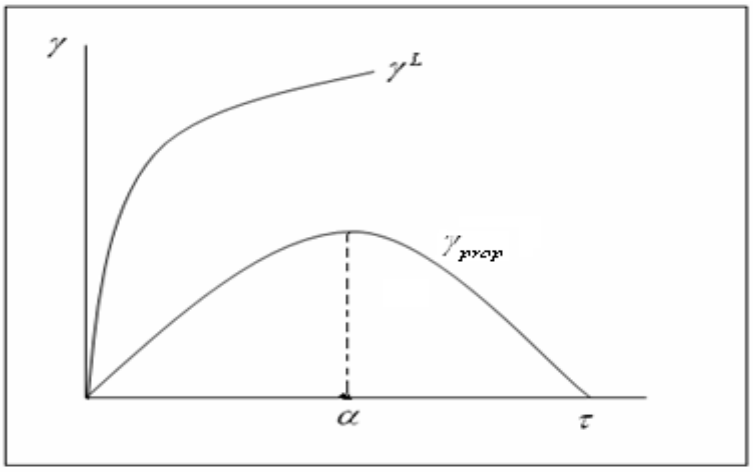
ومعدل النمو الخاص هو

وباعتبار أن حجم الدولة أمثلا فإن $\alpha = \tau$ وفي هذه الحالة فإن $\gamma_{privér}^{L} = \gamma_{Opt}$

تدخل الدولة هنا يتم تبريره بضرورة المحافظة على المساواة السابقة، وذلك عن طريق تأميم المؤسسات الاحتكارية في حالة ظهور وضعية احتكارية، كما أن البيع عند مستوى التكلفة الحدية سيؤدي إلى ظهور عجز في نفقات الاستغلال بالمؤسسة، وهو ما يستدعي تدخل الدولة عن طريق تقديم إعانات الاستغلال والتي يتم تمويلها عن طريق الضرائب.

إن ارتفاع $\frac{g}{y}$ يؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية الحدية لرأس المال التي بدورها تؤدي إلى زيادة معدل النمو، وبما أن الضريبة عبارة عن دفع جزافي فإن الأثر يكون سلبي على إنتاجية رأس المال الخاضع للضريبة.

الشكل رقم(15): منحنى يمثل الضرائب النسبية والدفع الجزافي.



Source : Philippe Darreau, Croissance et politique économique,1erédition 2003, p94.

من أجل $\tau \neq \alpha$ فإن الضريبة المباشرة لا تقودنا إلى المستوى الأمثل، حسب تحليل الاقتصاد الجزئي فهي المفضلة لأنها وحيدة وهي تتسبب في عدم التحفيز على العمل والاستثمار وتعمل على تصحيح الاختلالات ونقاط الضعف في السوق كالخارجية Externalité ، فالتحفيزات الجبائية الممنوحة للاستثمار وأن كانت تبدو في ظاهرها خسارة ونقصا في إيرادات الميزانية، إلا أنها وعلى المدى البعيد والمتوسط تؤدي إلى مجال النمو الأمثل، وفي نموذج بارو هناك نوعين من الانحرافات :

- **الأول ناتج عن الضريبة النسبية:** (الضريبة على الدخل لاتحفز الأعوان على الاستثمار وهي دائما موجودة حتى ولو غابت الخارجية).

- **الثاني ناتج الخارجية للنفقات العمومية** : أي أن المستثمرون لايأخذون في اعتباراتهم الانعكاسات الناتجة عن زيادة النفقات العمومية الإنتاجية على القاعدة الجبائية، وهذا الاختلال هو دائما متغير ويرتبط بإنتاجية النفقات العمومية.

✓ إذا كانت $\frac{Dy}{Dg}=1$: الخارجية منعدمة، وفي هذه الحالة الإنتاجية الحدية لرأس المال في التوازن التنافسي تساوي الإنتاجية الحدية لرأس المال الأمثل بحيث لا يوجد التواء ناتج عن الخارجية.

✓ إذا كان حجم الدولة كبيرا $\left(g/y\right)\rangle\alpha$ ،أي: $\frac{Dy}{Dg}\langle 1$ ، الانحراف الثاني ناتج عن الخارجية السلبية التي لا تشجع على الاستثمار، أما في الانحراف الأول فالضريبة تحفز على الإستثمار،والضريبة على الدخل تسمح بتعويض الخارجية السلبية وذلك بتبريد حماس المستثمرين عن طريق إخضاعهم لمعدلات الضريبة.

✓ إذا كان حجم الدولة صغيرا $\left(\frac{g}{y}\langle\alpha\right)$، أي $\frac{Dy}{Dg}\rangle 1$ ومنه الانحراف الثاني ناتج عن الخارجية الموجبة وهي تشجع الأعوان على الإنتاج والاستثمار، أما الانحراف الأول (الجباية) فهي لاتحفز الأعوان على الاستثمار.

✓ إذا كان حجم الدولة أمثلا $\left(\frac{g}{y}=\alpha\right)$ و $\frac{Dy}{Dg}=1$ ، فإن الخارجية منعدمة ، أما الإنحراف الأول الناتج عن الجباية فهي تشكل نوع من عدم التحفيز على الاستثمار.

هذا التحليل يعطينا بعض الاستنتاجات حول العلاقة بين السياسة الجبائية المثلى والنمو في اقتصاد مختلط (بدون وجود مخطط رشيد قادر على إدخال الخارجية)، و تتمثل الإشكالية في معرفة ماهي الوسيلة التي تعالج هذه الخارجية.

الدفع الجزافي ليس ضريبة مثلى في اقتصاد ينمو مع النفقات العمومية الإنتاجية، ماعدا إذ كان حجم الدولة أمثلا[1].

ثانيا: الجباية المثلى حسب طبيعة السلع المعروضة من طرف الدولة

هناك مظهر مهم لتقويم النفقات العمومية وهو يتعلق بالمستوى الأمثل لأداء السلع العامة وهي تلك التي تستهلك بشكل مشترك من قبل المجتمع.[1]

تقوم الدولة بعرض السلع حسب طبيعتها، وهناك ثلاث حالات:

[1] رتيعة محمد، مرجع سابق،ص58.

[1] كامل سلمان العا بي "الاقتصاد الجزئي، المفاهيم والتطبيقات"، المملكة العربية السعودية 2002 ص558.

✓ إذا كانت السلعة تنافسية ومستبعدة (سلعة خاصة) : دالة الإنتاج بالنسبة للأعوان الخواص هي: $y = Ak^{1-\alpha}g^{\alpha}$ و g معطاة ليكون معدل النمو كما يلي:

$$\gamma_{privée} = \frac{1}{\sigma}\left[(1-\tau)(1-\alpha)A\left(\frac{g}{k}\right)^{\alpha} - \rho\right]$$

دالة الإنتاج بالنسبة للسلطة العامة هي: $y = Ak\left(\frac{g}{k}\right)^{\alpha}$ حيث g/k معطاة.

ومعدل النمو: $\gamma_{opt} = \frac{1}{\sigma}\left[(1-\tau)A\left(\frac{g}{k}\right)^{\alpha} - \rho\right]$

إذن نلاحظ أن معدل النمو الأمثل هو أكبر من معدل النمو الخاص.

لنفرض أن حجم الدولة أمثلي، $(\tau = \alpha)$ النمو الأمثل يمكن تحقيقه بواسطة الدفع الجزافي.ومنه تحذف العبارة $(1-\tau)$ في معدل النمو الخاص.

✓ إذا كانت السلعة ليست تنافسية ومستبعدة (سلعة عمومية بحتة): ونعني بعدم المنافسة بأن استهلاك الفرد لهذه السلعة لن يقل من استهلاك الآخرين، في هذه الحالة الكمية الموزعة غير قابلة للتقسيم فالمداخيل عبارة عن الكمية الإجمالية للنفقات العامة (G).

-دالة الإنتاج بالنسبة للأعوان هي: $y = Ak^{1-\alpha}G^{\alpha}$ أما معدل النمو: $\gamma_{privée} = \frac{1}{\sigma}\left[(1-\tau)(1-\alpha)A\left(\frac{G}{k}\right)^{\alpha} - \rho\right]$

- دالة الإنتاج بالنسبة للدولة هي: $y = A.k.\left(\frac{G}{k}\right)^{\alpha}$ ومعدل النمو: $\gamma_{opt} = \frac{1}{\sigma}\left[(1-\tau)A\left(\frac{G}{k}\right)^{\alpha} - \rho\right]$

✓ إذ كانت السلعة تنافسية وغير مستبعدة (سلع عمومية تحدث عرقلة) : ونعني بعدم الاستبعاد فهو يشير إلى حقيقة مفادها أن استبعاد أي واحد من استهلاك السلعة مستحيل، ولأن العون يستعمل هذه السلعة فأن الأعوان الآخرين يستغلونها كالطرق، الشبكات... ، نفترض أن استعمال هذه السلعة مع ثروات الاقتصاد ممثل بـ $K = Nk$ ، ونقوم بالنمذجة في هذه الحالة معتبرين بأن المداخيل تنخفض عندما يرتفع K ومنه دالة الإنتاج للأعوان هي:

$$y = Ak\left(\frac{G}{Nk}\right)^{\alpha}$$

.

بالنسبة للأعوان متغير المراقبة هو k، ويأخذ كمعطى لأثر الازدحام $\left(\frac{G}{K}\right)$ (congestion)، لنفترض بأن المخطط أدخل أثرcongestion في حسابه للإنتاجية الحدية لرأس المال الأمثل، ومنه دالة الانتاج بالنسبة للدولة:

$$Y = AK^{1-\alpha}G^{\alpha}$$

نجد كذلك أن الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص أكبر من الإنتاجية الحدية لرأس المال الأمثل، وذلك لوجود الخارجية السلبية، فتحفيز المنتجين على الاستثمار يؤدي إلى زيادة الزحمة في الخدمات العمومية الذي ينتج

عنه عدم فعالية النفقات العمومية ، ويعتبر المخطط دالة الإنتاج في الاقتصاد الكلي من أجل تصحيح هذا الأثر.[1]

وفي إطار غير مركزي فإن الضريبة النسبية يمكن لها إدخال أثر الزحمة المتسبب في عرقلة المنتجين على الاستثمار وتعتبر هنا أفضل من الدفع الجزافي من أجل حجم الدولة الأمثل $(\tau = \alpha)$.إذن الضريبة النسبية تجعل الإنتاجية الحدية لرأس المال الصافي متساوية مع الإنتاجية لرأس المال الأمثل:

$$Pmk_{privée,nette} = (1-\tau)A\left(\frac{G}{K}\right)^{\alpha} = Pmk_{Opt} = (1-\alpha)A\left(\frac{G}{K}\right)^{\alpha}$$

هذه النتيجة تبين قيمة الدفع الجزافي وأثره على إنتاجية رأس المال، Barro et Thomson(1976) ,Salla I Martin، أشاروا إلى هذه لحالة الاستثنائية بأنها الحالة العامة للسلع المقدمة من طرف الحكومة، سلع تنافسية، غير مستبعدة، والمزاحمة على استهلاكها.

ومنه الخطر الذي يقع على المؤسسة يرتبط إيجابيا مع ثرواتها عند استعمال المداخيل من $\left(\frac{G}{K}\right)$ التي تتمثل في المستوى الحقيقي للأمن، ومن أجل تحقيق الرفاهية بالنسبة للأعوان يلزم بأن تكون النسبة $\left(\frac{G}{K}\right)$ تبقى ثابتة [1].

الحل الأمثل هو ذلك المحصل عليه من طرف الحكومة التي تطبق ضريبة نسبية من أجل الحفاظ على ميزانيتها وإبقائها متوازنة، إذن دالة إنتاج المخطط هي نفسها بالنسبة للأعوان بالترتيب حيث: $Y = AK\left(G/K\right)^{\alpha}$ بالنسبة للمخطط، أما الأعوان $Y = Ak\left(G/K\right)^{\alpha}$ ليكون معدل النمو كما يلي:

$$\gamma_{privée} = \frac{1}{\sigma}\left[(1-\tau)A\left(G/K\right)^{\alpha} - \rho\right] = \gamma_{opt} = \frac{1}{\sigma}\left[(1-\tau)A\left(G/K\right) - \rho\right]$$

- ✓ إذا كانت السلع العمومية خاضعة للازدحام مع دفع جزافي فإن معدل النمو الخاص مرتفع جدا، ومعدل النمو الأمثل نحصل عليه بواسطة الضريبة النسبية بمعدل α ، وهذه الفكرة عامة جدا تبين ميزة غير مهملة في أثر الجباية على الدخل.
- ✓ إذا كانت السلعة غير تنافسية ومستبعدة (حقوق الملكية) ونفترض بأن النفقات العمومية حققت ارتفاعا مكلفا في حقوق الملكية على ثمرات العمل والاستثمار الخاص.

ونعتبر أن لها أثار إيجابية على الإنتاج ، نرفع من المداخيل $\left(g/y\right)$ وكذلك زيادة الإنتاجية الحدية لرأس المال بالنسبة للأعوان ويتم ذلك بتخفيض معدل الاقتطاع الجبائي من الإنتاجية الحدية لرأس المال.

[1] Philippe Darreau,p96.

[1] رتيعة محمد، مرجع سابق،ص59.

ومن وجهة نظر المستثمرين فإن الإفراط في حقوق الملكية يجعل شكل النفقات العمومية يزيد من تخصيصه على دخول استثماراتهم، ونتيجة لذلك فإنه كل من يدفع ضريبة إضافية يستحق تخصيص إضافي، إذن تغيير النفقات العمومية عن طريق حقوق الملكية يكون عن طريق استبدال الدفع الجزافي مع الضريبة النسبية ومنه انتقال المنحنى من γ^{prop} إلى γ^{L} كما في الشكل رقم 02.

لنفترض الآن أنه يوجد نوعين من النفقات العامة:

-نفقات منتجة (g) التي تستعمل في دالة الانتاج.

-نفقات غير منتجة (h) والتي تستعمل في دالة المنفعة للأعوان.

هذه النفقات التي تمول من طرف الضريبة النسبية . $\tau ws = \tau_g + \tau_h$

حيث: $\tau_g = g/y$ الجزء المخصص للإنتاج و τ_h النفقات المخصصة للاستهلاك، وهذه الأخيرة تحسن منفعة الأعوان : $W = \int e^{-\rho t} \frac{\left(c^{1-\beta} h^{\beta}\right)^{1-\sigma} - 1}{1-\sigma}$

ومعدل النمو:

$$\gamma_h = \frac{1}{\sigma}\left[\left(1-\tau_g-\tau_h\right)A(1-\alpha)\left(\frac{g}{k}\right)^{\alpha} - \rho\right],$$

حجم الدولة الذي يعظم النمو هو $g/y = \alpha(1-\tau_{h.})$

حجم الدولة الذي يعظم الاستهلاك هو $g/y = \alpha$

تقوم المؤسسة بإيجار النفقات العمومية من أجل تعظيم النمو و يكون الحجم g/y صغيرا جدا إذا أجرت كذلك نفقات عامة للاستهلاك، ومنه جزء من الضرائب لا يتحول إلى نفقات عمومية إنتاجية، الأثر السلبي للضريبة أكبر من الأثر الايجابي للنفقات العمومية الإنتاجية لأن هناك تسرب نحو النفقات غير المنتجة.

الحجم g/y الذي يعظم منفعة المستهلك تقريبا شبيه بذلك الذي يعظم النمو لأن الجباية تتخلى عن g/y وتتحصل على h/y من المنفعة.

من أجل تعظيم المنفعة ، يجب على الحكومة قبل كل شيء إعادة تفعيل الانتاج من أجل الحصول على نفقات عمومية إنتاجية مثلى $\left(g/y = \alpha\right)$. ثم من أجل تمويل النفقات الاستهلاكية (h) تقوم باقتطاع معدل مرتفع من g/y الذي يخفض النمو مع بقاء المتغيرات الأخرى على حالها (Seteris baribus).

خلاصة الفصل الثاني:

نخلص إلى أن كل المدارس الإقتصادية على إختلاف مبادئها و تصوراتها قد أعطت أهمية بالغة لمسألة النمو الإقتصادي و كذا لمتغيرة الجباية، إلا أن كلا منها كانت لها نظرتها الخاصة، فالمدرسة الكلاسيكية إعتبرت بأن النمو الإقتصادي هو مسألة تراكمية تحدث في الإقتصاد تلقائيا دون حاجة لتدخل الدولة في ذلك، وإعتبرت بأن تدخل الدولة في الإقتصاد عن طريق الضرائب إنما يكون بهدف تغطية النفقات العامة الناتجة عن ممارسة الدولة لوظائفها:الأمن، العدالة، التمثيل الدبلوماسي في الخارج، أما المدرسة الكينزية و التي شكلت في معظمها ثورة على الفكر التقليدي فقد إهتمت بالتفرقة بين ثلاثة مفاهيم للنمو الإقتصادي (المعدل الفعلي، المرغوب فيه، الطبيعي،) إلا أنها أهملت دور السياسة الإقتصادية عموما و الجبائية خصوصا في الوصول بمستوى النمو الإقتصادي إلى المعدل المرغوب فيه، بالرغم من مناداة كينز بضرورة تدخل الدولة في الإقتصاد لمعالجة الإختلالات التي يعرفها السوق.

لتأتي بعد ذلك المدرسة الكلاسيكية الجديدة بعد الأزمة الإقتصادية لسنة 1974 و التي عجز الفكر الكينزي عن تفسيرها، بالرغم من أن العالم قد شهد فترة إقتصادية مريحة خلال الفترة(1945 – 1975) إتسمت بانخفاض معدلات التضخم و البطالة وارتفاع معدلات النمو الإقتصادي، الأمر الذي أدى بعد ذلك إلى العودة إلى المناداة بالحرية الفردية و عدم تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، وإعتبرت هذه المدرسة أن الجباية يجب أن تكون حيادية و أن لا تتدخل، إلا أنه وما إن يتم تسجيل لاعدالة في توزيع المداخيل و سوء في تخصيص الموارد يتحول دور الجباية من الحيادية إلى الأمثلية فتتدخل لتصحيح الإختلالات.

الفصل الثالث

دراسة قياسية لأثر السياسة الجبائية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 نموذج الإنحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

تمهيد:

من أجل تحديد قدرة الجباية بنوعيها العادية والبترولية على تفعيل النمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة 1990- 2018 قمنا باستعراض الحصيلة الضريبية وقمنا بتحليل أداء النمو الإقتصادي مستعينين بمعطيات الديوان الوطني للإحصاء وقوانين المالية وكذا بيانات تقارير بنك الجزائر والبنك الدولي، فشخصنا حالة الإقتصاد بشكل عام وقمنا بمقارنة تطور كل متغيرات الدراسة ، كما قمنا باستعراض أهم نظريات النمو الإقتصادي وركزنا على تلك التي حاولت ربط العلاقة بين ظاهرتي الجباية والنمو، أما في هذا الفصل فسنحاول إسقاط تلك المفاهيم التي تناولناها في الشق النظري على الواقع من خلال دراسة قياسية لأثر السياسة الجبائية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 عن طريق منهجية التكامل المشترك باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئةARDL باستخدام برنامج EViews 12 ، هاته الطريقة التي أصبحت شائعة في السنوات الأخيرة نظرا لما تتميز به من خصائص ومزايا مقارنة مع غيرها من نماذج التكامل المشترك التقليدية.

يدفعنا دراسة الوضع الجبائي و النمو الإقتصادي في كل المراحل التي مرت بها الجزائر إلى القيام بدارسة اقتصادية قياسية لمدى تأثير الجباية بنوعيها العادية و البترولية على النمو الاقتصادي، يتم هذا على أساس المعطيات المتوفرة عن المتغيرات الثلاث الجباية العادية، البترولية والناتج الداخلي الخام من سنة 1990- الى غاية سنة 2018 .

- **توصيف البيانات**

اعتمدت الدراسة على بيانات سلاسل زمنية سنوية خلال الفترة الممتدة ما بين1990-2018، تم الحصول على قاعدة البيانات لمتغيرات الدراسة المستقلة المتمثلة في الجباية العادية والجباية البترولية والمتغير التابع المتمثل في النمو الإقتصادي، من موقع البيانات المفتوحة للبنك الدولي data.albankaldawli.org (الملحق رقم: 01) .

- **تحديد الشكل الرياضي للنموذج**

تأخذ معادلة أثر السياسة الجبائية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 :

Croissance économique = *f* (fiscalité ordinaire, Fiscalité pétrolière)

بحيث:

Croissance économique: النمو الإقتصادي ، نرمز له بالرمز: PIB

fiscalité ordinaire: الجباية العادية ، نرمز لها بالرمز:FO و هي ضرائب مباشرة و غير مباشرة تقوم الدولة بتحصيلها من المكلفين (أشخاص طبيعيين ومعنويين).

Fiscalité pétrolière: الجباية البترولية، نرمز لها بالرمز:FP ، هو نظام إقتطاعات تفرضه الدولة على الشركات البترولية على شكل ضرائب (النقل+ التكرير أو التصفية + أرباح الشركات) وإيتاوات(الإستكشاف + التنقيب+الإستغلال)

المبحث الأول: منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

سننتهج في هذه الدراسة التطبيقية منهجية حديثة نسبيا هي منهجية ARDL ، طورها كل من Pesaran (1997) ، Shinand and Sun (1998) ، وكل من Pesaran et Al(2001) ، ويتميز هذا الاختبار بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها ، ويرى Pesaran أن اختبار الحدود في إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ، ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أو خليط من الاثنين ، الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2)[1]، كما أن طريقة Pesaran تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل قرانجر (Engle Granger ,1987) وذات المرحلتين و اختبار التكامل المشترك بدلالة دربن واتسن (CRDW test) أو اختبار التكامل المشترك لجوهانسن JohansenCointegration Test في إطار نموذج VAR .

إن النموذج ARDL يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام (Laurenceson and Chai,2003) ، كما أن اختبارات التشخيص يمكن الإعتماد عليها بشكل كبير(Gerrard and Godfrey)، لذا يعتبر نموذج ARDL أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذا البحث و البالغة 28 مشاهدة ممتدة من سنة 1990 إلي غاية سنة 2018 .

يمكننا نموذج ARDL من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغيرات التابع و المتغيرات المستقلة في المديين الطويل و القصير في نفس المعادلة ، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ، و أيضا في هذه المنهجية نستطيع تقدير معلمات المتغيرات المستقلة في المديين القصير و الطويل ، وتعد معلماته المقدرة في

[1] محمد بن عبد الله الجراح ، مكونات الإنفاق الحكومي و الاستثمار في المملكة العربية السعودية : هل هي علاقة طاردة أم جاذبة ؟ مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية ، المجلد الخامس و العشرون ، العدد 2، ديسمبر ، 2009 ،ص 8 .

المدى القصير و الطويل أكثر اتساقا من تلك التي في الطرق الأخرى مثل وانجل-جرانجر (1987) طريقة جوهانسن (1988) و جوهانسن-جسلس (1990) . ولتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة (n) نستخدم عادة معيارين هم (AIC) و (SC) حيث يتم اختيار طول الفترة التي تدني قيمة كل من (AIC) و (SC)[1] .

لاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في إطار نموذج (UECM) ، يقدم كل من Pesaran et Al (2001) منهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد ، تعرف هذه الطريقة ب (boundstesting approach) أي طريقة اختبار الحدود . و يأخذ النموذج الصيغة التالية :

$$\Delta VarU_{dif} = a + \beta_1 VarU_{dif_{t-1}} + \beta_2 VarY_{dif_{t-1}} + \sum_{i=1}^{p} \gamma_1 \Delta VarY_{dif_{t-1}} + \sum_{i=1}^{p} \gamma_2 \Delta VarY_{dif_{t-1}} + \varepsilon_t \qquad (5)$$

$$\Delta VarU_{gap} = a + \beta_1 VarU_{gap_{t-1}} + \beta_2 VarY_{gap_{t-1}} + \sum_{i=1}^{p} \gamma_1 \Delta VarY_{gap_{t-1}} + \sum_{i=1}^{p} \gamma_2 \Delta VarY_{gap_{t-1}} + \varepsilon_t \qquad (6)$$

[1] رياض المومني ، نفل الهزيم ، تأثير التجارة الخارجية على التضخم : دراسة حالة الأردن 1992-2006 ،أبحاث اليرموك ،سلسلة العلوم الإنسانية و الإجتماعية ،الجلد27 ، العدد (1ب) ، جامعة اليرموك ،اربد ،2011 ،ص 394 .

تكون معلمة المتغير التابع المبطأ لفترة واحدة على يسار المعادلة . تمثل β معلمات العلاقة طويلة الأمد . بينما تعبر معلمات الفروق الأولى (γ_1 ، γ_2) معلمات الفترة القصيرة. وحين أن a و ε تشير إلى الجزء القاطع و أخطاء الحد العشوائي على التوالي .

ويتضمن نموذج ARDL في الأول اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج ، و إذا تأكدنا من وجود هذه العلاقة ننتقل إلى تقدير معلمات الأجل الطويل و كذا معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير . و لأجل ذلك بحساب إحصائية (F) من خلال (Wald test) حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية طويلة الأجل) أي :

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = 0$$

مقابل الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج :

$$H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq 0$$

بعد القيام باختبار (Wald test) ، نقوم بمقارنة إحصائية (F) مع القيم الجدولية التي وضعها كل من Pesaran et Al(2001) . وهي القيم الحرجة للحدود العليا و الحدود الدنيا عند حدود معنوية مبينية لاختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات الدراسة ، و يفرق كل من Pesaran et Al بين المتغيرات المتكاملة عند فروقها الأولى I(1) ،و المتغيرات المتكاملة عند مستواها I(0) ، أو تكون عند نفس درجة التكامل . فإن كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة ، فإننا نرفض فرضية العدم أي نرفض فرضية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل و نقبل الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة ، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة ، فإننا نقبل فرضية البديل غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل [1].

[1] دحماني محمد ادريوش ، إشكالية التشغيل في الجزائر : محاولة تحليل ، كلية العلوم الاقتصادية جامعة أبوبكر بلقايد –تلمسان–،أطروحة دكتورة ،2012-2013 ، ص 237-238

المطلب الأول: اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية والإستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج

أولا: اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية

قبل تطبيق منهجية ARDL للتكامل المشترك للمتغيرات محل الدراسة، يجب أولا دراسة استقرار السلاسل الزمنية، الذي يعد شرطا أساسيا من شروط التكامل المشترك ، وتعتبر اختبارات جذر الوحدة أهم طريقة لتحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية وفحص خصائصها ، وأمام تعدد اختبارات جذر الوحدة يتم استخدام عادة كل من اختبار ديكي فولر Dickey-Fuller(DF) ، وديكي فولر المطور (ADF) ، اختبار فيليب بيرون Phillip-Perron(PP) ، اختبار (KPSS)، ولكن في دراستنا سنقتصر على اختبار الاستقرار باستخدام (ADF) و(PP) بحيث تكون الفرضية الصفرية في كلا الإختبارين في احتواء السلسلة الزمنية للمتغيرات على جذر الوحدة أي أنه غير مستقر، ويتم الحكم على هذه الفرضية بالقبول أو الرفض بمقارنتها بالقيم الحرجة المرافقة لها أو بملاحظة القيمة الإحتمالية لها ، مما يعني رفض الفرضية الصفرية بوجود جذر الوحدة و تكون النتيجة هي استقرار السلسلة الزمنية للمتغير محل الدراسة [1].

ويعتمد اختبار فيليبس بيرون على تقدير نفس نماذج ديكي فولر، ولكن مع الأخذ بعين الإعتبار الأخطاء ذات التباين غير المتجانس، وذلك عن طريق عملية تصحيح غير معلمية لإحصاءات ديكي فولر ، كما أن له قدرة اختبارية أفضل و أدق في حالة حجم العينات الصغيرة . ولذا فإنه في حالة عدم توافق نتائج اختبار (ADF) و (PP) فإنه يتم تفضل نتائج اختبار (PP) لقدرته على إعطاء تقديرات قوية في حالة السلاسل التي لها ارتباط متسلسل و تباين غير ثابت [2].

وتعتبر أول خطوة يتوجب على الباحث المرور عليها من دراسة الخصائص المميزة للسلاسل الزمنية (المتغيرات) المستخدمة في التقدير وذلك تجنبا لما يسمى بالتقدير المزيف، وتوجد عدة طرق لاختبار إستقرارية السلاسل الزمنية اهمها: ديكي فولر Deckey Fuller واختبار فيلبس بيرون Phillips and perron ودالة الارتباط الذاتي Autocorrelation Function وغيرها.

1-Régis bourbonnais, Econométrie -cours et exercices corrigés-, 9èmeédition, Dunod, Paris, 2015, p : 245.
[2]-MamtaChowdhury, Currency Crisis and Stock Prices in East Asian Countries: an Applicatin ofCointegratin Granger Causality, School of Economics and Finance , Working paper series, N°2004/01.

أ- اختبار ديكي فولر البسيط DF : يقترح هذا الاختبار الفرضيات التالية:

الفرضية العدمية: يوجد جذر الوحدة $H_0: \emptyset_1 = 1$

الفرضية البديلة: لا يوجد جذر الوحدة $H_1: \emptyset_1 < 1$

حيث إذا لم تتحقق الفرضية العدمية فهذا يعني أن السلسة تحتوي على جذر أحادي، أما إذا تحققت الفرضية البديلة فيعني ذلك أن السلسة مستقرة، أي لا يوجد جذر أحادي، وتطبق الفرضيتين على النماذج التالية[1]:

- ✓ نموذج دون ثابت واتجاه عام: $x_t = \emptyset_1 x_{t-1} + \varepsilon_t$ ....[1]
- ✓ نموذج مع ثابت: $x_t = \emptyset_1 x_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$ .....[2]
- ✓ نموذج مع اتجاه عام و ثابت: $x_t = \emptyset_1 x_{t-1} + b_t + c + \varepsilon_t$ .....[3

ب – اختبار ديكي فولر الموسع ADF: يعتبر اختبار ديكي وفولر من بين الاختبارات ذات الكفاءة والأكثر شيوعا في التطبيقات العملية لمعرفة مدى سكون متغيرات السلاسل الزمنية ودرجة تكاملها، ويتم اللجوء إلى هذا الاختبار باعتبار أن اختبار DF لا يصبح ملائما في حالة ما إذا وجدت هناك مشكلة ارتباط ذاتي في الحد العشوائي أو ما يسمى بالارتباط التسلسلي serial correlation، وذلك بالرغم من كون بيانات المتغيرات المدرجة في العلاقة المقدرة قد تكون مستقرة، ويقوم اختبار ADF على الفرضيتين التاليتين[2]:

الفرضية العدمية: يوجد جذر الوحدة $H_0: \emptyset_1 = 1$

الفرضية البديلة: لا يوجد جذر الوحدة $H_1: \emptyset_1 < 1$

[1] R.bourbonnais. **économétrie – cours et exercices corrigés**.9 édition.paris,.2015, DISPONIBLE SUR : <http://medias.dunod.com/document/9782100721511/Feuilletage.pdf>
.(Consulté le 30.12.2017), Temps 10.00,p 249.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2005: ص ص658-659.

وتقدر النماذج الثلاثة التالية من خلال طريقة المربعات الصغرى كما يلي[1]:

$$\Delta x_{\mathrm{t}} = \rho x_{\mathrm{t-1}} - \sum_{\mathrm{j=2}}^{p} \varnothing_{j} \Delta x_{\mathrm{t-j+1}} + \varepsilon_{\mathrm{t}} \text{ .....[4]}$$

$$\Delta x_{\mathrm{t}} = \rho x_{\mathrm{t-1}} - \sum_{\mathrm{j=2}}^{p} \varnothing_{j} \Delta x_{\mathrm{t-j+1}} + c + \varepsilon_{\mathrm{t}} \text{ .....[5]}$$

$$\Delta x_{\mathrm{t}} = \rho x_{\mathrm{t-1}} - \sum_{\mathrm{j=2}}^{p} \varnothing_{j} \Delta x_{\mathrm{t-j+1}} + b_t + c + \varepsilon_{\mathrm{t}} \text{ .....[6]}$$

حيث: يشير p : رقم التأخير الذي يحدد عن طريق تدنية معيار Akaik and Schwarz.

k : هي عدد فترات الابطاء التي يتم إدخالها في النموذج.

ت- اختبار فليبس بيرون (Phillips et perron, 1988): اقترح كل من فيلبس وبيرون من خلال الاختبار الذي قاما به بتصحيح غير معلمي لإحصائيات ديكي وفولر، كما يسمح هذا الاختبار لإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، وتتمثل خطوات اختبارPP في ما يلي[2]:

- ✓ يتم التقدير من خلال طريقة المربعات الصغرى للنماذج الثلاث ل DF وذلك من أجل تقدير البواقي ε_t.
- ✓ تقدير التباين في المدى القصير حيث: $\sigma^2 = \frac{1}{\mathrm{n}} \sum_{\mathrm{d=1}}^{\mathrm{n}} \varepsilon_{\mathrm{t}}^2$.
- ✓ تقدير التباين على المدى الطويل حيث:

$$s_{\mathrm{t}}^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^{n} \varepsilon_t^2 + 2 \sum_{j=1}^{b} (1 - \frac{j}{b+1}) \frac{1}{n} \sum_{t=j+1}^{n} \varepsilon_t \varepsilon_{t-j}$$

- ✓ ومن أجل تقدير التباين في المدى الطويل يتوجب تحديد رقم التأخير L الذي يساوي بالتقريب:
- ✓ $\boldsymbol{L = 4(\frac{n}{100})^{\frac{1}{9}}}$

[1] R.Bourbonnais. **Econométrie – Cours Et Exercices Corrigés**.9 Edition.Paris,.2015,Opc,P 250.
[2] Hélène Hamisultane, **Econometrie Des Series Temporelles**, Disponible Sur : Https://Halshs.Archives-Ouvertes.Fr/Cel-01261174/Document, Consulté Le : 10/02/2018,Tims 21.00, 2002,, P09.

✓ حساب إحصائية PP حيث: $t_{\emptyset_1}^{pp} = \sqrt{k} \times \frac{(\emptyset_1 - 1)}{\sigma_{\emptyset_1}} + \frac{n(k-1)\sigma_{\emptyset_1}}{\sqrt{k}}$ مع $k = \frac{\sigma^2}{s_t^2}$

وتقارن هذه الإحصائية مع القيمة الجدولية من الجدول Mackinnon والمعروف ب: Réponse Surfase .analyses

ثانيا: اختبار الإستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من أي تغيرات هيكلية ، قام Pesaran بإجراء اختبارين يتم من خلالهما اختبار الإستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج المقدر في الأجلين القصير و الطويل ، حيث يمثل الإختبار الأول في اختبار المجموعة التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM[1] ، حيث يتحقق الإستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM و CUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5% ، ونرفض بذلك الفرضية الصفرية : المعلمات غير مستقرة ونقبل الفرض البديل باستقرارها خلال فترة الدراسة .

المطلب الثاني: اختبارات الكشف عن جودة النموذج

في إطار التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية و التي تقتضى أن تتبع أخطاء النموذج التوزيع الطبيعي، و ألا تكون متحيزة، وأن تكون متسقة ولها أقل تباين، ويفترض التحقق من استيفاء النموذج المقدر وفق منهجية ARDL لفرض هذه طريقة ، وذلك من خلال إجراء مجموعة من الاختبارات للتشخيص كما يلي :

[1] Brown and al., Techniques for testing the constancy of regression relationships over time, Journal of the RoyalStatistical society, series B, 37, 1974, pp: 153.
http://www.jstor.org/stable/2984889?origin=JSTOR-pdf

أولا: اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Normality test

من أجل التحقق من أن البواقي المقدرة تتبع التوزيع الطبيعي يمكن استخدام عدة اختبارات منها Skewness ، Kurtosis أو Jarque-Berra . وسيتم فيما يلي استخدام إحصائيات جاك بيرا Jarque-Berra من خلال اختبار فرضية العدم ، القائلة H_0 : بواقي معادلة الانحدار موزعة طبيعيا .

ثانيا: اختبار عدم الإرتباط الذاتي بين الأخطاء Autocorrélation

أهم الاختبارات المخصصة للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء نجد : اختبار DW (Durbin Watson test) ، اختبار H-statistic(Durbin h test) ، واختبار LM (Breuseh-GodfreySreialCorrelation) . ويتم عادة استخدام اختبار DW في الكشف على التعدد الخطي في معادلات الإنحدار، لكن يعتبر غير صالح عندما تضاف قيم المتغير التابع المبطأة كمتغير مستقل ، كما أنه لا يأخذ بعين الاعتبار إلا الإرتباط التسلسلي من الدرجة الأولى ، لذا سيتم استخدام اختبار LM المقترح من طرف Breusch-Godfrey . حيث تقتضي فرضية العدم : غياب ارتباط تسلسلي ذاتي بسلسلة بواقي التقدير أي : ($H_0: p_1 = \cdots = p_m = 0$) ، مقابل الفرض البديل : بوجود ارتباط تسلسلي لبواقي التقدير[1] .

ثالثا: اختبار عدم ثبات التباين Homoscedasticity

للكشف عن عدم ثبات التباين بين حدود الأخطاء ، يمكن استخدام عدة اختبارات ، ولكن سنقتصر على اختبار ARCH-test ، من خلال اختبار الفرض العدم القائل بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر ، مقابل الفرض البديل :عدم ثبات التباين [2].

[1]-Régis Bourbonnais, **op-cit,** p : 131.
[2]-Régis Bourbonnais, **op-cit,** p : 154

المبحث الثاني: دراسة قياسة لأثر السياسة الجبائية على النمو الإقتصادي باعتماد نموذج الإنحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

يتطلب إجراء إختبارات التكامل المشترك مثلEngle and Granger (1987) ، (1988) Johansen، Johansen and Juselius(1990)، أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، في هذه الحالة لا يمكن إجراؤها بوجود متغيرات متكاملة بدرجات مختلفة، أي $I(0)$ و $I(1)$ ، لذلك ظهر نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزعARDL كأفضل بديل لكونه لا يتطلب أن تكون المتغيرات المقدرة لها نفس رتبة التكامل .

من بين خصائصه أيضا أنه إذا كان حجم العينة(عدد المشاهدات) صغيرا وهذا على عكس معظم إختبارات التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبيرا حتى تكون النتائج أكثر كفاءة ؛كما أن إستخدامه يساعد على تقدير علاقات الأجلين الطويل و القصير معا في الوقت نفسه في معادلة واحدة بدلا من معادلتين منفصلتين[1].

بعد تحديد متغيرات الدراسة وجمع بيانات السلاسل الزمنية نقوم بتوصيف نموذج الدراسة بناءا على منهجية القياس الاقتصادي وما جاءت به الأدبيات النظرية، مع الاستعانة بالدراسات السابقة التي قامت بصياغة نماذج مختلفة تظهر العلاقة بين السياسة الجبائية والنمو الاقتصادي، وفي خطوة ثانية نقوم بعرض نتائج دراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام أهم اختبارات (اختبار ديكي فولر المطور ADF واختبار فيلبس بيرون PP) ، ومن ثم عرض نتائج تقدير النموذج المستخدمة في الدراسة المتمثل في نموذج الإنحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع الخطيARDL، واختبارات تشخيص النموذج المقدر.

[1] Narayan, P. (2005).The saving and investment nexus for China: Evidence from cointegration tests. Applied Economics, Vol. 37, pp.1979–1990.

المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

تعتبر أول خطوة يتوجب على الباحث المرور عليها من دراسة السببية وفق اختبار Granger Causality Tests، ثم في نقطة ثانية نقوم بدراسة الخصائص المميزة للسلاسل الزمنية (المتغيرات) المستخدمة في التقدير وذلك تجنبا لما يسمى بالتقدير الزائف.

أولا: دراسة السببية إعتمدنا في دراسة السببية على اختبار Granger Causality Tests فكانت نتائجه كالآتي :

جدول رقم 12:اختبار السببية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 12/28/21 Time: 14:53
Sample: 1990 2018
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LFO does not Granger Cause LPIB	27	0.16173	0.8517
LPIB does not Granger Cause LFO		4.35165	0.0256
LFP does not Granger Cause LPIB	27	3.86681	0.0364
LPIB does not Granger Cause LFP		0.41945	0.6626
LFP does not Granger Cause LFO	27	0.14253	0.8680
LFO does not Granger Cause LFP		2.11060	0.1450

المصدر: مخرجات برنامج EViews 12

مكننا إختبار Granger Causality Tests من استنباط العلاقات التالية :

- ✓ علاقة سببية تتجه من LPIB إلى LFO ذات قيمة معنوية
- ✓ علاقة سببية تتجه من LFP إلى LPIB ذات قيمة معنوية

وذلك حسب المعنوية الإحصائية F-Statistic .

ثانيا: تحليل ودراسة إستقرارية السلاسل الزمنية

توجد عدة طرق لاختبار إستقرارية السلاسل الزمنية أهمها: ديكي فولر Deckey Fuller واختبار فيلبس بيرون Phillips and perron ودالة الإرتباط الذاتي Autocorrelation Function وغيرها، وكانت النتائج بعد ما تحويل البيانات الى الصيغة اللّوغاريتمية كالتالي :

جدول رقم 13: نتائج اختبارات جذر الوحدة ADF و pp

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

		At Level		
		LPIB	LFO	LFP
With Constant	t-Statistic	-0.3908	-1.1805	-3.6921
	Prob.	*0.8978*	*0.6684*	*0.0099*
		n0	n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.5165	-2.0322	-5.4051
	Prob.	*0.3183*	*0.5592*	*0.0008*
		n0	n0	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.2169	4.9096	2.6371
	Prob.	*0.9388*	*1.0000*	*0.9970*
		n0	n0	n0
		At First Difference		
		d(LPIB)	d(LFO)	d(LFP)
With Constant	t-Statistic	-5.0609	-4.1070	-8.4617
	Prob.	*0.0004*	*0.0038*	*0.0000*
		***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.8839	-4.1884	-11.4158
	Prob.	*0.0029*	*0.0140*	*0.0000*
		***	**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.5675	-2.1185	-5.1723
	Prob.	*0.0001*	*0.0350*	*0.0000*
		***	**	***

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

		At Level		
		LPIB	LFO	LFP
With Constant	t-Statistic	-0.2486	-1.2400	-3.2231
	Prob.	*0.9207*	*0.6424*	*0.0291*
		n0	n0	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.3828	-4.0853	-4.9980
	Prob.	*0.3797*	*0.0199*	*0.0021*
		n0	**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.4033	6.0834	2.6279
	Prob.	*0.9562*	*1.0000*	*0.9969*
		n0	n0	n0
		At First Difference		
		d(LPIB)	d(LFO)	d(LFP)
With Constant	t-Statistic	-5.0711	-4.3749	-5.5569
	Prob.	*0.0003*	*0.0026*	*0.0001*
		***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.8889	-4.4609	-5.6162
	Prob.	*0.0028*	*0.0096*	*0.0005*
		***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.5675	-0.5528	-5.1234
	Prob.	*0.0001*	*0.4654*	*0.0000*
		***	n0	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. Imadeddin AlMosabbeh
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامجeviews12

أظهرت نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام كل من اختبار ADF وPP أن السلاسل تحتوى على جذر الوحدة عند المستوى، ومنه السلاسل غير مستقرة خلال الفترة 1990-2018 عند المستوى ، و كانت القيم المطلقة للإحصائيات المقدرة أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 5% مما يؤدي إلى رفض الفرضية

الصفرية ، ما عدى المتغير LFP الذي استقر في المستوى عند مستوى معنوية 5% لكلى الإختبارين ADF و **FF** كما هوا موضح في الجدول أعلاه .

إلا أن **جميع** السلاسل استقرت بعد أخذ الفرق الأول عند مستوى المعنوية 5% ، حسب نتائج كلا الإختبارين ADF و PP ، ومنه نقول في هذه الحالة، المنهجية الأفضل هي منهجية التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود في إطار ARDL حيث استقرت كل المتغيرات عند الفرق الأول.

المطلب الثاني: نمذجة العلاقة بين السياسة الجبائية والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990–2018

بعد تحليل مؤشر المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية، وتحديد درجة تكامل السلاسل الزمنية، هاته الأخيرة التي استقرت عند الفرق الأول، سيتم فيما يلي تقديم نتائج تقدير نموذج التكامل المشترك وفق منهجية ARDL.

أولا: نموذج الدراسة

حيث يتم صياغة النموذج بناءا على النماذج النظرية ثم يتم عرضها على النحو التالي :

- النموذج:

$$LPIB_t = f(LFO_t, LFP_t)$$

حيث أن :

$LPIB_t$: الناتج الداخلي الخام

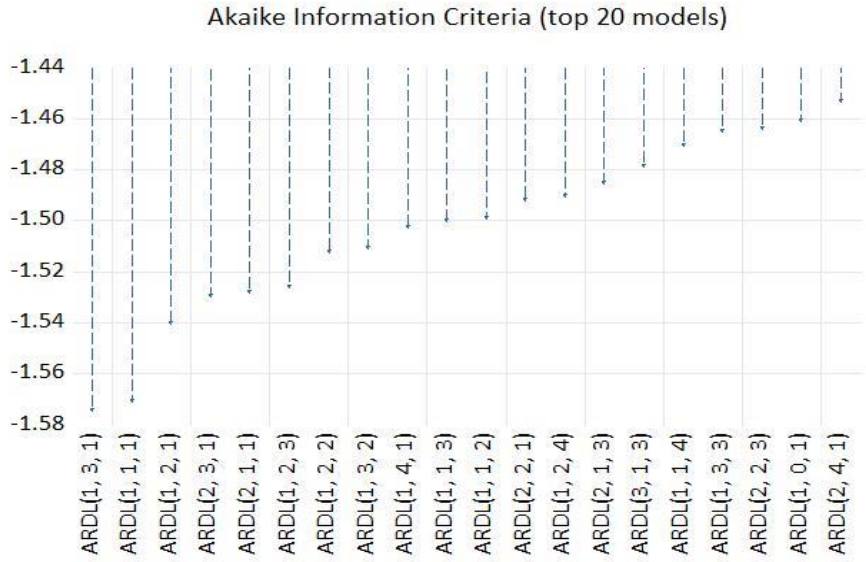
LFO_t : الجباية العادية

LFP_t : الجباية البترولية

ثانيا: تقدير نموذج ARDL قبل عملية تقدير نموذج المدى الطويل والمدى القصير، يجب علينا في البداية تحديد درجة الإبطاء باستخدام معايير Akaike info criterion.

1–تحديد درجة التأخير الزمني المثلى لنموذج ARDL : الشكل البياني التالي يوضح لنا طريقة اختيار النموذج الأمثل كما يلي:

الشكل رقم (16): نتائج تحديد درجة التأخير الزمني المثلى لنموذج ARDL



المصدر مخرجات برنامج Eviews12

وفقا لبيانات هذه الحالة يظهر لنا من خلال الشكل أعلاه أن أفضل نموذج هو النموذج الذي يأخذ التأخيرات المثلى للمتغيرات الداخلة وهو: ARDL(1,3,1) حسب معيارAIC، وهو ما يعني أن لكل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة درجات تأخير ، ويمكن تلخيص نتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم 14 : اختبار فترات الإبطاء المثلى للنماذج المختارة والمقدرة

النموذج	فترات التأخير المستخدمة		فترات التأخير المثلى (p,q_1,q_2)
	p_1	q_1	AIC
النموذج	4	4	(1,3,1)

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على برنامج EVIEWS 12

–اختبار منهج الحدود Bounds test : للكشف عن وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات يتم استخدام اختبار الحدود bound test ، وذلك من خلال مقارنة قيمة F المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المبطأة بقيمة إحصائية F الحرجة ، وفق الحدود التي وضعها Pesaran and al ، ويتم الإختبار انطلاقا من الفرضية الصفرية والتي مفادها أنه لاتوجد علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات.

الجدول رقم 16 : نتائج اختبار الحدود للنماذج

النموذج		k					f.stat	النتيجة
	القيم الحرجة		0.01	0.025	0.05	0.1		
معادلة النموذج	الحدود العليا	2	5	4.38	3.87	3.35	**5.41**	معنوية اقل من 1% أي وجود علاقة طويلة الأجل

المصدر مخرجات برنامج eviews12

يتضح من خلال اختبار t-Bounds Test أن القيمة المحسوبة F = 5.412518 أكبر بالقيمة المطلقة من القيم الجدولية للحد الأعلى عند مستوى معنوية 1%، 2.5%، 5%، 10%، وبالتالي هناك احتمال وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الآجل.انظر للملحق رقم (6)

2– نتائج التقدير طويل الاجل والقصير الاجل وفق طريقة ARDL

بعد تحديد درجة التأخير المثلى نقدر نموذج ARDL باستخدام برنامج EVIEWS 12 ، حيث نعرض نتائج المدى الطويل والقصير في الجدول التالي:

جدول رقم (17): نتائج التقدير طويل وقصير الأجل وفق طريقة ARDL

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LPIB)
Selected Model: ARDL(1, 3, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 12/26/21 Time: 23:09
Sample: 1990 2018
Included observations: 26

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.144323	1.627496	1.932000	0.0693
LPIB(-1)*	-0.168091	0.078095	-2.152393	0.0452
LFO(-1)	-0.137555	0.080049	-1.718383	0.1029
LFP(-1)	0.305373	0.097986	3.116498	0.0060
D(LFO)	0.205455	0.218706	0.939415	0.3600
D(LFO(-1))	0.268095	0.195579	1.370777	0.1873
D(LFO(-2))	-0.318315	0.200154	-1.590352	0.1292
D(LFP)	-0.216432	0.129081	-1.676724	0.1109

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFO	-0.818339	0.715793	-1.143263	0.2679
LFP	1.816715	0.910871	1.994482	0.0615
C	18.70612	1.719054	10.88163	0.0000

EC = LPIB - (-0.8183*LFO + 1.8167*LFP + 18.7061)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

جدول رقم (18): نتائج التقدير وفق طريقةARDL

(معامل تصحيح الخطأ)

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LPIB
Selected Model: ARDL(1, 1, 3)
Date: 05/10/23 Time: 20:19
Sample: 1990 2018
Included observations: 26

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LFP)	-0.216432	0.129081	-1.676724	0.1109
D(LFO)	0.205455	0.218706	0.939415	0.3600
D(LFO(-1))	0.586410	0.292534	2.004590	0.0603
D(LFO(-2))	-0.318315	0.200154	-1.590352	0.1292
CointEq(-1)	-0.168091	0.078095	-2.152393	0.0452

Cointeq = LPIB - (1.8167*LFP -0.8183*LFO + 18.7061)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFP	1.816715	0.910871	1.994482	0.0615
LFO	-0.818339	0.715793	-1.143263	0.2679
C	18.706117	1.719054	10.881634	0.0000

اختبار معنوية وإشارة معامل التصحيح:

نلاحظ على ضوء نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (**ARDL-UECM**) المدرجة في الجدول رقم (19)، معنوية حد تصحيح الخطأ(**CointEq(-1)**) مع الإشارة السالبة المتوقعة 0.1680- والتي تعني الرجوع إلى الوضع المستقر التوازني، وهذا يعتبر دليلا آخرا على وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات نموذج الدراسة. كما يدل هذا على أنه إذا انحراف حجم lbip عن قيمته التوازنية على المدى القصير في الفترة (t-1)، فإنه يتم تعديله في الأجل الطويل في الفترة (t) بنسبة 16.80 %، كما أن تأثيرها مقبول من الناحية الإحصائية لأن قيمة الاحتمال أقل من 0.05، وبمعنى اخر تشير سرعة التعديل الى ان 16.80% من حركات (الأخطاء) عدم التوازن بين المتغيرات في الاجل القصير يتم تصحيحها في الاجل الطويل في فترة سنة واحدة.

كما يتضح لنا مبدئيا من النموذج أن كل من المتغيرات المستقلة المؤثرة على المتغير التابع LBIP تؤثر عليه في أزمنتها الحالية على المدى الطويل، كما أن جميع المتغيرات في مجملها (في أزمنتها السابقة وأزمنتها الحالية) تؤثر في المتغير التابع (وفقا لاختبار فيشر).. ويأخذ نموذج المدى الطويل العلاقة التالية:

$$LPIB_t = 18.7061 - 0.8183 * LFO_t + 1.8167 * LFP_t + \varepsilon_t$$

نلاحظ من جدول اعلاه ان قيمة γ كانت سالبة 0.1680-ومعنوية باحتمال قدر بـ 0.0452وهي اقل من 0.05 وهذا ما يشير على ان النموذج طويل الأجل يصحح أخطاء النموذج قصير الأجل في فترة قدرها أقل من 6 سنوات تقريبا.

من خلال النتائج المقدمة في جدول تقدير ARDL في الأجلين الأجل القصير والذي يظهر في الجزء العلوي للجدول، و الأجل الطويل الذي يظهر في الجزء أسفل منه ،في حين يظهر الجزء السفلي تقدير العلاقة طويلة الأجل من خلال النموذج المقدر سيتم تقديم تفسير لهما في الأجلين الطويل والقصير فيما يلي :

-تحليل نتائج تقدير الأجل الطويل

يتضح من خلال الجزء السفلي من الجدول أعلاه ما يلي:

- إن متغيرLFO قد أثر بشكل سلبي على LPIB في الأجل الطويل وهو غير معنوي عند 26.79%(0.2679) وهي أكبر من 5%، حيث يؤدي زيادة 1% في الجباية العادية الى النقصان في LPIB بـ 0.81%
- ان متغير LFPقد أثر بشكل ايجابي على LPIB في الأجل الطويل وذو معنوية مقبولة نوعا ما عند 6.15% (0.0615) وهي أقل من 10%، حيث يؤدي زيادة 1% في الجباية البترولية الى زيادة LPIB بـ 1.81%.

-تحليل نتائج الأجل القصير:

يتضح من خلال الجزء العلوي من الجدول ما يلي :

- ان متغيرLFO قد أثر بشكل سلبي على LPIB في الأجل القصير وذو معنوية غير مقبولة عند 10.29%(0.1029) وهي أكبر من 5%، حيث يؤدي زيادة 1% في الجباية العادية الى النقصان في LPIB بـ 13.75%.

- ان متغير LFP قد أثر بشكل إيجابي على LPIB في الأجل القصير وذو معنوية احصائية عند 0.6%(0.0060) وهي اقل من 5% ،حيث يؤدي زيادة 1 % في الجباية البترولية الى زيادة LPIB بـ 0.30 %.

ثالثا: إختبارات تشخيص المعالم:

1 – اختبارات تشخيص البواقي: تعتبر اختبارات تشخيص البواقي خطوة لا بد منها والتي من خلالها يمكن الحكم على جودة النموذج من عدمه، ومن اهم الاختبارات المتعلقة ببواقي النموذج .

في إطار التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية والتي تقتضي أن تتبع أخطاء النموذج التوزيع الطبيعي ، والا تكون متحيزة وأن تكون مستقلة ولها أقل تباين ، ويفترض التحقق من استيفاء النموذج المقدر وفق منهجية ARDL لفروض هذه الطريقة وذلك من خلال إجراء مجموعة من الإختبارات التشخيصية وهي ثلاث اختبارات، وقد جاءت النتائج كالتالي:

–اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Normality test

جدول رقم (19): نتائج إختبار التوزيع الطبيعي

Test	x^2	Prob
Jarque-Bera	2.076203	0.354126

من خلال نتائج الجدول اعلاه نستنتج ما يلي:

القيمة المقدرة لإحصائية كاي سكورا تساوي (2.076203) والقيمة الاحتمالية قدرت بـ 0.3541 وهي أكبر من 0.05 بالنسبة لنموذج الدراسة، مما يعني قبول فرضية العدم أي أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

–اختبار الإرتباط الذاتي التسلسلي للأخطاء Autocorrélation

الجدول رقم (20)

Test	F-stat	Prob
Breusgh-Godfrey Serial correlation LM Test	1.171683	0.3351

- يظهر اختبارBreusgh-Godfrey Serial correlation LM Test ان قيمة اختبار F تقدر بـ 1.1716 و الإحتمالية الإحصائية (Prob) لاختبار Fتساوي 0.3351 ومنه هي أكبر من

القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 0.05.ومنه نقبل فرض العدم :بعدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي بالنسبة للنموذج .

-اختبار عدم ثبات التباين Homocedqsticity

الجدول رقم (21)

Test	F-stat	Prob
Heteroskedesticity Test ARCH	0.123625	0.7283

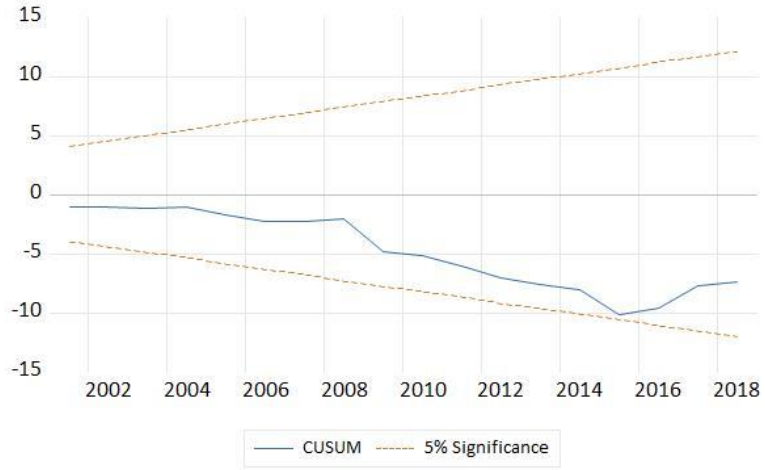
يظهر اختبارARCH قيمة 0.123625F حيث قدرت القيمة الإحتمالية الإحصائية بـ 0.7283 وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 0.05 اذن نقبل فرض العدم ،أي ثبات التباين بالنسبة لبواقي للنموذج.(انظر الى الملحق رقم 8)

3- اختبار الإستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج:

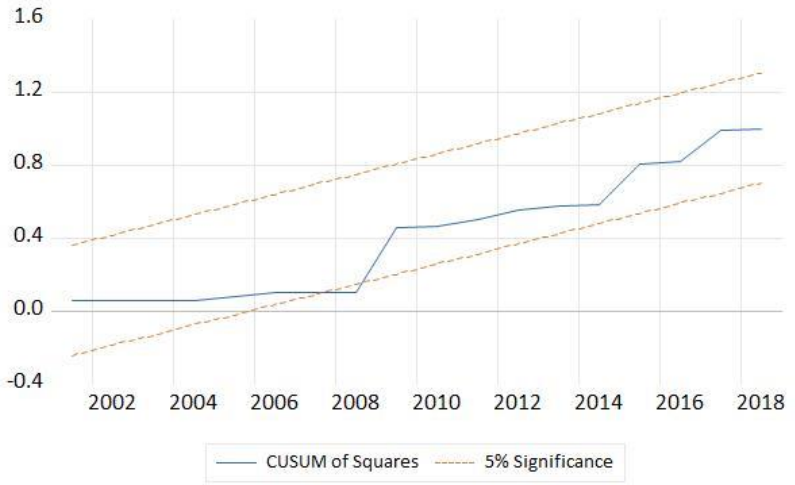
يستخدم هذا الاختبار للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها عبر الزمن، ويتم هذا الاختبار باستخدام اختبارين هما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابعة، واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة. وللتأكد من خلو البيانات المستخدمة من أي تغيرات هيكلية ، قام Peearan بإجراء اختبارين يتم من خلالهما اختبار الإستقرارية الهيكلية لمعاملات النماذج في الأجلين القصير والطويل، حيث يمثل الإختبار الأول في اختيار المجموعة التراكمي للبواقي المعادة CUSUM ، اما الاختبار الثاني فهو اختبار المجموعة التراكمي لمربعات البواقي المعادة CUSUM of Squares ، حيث يتحقق الإستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM of Squares و CUSUM داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5% ، نرفض بذلك الفرضية الصفرية : المعلمات غير مستقرة ونقبل الفرضية البديل باستقرارها خلال فترة الدراسة

- أولا نموذج الناتج المحلي الإجمالي:

الشكل رقم 17 : اختبار المجموعة التراكمية المعادة لكل من البواقى ومربعات البواقي بالنسبة للنموذج



مخرجات برنامج eviews12



مخرجات برنامج eviews12

يتضح من خلال الشكلين أن المعاملات المقدرة لنموذج ARDL المستخدم مستقر هيكليا خلال فترة الدراسة الممتدة من 1990 إلى 2018، مما يؤكد وجود استقرار جيدا بين متغيرات الدراسة و انسجام في النموذج أي هناك استقرارا بين نتائج المدى القصير و المدى

الطويل، ويظهر ذلك من خلال وقوع الشكل البياني لإحصائية الاختبارين المذكورين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%. ومنه يمكن القول بأنه يوجد انسجام واستقرار بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير للنموذج المقدر .

رابعا: تقييم جودة النموذج القياسي المقدر (التقييم الإحصائي):

1- **معامل التحديد المعدل R^2**: قيمة معامل التحديد المعدل R^2 تساوي0.97 بمعني أن 97% من التغيرات التي تحصل في النمو الإقتصادي مشروحة بواسطة متغيرات النموذج بالإضافة الى قيمها المبطئة بفترة واحدة، وهناك قيمة ضئيلة أقل من 3% ترجع إلى عوامل أخرى خارج النموذج. **أنظر (الملحق رقم 05)**

2- **اختبار فيشر F**:

بما أن قيمة احتمال فيشر معنوية عند مستوى 5 % والتي تظهر من خلال الجدول P=0.0000 ومنه النموذج ككل معنوي

القيمة المحسوبة لفيشر 146.46= F_{CaL} أكبر من القيمة المجدولة لفيشر التي تعادل قيمتها 0.

ومنه المتغيرات الداخلة في النموذج (الجباية العادية والجباية البترولية) تفسر التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (النمو الاقتصادي) بنسبة 98.27 %وتبقى نسبة ضعيفة 0.0173 % ترجع لعوامل أخرى غير داخلة في النموذج.

كما أن قيمتها الإحتمالية تساوي 0.0000 أقل من 0.05ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والنموذج معنوي ككل وتأثيره موضوعي وحقيقي.

الأمر الذي يؤكد المعنوية الجيدة للنموذج المقدر والتمثيل البياني للقيم الحقيقية والقيم المقدرة لمخرجات النموذج القياسي، ويلاحظ مدى تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية، الأمر الذي يبين الجودة العالية للنموذج المقدر ويؤكد سلامة صياغة النموذج في التعبير على العلاقة بين السياسة الجائية والنمو الإقتصادي في الجزائر.

خلاصة الفصل:

أظهرت نتائج الدراسة القياسية للعلاقة التي تربط الجباية البترولية بالنمو الإقتصادي في الجزائر وذلك بتقدير معلمات الأجل الطويل للمتغيرات محل الدراسة بعد التأكد من وجود علاقة التكامل المشترك والتي أكدت وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين، وتم التوصل الى وجود علاقة تفسيرية قوية بين الناتج المحلي الإجمالي والجباية البترولية ما يعني أن الاقتصاد الجزائري لا زال تحت تأثير قطاع المحروقات، الشيء الذي يؤكد أن نمو الناتج المحلي الإجمالي للجزائر مرهون بعائدات الجباية البترولية والتي ترتبط بتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية، وهو ما يجعل معدل النمو الإقتصادي الجزائري يتحدد بشكل كبير بمعدل النمو الذي يسجله قطاع المحروقات.

نلاحظ من خلال تحليل نتائج تقدير الأجل الطويل أن معلماته مقبولة إحصائيا ،و أن متغير LFPقد أثر بشكل ايجابي على LPIB في الأجل الطويل وذو معنوية مقبولة نوعا ما عند 6.15% (0.0615) وهي أقل من 10%، حيث يؤدي زيادة 1%الى زيادة LPIB بـ 1.81%، كما ان اشارتها جاءت متوافقة مع النظرية الإقتصادية وهو ما يعني وجود علاقة طردية بين عائدات الجباية البترولية والناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، إذ أشارت النظرية الإقتصادية إلى ان الجباية محفز للنمو الإقتصادي، كما تمت الإشارة الى أن الجباية البترولية في المقام الأول كمصدر محتمل للإيرادات التي يمكن استخدامها لعلاج تراجع القطاعات الأخرى.

وقد أكدت النظرية النيوكلاسيكية ذلك بفكرة أن النمو الإقتصادي عبارة عن عملية متكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين الى دفع القطاعات الأخرى للنمو، فمن خلال هذه النظرية نستخلص بان قطاع المحروقات هو المحرك الأساسي لنمو الاقتصاد الجزائري، فنمو قطاع المحروقات يؤدي الى الدفع بالقطاعات الأخرى للنمو وذلك من خلال الأموال الضخمة التي يدرها هذا القطاع ما يسمح بتمويل قطاعات انتاجية وخدمية اخرى وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي الذي يؤدي بدوره الى نمو وزيادة فئات الدخل المختلفة من الأجور والأرباح.

كما اتضح لنا من تحليل نتائج تقدير الأجل الطويل **أن** متغيرLFO قد أثر بشكل سلبي على LPIB في الأجل الطويل وذو معنوية غير مقبولة عند 26.79%(0.2679) وهي أكبر من 5%، حيث يؤدي زيادة 1% الى نقصان في LPIB بـ 0.81%

أما فيما يخص تحليل نتائج الأجل القصير فان متغيرLFO قد أثر بشكل سلبي على LPIB في الأجل القصير وذو معنوية غير مقبولة عند 10.29%(0.1029) وهي أكبر من 5%، حيث يؤدي زيادة 1% الى نقصان في LPIB بـ 13.75%. في حين ان متغير LFPقد أثر بشكل ايجابي على LPIB في الأجل القصير وذو معنوية جيدا جدا عند 0.6%(0.0060) وهي اقل من 5% ،حيث يؤدي زيادة 1%الى زيادة LPIBبـ0.30%.

الخاتمة

الخاتمة

من أجل تحديد قدرة الجباية بنوعيها العادية والبترولية على تفعيل النمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة 1990- 2018 قمنا باستعراض الحصيلة الضريبية وقمنا بتحليل أداء النمو الإقتصادي مستعينين بمعطيات الديوان الوطني للإحصائيات وقوانين المالية وكذا بيانات تقارير بنك الجزائر والبنك الدولي، فشخصنا حالة الإقتصاد بشكل عام وقمنا بمقارنة تطور كل متغيرات الدراسة ، كما قمنا باستعراض أهم نظريات النمو الإقتصادي وركزنا على تلك التي حاولت ربط العلاقة بين ظاهرتي الجباية والنمو، أما في هذا الفصل فسنحاول إسقاط تلك المفاهيم التي تناولناها في الشق النظري على الواقع من خلال دراسة قياسية لأثر السياسة الجبائية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018 عن طريق منهجية التكامل المشترك باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئةARDL باستخدام برنامج EViews 12 ، هاته الطريقة التي أصبحت شائعة في السنوات الأخيرة نظرا لما تتميز به من خصائص ومزايا مقارنة مع غيرها من نماذج التكامل المشترك التقليدية.

كان الهدف من هذه الدراسة محاولة معرفة دور وأثر السياسة الجبائية على النمو الإقتصادي على المدى البعيد في الجزائر مع التركيز على مدى فعالية السياسة الجبائية ودورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية على العموم والنمو الإقتصادي على الخصوص ، و هذا باستعمال أدوات الاقتصاد القياسي و عليه ألممنا بالنقاط التالية:

الفصل الأول: تقديم لأهم المفاهيم النظرية الأساسية المتعلقة بالسياسة الجبائية والنمو الإقتصادي وحاولنا تحليل أداء النمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، واستعرضنا تطور الحصيلة الجبائية ومعدل النمو الإقتصادي ،وقمنا بمقارنة معدل نمو الإيرادات الضريبية إلى معدل نمو الناتج الداخلي الخام خلال فترة الدراسة (1990-2018)

الفصل الثاني:تطرقنا الى أهم نظريات الفكر الإقتصادي التي عنت بموضوع النمو على غرار الكلاسيك والكينزيين والنيوكلاسيك، فالكلاسيك والنيوكلاسيك من الجيل الأول اعتبروا أن النمو هو مسألة تلقائية تحدث في الاقتصاد دونما حاجة لتدخل الدولة في ذلك حيث اعتبروا أن تدخلها في الاقتصاد عن طريق الضرائب إنما يكون بهدف تغطية النفقات العامة أي هدف مالي فقط.

أما الاتجاه الكينزي فطالب بتدخل الدولة الإقتصادي، من خلال السياسة المالية أو السياسة النقدية أو السياسة الضريبية (الضريبة التصاعدية وتحرير الدخول الصغيرة)، وحتى من خلال القيام بالأعمال العامة وإنشاء المرافق.

فتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو العامل القادر على تنمية الطلب الفعال، لأنه ينمي في نفس الوقت كل من الاستهلاك (الرفاهية) والاستثمار (توقعات المشروعات)، وهذا كاف لزيادة معدلات التشغيل من أجل تحقيق مستوى النمو الأمثل.

الخاتمة

وقد تبين من خلال نماذج النمو عند الكينزيين المحدثين أن السياسة الجبائية هنا لم يتم النظر اليها على أنها الطريقة المعتادة لتمويل النفقات العمومية و إنما هي عبارة عن تعبير واضح عن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فهي قادرة على تعديل سلوك الأعوان الاقتصاديين، وهي أداة مفضلة تسمح بمعالجة الاختلالات التي تحدث في الأجل المتوسط والطويل، والسماح في نفس الوقت بتحقيق معدل نمو اقتصادي مستهدف.

في حين أن النماذج النيوكلاسيكية قد اعتبرت بأن الجباية ليست في مستوى التأثير على معدل النمو الاقتصادي في حد ذاته، فهدفها يتمثل في تحديد شروط النمو الأمثل بدل القيام بإعادة تخصيص الموارد.

أما الفصل الثالث: تمثل في التحليل الوصفي للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، فكان عبارة عن دراسة قياسية لأثر السياسة الجبائية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL إذ يمكن أن نستخلص أن الجزائر تعيش بعض المتناقضات من طراز الندرة مع الوفرة و أن الجزائر حققت التوازنات لكنها لم تستطيع تحقيق النمو خارج المحروقات، وبالرغم من عملية إصلاح النظام الجبائي الجزائري وترشيد الانفاق العام الذي له مبرراته الموضوعية من الناحية الاقتصادية والعملية إلى زيادة الطاقة الإنتاجية، ودعم عملية النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط والأجل الطويل، و التركيز على تطوير وإصلاح مشروعات القطاع العام، إلا أته مازال يفتقد إلى مقومات الكفاءة والفعالية، وهو ما يفقد السياسة الجبائية فعاليتها وقدرتها على التأثير على معدل النمو الاقتصادي بشكل أفضل.

ساهمت الإيرادات الجبائية في تحقيق النمو الإقتصادي خلال الفترة 1990-2018، معتمدة في ذلك بنسبة كبيرة على الجباية البترولية في الأجلين الطويل أو القصير،فالجباية العادية جاءت غير مؤثرة في الناتج الداخلي الخام ، وهو مايستوجب ضرورة الإسراع في مباشرة إصلاحات هيكلية في جميع المجالات.

اختبار الفرضيات:

1. بالنسبة للفرضية الأولى فهي صحيحة فقد عرفت كل من معدلات النمو الإقتصادي والإيرادات الجبائية المحققة تذبذبا كبيرا، هذا التذبذب راجع إلى التغيرات الإقتصادية و الإجتماعية التي عرفتها فترة الدراسة بحيث لم تعرف الجباية إستقرارا في حصيلتها.
2. بالنسبة للفرضية الثانية التي تخص المدارس التي تناولت العلاقة الرابطة بين متغيرتي الدراسة الجباية والنمو الإقتصادي فهي صحيحة فكل من النيوكلاسيك والكينزيين المحدثين أعطوا نظرة متكاملة حول الجباية وعلاقتها بالنّمو الإقتصادي، الأمر الذي كان غائبا بالنسبة للمدارس التي سبقتهم.
3. بالنسبة للفرضية الثالثة فقد أثبتت الدراسة القياسية التي قمنا بها و بعد قيامنا بتقدير مختلف المعادلات السلوكية أن متغيرة الجباية تمارس تأثيرا معتبرا على المتغيرات الإقتصادية (على دوال الإستهلاك والإستثمار والإنتاج) مما يجعلها تمارس تأثيرا على عملية التراكم الرأسمالي التي تعد المحرك الرئيسي للنمو الإقتصادي.
4. الفرضية الرابعة القائلة بأن للسياسة الضريبية علاقة طردية مع النمو وتؤثر عليه تأثير ايجابي في المديين القصير والطويل خاطئة، فأثر متغير الجباية العادية جاء بشكل سلبي على النمو الإقتصادي في الأجل

القصير وذو معنوية غير مقبولة، بينما أثر متغير الجباية البترولية بشكل ايجابي على النمو الإقتصادي في الأجل القصير وذو معنوية جيدة جدا.

النتائج ومناقشتها :

أمكننا من خلال هاته الدراسة الإجابة على الإشكالية المتمثلة في مدى تأثير السياسية الجبائية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة 1990-2018،فخلصنا إلى مايلي:

– تحليل نتائج تقدير الأجل الطويل:

– أثر متغير الجباية العادية بشكل سلبي على النمو الإقتصادي في الأجل الطويل وذو معنوية غير مقبولة عند 26.79%(0.2679) وهي أكبر من 5% ،حيث يؤدي زيادة 1% إلى نقصان في LPIB بـ 0.81%

– أثر متغير الجباية البترولية بشكل ايجابي على النمو الإقتصادي في الأجل الطويل وذو معنوية مقبولة نوعا ماعند 6.15% (0.0615) وهي أقل من 10% ،حيث يؤدي زيادة 1% إلى زيادة النمو الإقتصادي بـ 1.81%.

تحليل نتائج الأجل القصير

– أثر متغير الجباية العادية بشكل سلبي على النمو الإقتصادي في الأجل القصير وذو معنوية غير مقبولة عند 10.29% (0.1029) وهي أكبر من 5% ،حيث يؤدي زيادة 1% إلى نقصان في النمو الإقتصادي بـ 13.75%

– أثر متغير الجباية البترولية بشكل ايجابي على النمو الإقتصادي في الأجل القصير وذو معنوية جيدة جدا عند 0.6% (0.0060) وهي أقل من 5% ،حيث يؤدي زيادة 1% إلى زيادة النمو الإقتصادي بـ 0.30%.

وعلى ضوء النتائج المتوصل اليها سيتم تقديم مجموعة اقتراحات وتوصيات تتمثل في مايلي:

*العمل على تنسيق السياسة الضريبية مع مختلف أشكال السياسات الإقتصادية الأخرى من أجل تحقيق الأهداف الإقتصادية الكلية .

*الحذر من تيني النماذج و السياسات الجاهزة دون مراعاة الواقع الإقتصادي الجزائري

العمل على تنويع مصادر النمو بتشجيع القطاعات الإنتاجية كالزراعة والسياحة وذلك من أجل تفادي تأثير العوامل الخارجية على توازنات الإقتصاد الكلّي، بالإضافة إلى إصلاح قطاع البنوك وتنمية السوق المالية وكذا إشراك القطاع الخاص في البنية الأساسية ،و إعادة هيكلة المنشآت العامة بغرض الرفع من مساهمة هذا القطاع في النمو الإقتصادي الوطني .

– لا بد من التفكير في مختلف النظريات الخاصة بالنمو الداخلي.

– يجب التفكير في تطبيق نظام معلوماتي متطور (بنك معلومات) يعتمد على دراسات علمية معمقة من أجل تحسين الأداء الاقتصادي.

– لا بد من وجود نظام مؤهل لحماية الاقتصاد ، بإصلاح النظام التربوي ، التكوين المتواصل، الرسكلة...الخ.

الخاتمة

-العمل على تنسيق السياسة الجبائية والإنفاقية مع مختلف أشكال السياسات الاقتصادية الأخرى من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية، وضرورة تكييف التشريعات الجبائية من أجل تحفيز الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

في الأخير يبقى هذا البحث محاولة لفتح المجال لبحوث أخرى في هذا الميدان الذي يبقى فضاء واسعا للبحث و التنقيب و الإثراء، في هذا الإطار يمكن اقتراح بعض المواضيع التي تبينت من خلال هذه الدراسة أنها جديرة بالبحث و الدراسة و التي نذكر منها:

-دراسة تحليلية لمدى التنسيق الحاصل بين السياسات الإقتصادية الكلية الإقتصادية الكلية ومدى مسايرتها للأهداف

- المحددات الحديثة للنمو الإقتصادي

- علاقة التضخم والبطالة بالنمو.
- التجارة الخارجية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي.
- دراسة تحليلية قياسية لمدى التنسيق الحاصل بين السياسات الاقتصادية الكلية(السياسة النقدية والمالية)

- دراسة اقتصادية قياسية للأثر الذي يحدثه كل شكل من أشكال الضرائب على الفعاليات الاقتصادية الاستهلاك، الاستثمار، الادخار، الانتاج،...إلخ.

قائمة الكتب والمراجع

المراجع باللغة العربية:

I. الكتب:

1. إسماعيل محمد بنقانة، **اقتصاد التنمية**، دار أسامة، عمان، الأردن، 2012.
2. بوحزام سيد أحمد، **محاضرات في نماذج النمو**، مطبوعة محاضرات في مقياس نماذج النمو، تخصص إقتصاد التنمية، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، 2020-2021.
3. الحجازي مرسي السيد، **النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.
4. حميد عبد الله الحرتسي، **تطبيقات فنيات الضرائب بالنظام الجبائي**، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.
5. رضا خلاصي، **شذرات النظام الجبائي**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
6. روبرت سولو، ترجمة ليلى عبود "نظرية النمو، 2002.
7. روبموريس، **النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة**، ترجمة هشام متولي، الطبعة الثانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت1979.
8. زينب حسين عوض الله، **الإقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ،2004 .
9. سعيد علي محمد العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار دجلة ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، 2011.
10. شريف محمد، **السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازان الاقتصادي (حالة الجزائر)**.مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان، 2010/2009.
11. شعباني اسماعيل، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، دار هومة، الجزائر، 1997.
12. طاهر حيدر حردان، **مبادئ الإستثمار**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 1997.
13. عادل أحمد حشيش، مصطفى رشد يشيحة، **مقدمة في الاقتصاد العام، المالية العامة** 1997.
14. عبد الخالق جودت، كريم كريمة، **أساسيات التنمية الاقتصادية**، دار النهضة، الطبعة الثانية، مصر، 2012.
15. عبد الرزاق الفارس، **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.
16. عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية:دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
17. عبد المجيد قدي، **دراسات في علم الضرائب**، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011.

18. عبد المنعم فوزي، **النظم الضريبية**، دار النهضة، 1973.
19. عجمية، محمد، وناصف، إيمان، ونجا، علي، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006.
20. عطية عبد القادر، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2003.
21. عطية عبد الواحد، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، 1993.
22. عمر صخري، **مبادئ الاقتصاد الرياضي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
23. فتح الله ولعلو، **الاقتصاد السياسي**، مدخل للدراسات الاقتصادية، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1981.
24. القريشي، مدحت، **تطور الفكر الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.
25. القريشي، مدحت، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007.
26. كامل سلمان العاني، **الاقتصاد الجزئي، المفاهيم والتطبيقات**، المملكة العربية السعودية 2002.
27. محمد ناجي حسن خليفة، **النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم**، دار القاهرة، مصر، 2001.
28. محمود حسين الوادي، وآخرون، **الإقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2009.
29. ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**، دار هومة، الجزائر، 2003.
30. يونس احمد البطريق، **النظم الضريبية**، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2001.

II. الأطروحات والرسائل:

31. آيت قاسي عزو رضوان، **أثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990–2017**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كلي نقدي ومالي، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2019-2020.
32. بختاش راضية، **الجباية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي دراسة اقتصادية وقياسية–حالةالجزائر–**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، السنة الجامعية :2006/2005.
33. بدر شحدة سعيد حمدان، **تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني 1995–2010**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر غزة، فلسطين، 2012.

34. بلهادي محمد، **النفقات الجبائية مع التطرق إلى حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير فرع النقود والمالية، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر 03، 2007/2006.

35. بوبكر زهور، **علاقة النمو الاقتصادي بمتغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة 1970– 2010**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 03، 2014/2013.

36. بورعدة حورية، **الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، دراسة سوق الصرف الموازي**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص الاقتصاد الدولي، جامعة وهران، 2014/2013.

37. دحماني محمد ادريوش، **إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل**، كلية العلوم الاقتصادية جامعة أبوبكر بلقايد –تلمسان–، أطروحة دكتورة، 2012-2013.

38. رجراج أحمد، **النظام الضريبي الجزائري تقييم الأداء وتحديات المرحة المقبلة**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر2004 – 2005.

39. رتيعة محمد، السياسة الجبائية، **الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، دراسة قياسية حالة الجزائر 1970–2006**، ماجستير في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي فرع الطرق الكمية، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر.

40. زيروني مصطفى، **النمو واستراتيجيات التنمية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2004.

41. شريف محمد، **السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (حالة الجزائر)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، 2010/2009.

42. ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989–2012)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2014-2015.

43. عائشة مسلم، **اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990–2004**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر , 2007.

44. عدة أسماء، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 02، 2016/2015.

45. العقون عبد الجبار، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول الخليج العربي خلال الفترة 1990–2016**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2019-2020.

46. قاسمي محمد، **عصرنة الإدارة الجبائية ودورها في تفعيل السياسة الجبائية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2006–2018)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة البليدة 02، 2018-2019.

47. محمد برابح، **دور السياسة الضريبية في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990–2014)**، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2016.

48. مصطفى زيروني، **النمو واستراتيجيات التنمية**، أطروحة دكتوراه دولة في الإقتصاد 2003، الجزائر.

49. وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الإقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها حالة : الجزائر، مصر ، السعودية،دراسة مقارنة خلال الفترة 1990–2010**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2013-2014.

III. المقالات والمداخلات:

50. بلمقدم مصطفى، بن عاتق حنان، **الجباية والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 2013/09.

51. بن عاتق حنان، **الجباية والنمو الاقتصادي في الجزائر دارسة قياسية**، مجلة دراسات جبائية، العدد 03، ديسمبر، جامعة البليدة 02، الجزائر 2013.

52. بن عزة إكرام، بلدغم فتحي، **تقييم النمو الاقتصادي في ظل سياسات الدعم والإصلاح الاقتصادي عرض وتحليل تجربة الجزائر فترة 1990 – 2017**، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 02، العدد 07، 2018.

53. بن علي بن عزوز، عبد الكريم قندوز، **مبدأ الضريبة تقتل الضريبة بين ابن خلدون ولافر**، ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر من تنظيم المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مدريد، أيام (3-5)، 2006.

54. حميد بوزيدة، **الضغط الضريبي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلى، الشلف، العدد الرابع، جوان 2006.

55. رياض المومني، نفل الهزيم، **تأثير التجارة الخارجية على التضخم: دراسة حالة الأردن 1992–2006**، أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجلد27، العدد (1ب)، جامعة اليرموك، اربد، 2011.

56. زكريا مسعودي، خليفة عزي، **محددات النمو الإقتصادي يفي الجزائر باستخدام نموذجي ECM وFMOLS ، د راسة قياسية للفترة 1980–2017**، مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والد راسات، المجلد 04 – العدد: 07 – ديسمبر 2019.

57. عادل التابعي عبده الغزناوي، **تحليل وتقييم الإعفاءات الضريبية واتجاهات لزيادة فعاليتها، بحث مقدم في المؤتمر الثامن حول إصلاح ضرائب الدخل في ضوء المتغيرات المحلية والدولية**، جمهورية مصر العربية، بدون تاريخ.

58. عبد المجيد قدي، **السياسة الضريبية في الجزائر: محاولة للتقييم**، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الوطني الأول حول: السياسات الإقتصادية في الجزائر: محاولة للتقييم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، يوم 13 ماي 2013.

59. فاطمة الزهراء زروط، **دور السياسة الضريبية في الحد من التلوث البيئي**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، العدد 06، 2013.

60. قجاتي عبد الحميد، صرامة عبد الوحيد، **دراسة العلاقة الديناميكية والسببية لأثر الجباية البترولية على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة1980–2014**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد السادس، ديسمبر 2016.

61. محمد بن عبد الله الجراح، **مكونات الإنفاق الحكومي والاستثمار في المملكة العربية السعودية: هل هي علاقة طاردة أم جاذبة؟**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الخامس والعشرون، العدد 2، ديسمبر، 2009.

62. هواري سفيان، **نقال فاطمة، أثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990–2019) دراسة قياسية**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 04، جويلية 2021.

IV. التقارير والمنشورات:

63. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر 2012.

64. الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، الفصل -2- التشغيل، الجداول 17/ 18.

المراجع باللغة الأجنبية:

Les Ouvrages:

65. Brown and al, **Techniques for testing the constancy of regression relationships over time, Journal of the RoyalStatistical society**, series B, 37, 1974. http://www.jstor.org/stable/2984889?origin=JSTOR-pdf.

66. Dominique Guellelec, Pierre Ralle, OP, Cit.

67. Gilbert Orsoni, **L interventionisme Fiscale:Aspect Théorique**, puf ,Marseille,1995.

68. Jaques Perce bois, **Fiscalité et Croissance**, op.cit,1978.

69. Narayan, P. (2005).**The saving and investment nexus for China: Evidence from cointegration tests. Applied Economics**, Vol. 37, pp.1979–1990

70. Olivier blanchard, Daniel cohen, **Macroéconomie** ,Edition Pearson éducation, 4eme Edition, France, 2006.
71. Philippe Darreau, **Croissance et politique économique**.
72. Philippe Darreau, **Croissance et politique économique**,1er edition 2003.
73. Régis bourbonnais, **Econométrie -cours et exercices corrigés-**, 9èmeédition, Dunod, Paris, 2015.

II. Les Articles et les Périodiques:

74. Catherine Guio-Anne.Marcus Jardin, **Article croissance Endogène spécialisée et développement régional**, OCDE ,2004.
75. MamtaChowdhury, **Currency Crisis and Stock Prices in East Asian Countries: an Applicatin ofCointegratin Granger Causality**, School of Economics and Finance, Working paper series, N°2004/01.

Statistiques des recettes publiquesdans les pays de l'OCDE2019,Ratios impôts/PIBhttps://www.oecd-ilibrary.org/.

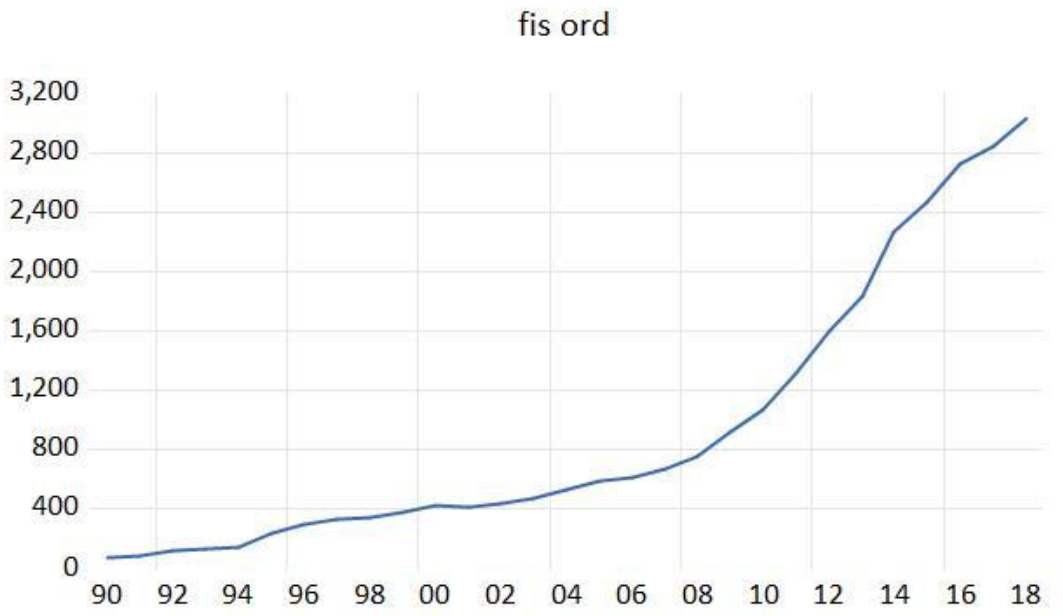
قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

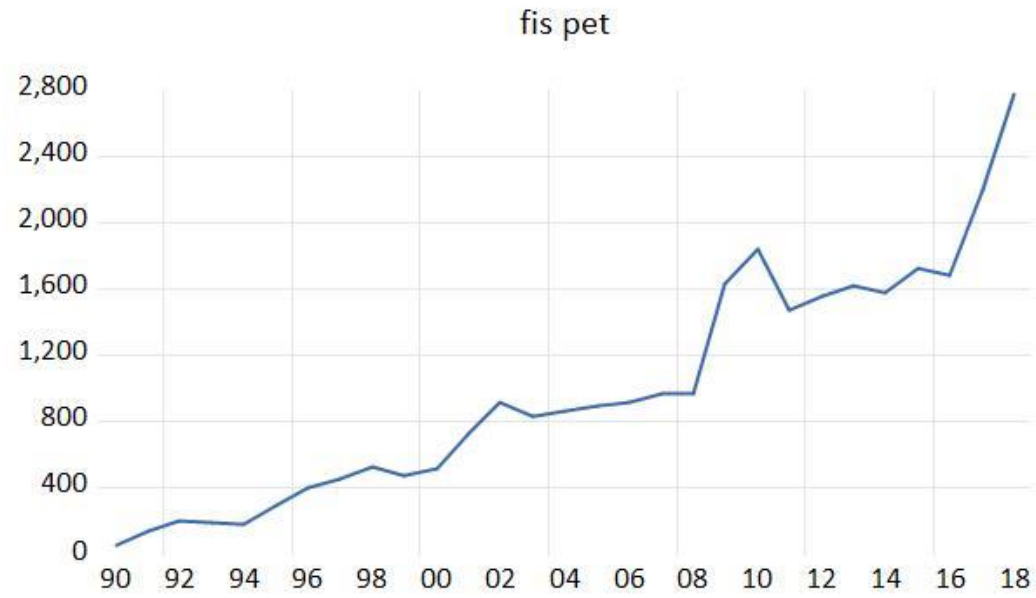
الملحق رقم 01: بيانات الدراسة

	PIB	FO	FP	LPIB	LFO	LFP
1990	555.8	81.5	56.4	24.85118318873578	4.400603020246817	4.032469158504013
1991	844.5	91	145.3	24.54570575175597	4.51085950651685	4.978800570576238
1992	1074.7	121.9	200	24.59453097889245	4.803201036487226	5.298317366548036
1993	1166	129.5	193.6	24.63420023863208	4.863680881139593	5.265794174842477
1994	1491.5	143.2	186.8	24.47378535108403	4.964242254526545	5.230038525794743
1995	1990.6	236.5	301	24.45530811163877	5.465948207931988	5.707110264748875
1996	2570	295.7	401.1	24.57216974046666	5.689345426858431	5.994210772776008
1997	1487.4	334.6	451	24.5981602696452	5.812935788552724	6.111467339502679
1998	2005	344.5	528	24.59837062504326	5.842094090453714	6.269096283706261
1999	2780.1	380.1	480	24.60772550932704	5.940434375995202	6.173786103901936
2000	4123.5	425.84	524	24.72678070068046	6.054063688864501	6.261491684321042
2001	4260.8	411.38	732	24.72594663138842	6.019517361550018	6.595780513961311
2002	4541.9	438.85	916.4	24.76210395886286	6.084157669038126	6.82045295057934
2003	5247.5	475.89	836.06	24.94076901104903	6.165186735088474	6.728700380844262
2004	6150.4	532.3	862.2	25.16982217852305	6.277207240178711	6.759487262313035
2005	7563.6	596.93	899	25.35991747772791	6.391799853586616	6.80128303447162
2006	8514.79	610.77	916	25.48567314229652	6.414720456224695	6.82001636467413
2007	9408.29	676.12	973	25.62837084263189	6.516370575081978	6.880384082186005
2008	11043.7	754.8	970.2	25.86493348628717	6.626452813494395	6.877502235811116
2009	9968	921	1628.5	25.64478598464508	6.825460036255306	7.395414624716289
2010	11991.6	1068.5	1835.5	25.80595676640672	6.974011074759202	7.515072202936889
2011	14588.5	1324.5	1472.4	26.02164846236104	7.188790308712124	7.294649001504866
2012	16209.6	1595.75	1561.6	26.06588230722803	7.375099124136166	7.353466215658828
2013	16647.9	1831.4	1615.9	26.06920603540931	7.512835980673632	7.387647355978202
2014	17228.6	2267.45	1577.73	26.08835372379479	7.726411131029522	7.363742384104492
2015	16712.7	2465.71	1722.94	25.83512879379601	7.810235077457768	7.451787412938428
2016	17514.6	2722.68	1682.55	25.79865315358378	7.909371968324048	7.428065778759342
2017	18575.8	2845.374	2200.12	25.85963478527789	7.953449796619966	7.696267183313404
2018	20259	3033.027	2776.218	25.8875424161393	8.01731640972611	7.928844848802721

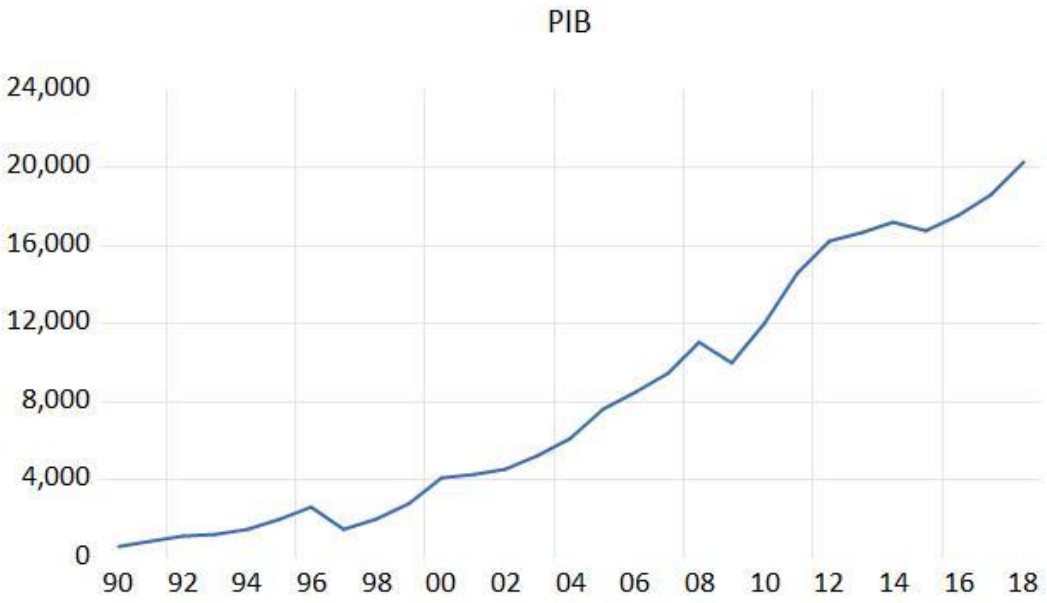
الملحق رقم 02: الصور البيانية: الجباية العادية



الملحق رقم 03: الصور البيانية: الجباية البترولية



الملحق رقم 04: الصور البيانية: النمو الإقتصادي



الملحق رقم 05:

Dependent Variable: LPIB
Method: ARDL
Date: 12/26/21 Time: 23:08
Sample (adjusted): 1993 2018
Included observations: 26 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LFO LFP
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 100
Selected Model: ARDL(1, 3, 1)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LPIB(-1)	0.831909	0.078095	10.65256	0.0000
LFO	0.205455	0.218706	0.939415	0.3600
LFO(-1)	-0.074916	0.304543	-0.245994	0.8085
LFO(-2)	-0.586410	0.292534	-2.004590	0.0603
LFO(-3)	0.318315	0.200154	1.590352	0.1292
LFP	-0.216432	0.129081	-1.676724	0.1109
LFP(-1)	0.521805	0.125516	4.157284	0.0006
C	3.144323	1.627496	1.932000	0.0693

R-squared	0.982746	Mean dependent var	25.29542
Adjusted R-squared	0.976036	S.D. dependent var	0.609263
S.E. of regression	0.094316	Akaike info criterion	-1.636676
Sum squared resid	0.160119	Schwarz criterion	-1.249569
Log likelihood	29.27678	Hannan-Quinn criter.	-1.525203
F-statistic	146.4614	Durbin-Watson stat	1.875032
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق رقم 06:

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LPIB)
Selected Model: ARDL(1, 3, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 12/26/21 Time: 23:09
Sample: 1990 2018
Included observations: 26

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.144323	1.627496	1.932000	0.0693
LPIB(-1)*	-0.168091	0.078095	-2.152393	0.0452
LFO(-1)	-0.137555	0.080049	-1.718383	0.1029
LFP(-1)	0.305373	0.097986	3.116498	0.0060
D(LFO)	0.205455	0.218706	0.939415	0.3600
D(LFO(-1))	0.268095	0.195579	1.370777	0.1873
D(LFO(-2))	-0.318315	0.200154	-1.590352	0.1292
D(LFP)	-0.216432	0.129081	-1.676724	0.1109

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFO	-0.818339	0.715793	-1.143263	0.2679
LFP	1.816715	0.910871	1.994482	0.0615
C	18.70612	1.719054	10.88163	0.0000

EC = LPIB - (-0.8183*LFO + 1.8167*LFP + 18.7061)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

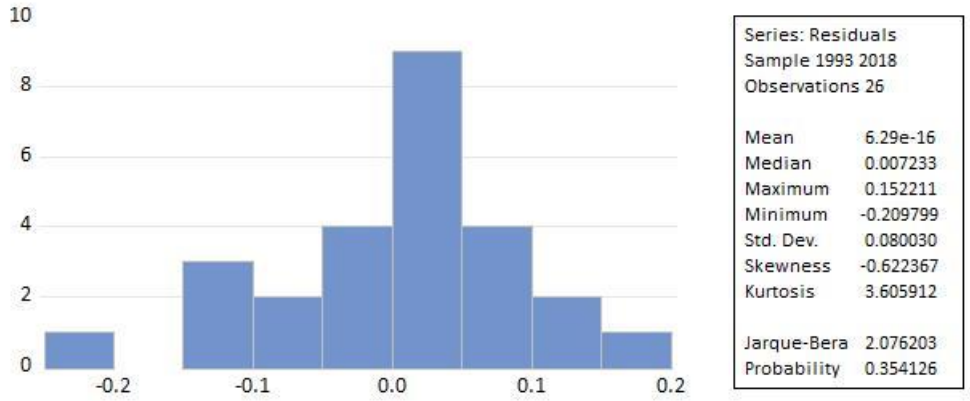
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	5.412518	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Actual Sample Size	26	Finite Sample: n=35		
		10%	2.845	3.623
		5%	3.478	4.335
		1%	4.948	6.028
		Finite Sample: n=30		
		10%	2.915	3.695
		5%	3.538	4.428
		1%	5.155	6.265

الملحق رقم 07:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.171683	Prob. F(2,16)	0.3351
Obs*R-squared	3.321501	Prob. Chi-Square(2)	0.1900

الملحق رقم 08:



الملحق رقم 09:

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.123625	Prob. F(1,23)	0.7283
Obs*R-squared	0.133657	Prob. Chi-Square(1)	0.7147